إيضاح شرح السنة للمزني

رحمه الله (١٧٥ - ٢٦٤هـ)

الشارح

فضيلة الشيخ الدكتور

محمد بن عمر سالم بازمول

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة

دار الوطن للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

للمؤلف

1439هـ - 2018م

العِلمُ ميراثُ النبيِّ كذا أتى ... في النَّص والعلماء هم وُرّاثه

ما خلّف المختارُ غيرَ حديثه ... فينا فذاك متاعُه وأثاثُه

جميع الحقوق محفوظة، فلا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب،
أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة، أو تصويره أو ترجمته دون
موافقة خطية مسبقة من المؤلف

التوزيع في المملكة العربية السعودية

: مكتبة ميراث الأنبياء

جدة – حي الجامعة – مسجد الأمير متعب

ت : 00966562737777

مكتبة دار النصيحة

المدينة النبوية – حي الفيصلية- أمام الباب الجنوبي للجامعة الإسلامية

ت : 00966595982046

دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع

الصنوبر البحري- المحمدية- الجزائر العاصمة

الإدارة : 00213) 554250098) المبيعات: 00213)550471594)

البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com

@mirathennabawi

إيضاح شرح السنة للمزني

رحمه الله (١٧٥-٢٦٤هـ)

الشارح

فضيلة الشيخ الدكتور:

محمد بن عمر سالم بازمول

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شُرور أنفُسِنا ومِن سيِّئات أعمالنا، مَن يَهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هَاديَ له، وأشهدُ أن لَا إله إلَّا الله وحدهُ لا شريك له، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبدهُ ورَسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

ألَا وإنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهدي هديُ محمَّدﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ مُحدثة في دينِ الله بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة.

أمَّا بعد: فهذا إيضاح لرسالة «شرح السُّنَّة» للمُزني، قامت دار الميراث

-جزاها الله خيرًا- بتفريغه، والعناية به في تخريج الأحاديث والآثار، وعزوِ الأقوال[1]، وأرسلته لي لمراجعته، فراجعته وحررته، وزدت، واستدركت، وعدَّلت.

فالحمد لله علىٰ توفيقه، والشكر للإخوة العاملين في دار الميراث علىٰ جهودهم ومتابعتهم، حتىٰ خرَج الكتاب علىٰ هذه الصورة.

والله أسأل أن يتقبل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وداعيًا إلىٰ سنة رسولهﷺ المبعوث رحمة للعالمين.

❊ ❊ ❊

(١) وسمته: «إيضاح شرح السنة».

وقبل أن نبدأ في شرح فصول هذه الرسالة أُقدِّمُ بمُقدِّمات:

* المُقدِّمة الأولىٰ: هذا الكتاب اسمُه: «شرحُ السُّنَّة».

والشَّرح: معناه: البيان، فكأنَّهُ يقول: هذا كتاب بيان السُّنَّة.

والسُّنَّة: معناها في اللُّغة: الطَّريقة، وتُطلق في الشَّرع وعند السَّلف الصَّالح بإطلاقات:

الإطلاق الأوَّل: السُّنَّة بمعنىٰ طريقة الرَّسول ﷺ العامَّة التي كان عليها، ومنهُ قوله ﷺ: «فَمَن رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيسَ مِنِّي»[1].

يعني: من رَغِبَ عن طريقتي وهديي فليس منِّي، والسُّنَّة بهذا المعنىٰ تشمل كلَّ أمور الدِّين، ومِن جهة الأحكام تَشمل الواجب والمُستحب وما طُلِب تَركه علىٰ سبيل الإلزام -وهو المُحرَّم-، وما طُلب تركه لا علىٰ سبيل الإلزام -وهو المكروه-.

الإطلاق الثَّاني: السُّنَّة بمعنىٰ العقيدة، الأمور التي ينبغي أن يصدق بها المسلم، وقد جاء إطلاق السُّنَّة بهذا المعنىٰ في كلام علماء السَّلف -رضوان الله عليهم-، ومنه كتاب: «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتاب «السُّنَّة» لابن أبي عاصم، وغيرهما من الكُتب التي لُقِّبَت بـ(كتُب السُّنَّة).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب: الترغيب في النكاح، حديث رقم (٥٠٦٣)، ومسلم، كتاب النكاح، باب: استِحبَابِ النِّكَاحِ لِمَن تَاقَت نَفسُهُ إِلَيهِ، برقم (١٤٠١)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

الإطلاق الثَّالث: تُطلق كلمة (السُّنَّة) فيما يُقابل البدعة، وهذا إطلاقٌ ثالثٌ يَجري عليه أهل العلم، فإنَّهم يُطلقون كلمة (السُّنَّة)، ويُريدون بها ما يُقابل كلمة (البدعة).

وما أَورده الإمام أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل المزني في هذا الكتاب هو مِن باب الإطلاق الثالث والإطلاق الثاني، فهو يُبيِّن في هذا الكتاب الأمور التي يَلزم اعتقادُها، ويُبيِّنُ أيضًا في هذا الكتاب مِن السُّنن ما يُقابل البدع في باب الاعتقاد، فكأنَّ مرادَه بقوله: (شرح السُّنَّة): بيان الاعتقاد الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة، والتَّحذير من بدع مخالفة لما عليه أهل السنة.

*** المقدِّمة الثَّانية:**

هذا الكتاب أَلَّفهُ أبو إبراهيم المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بناءً علىٰ طلب؛ وذلك أنَّ بعضَ النَّاس طَعَن فيه ونسبَه إلىٰ البدع؛ مِمَّا جعل مُحبِّيه الَّذين سمعوا هذا الكلام يرجعون إليه ويسألونه أن يُبيِّنَ السُّنَّة التي يعتقدُها لِيُرَد عليهم، فهذا هو الباعث علىٰ تأليف الكتاب، ونلاحظُ أنَّ «الواسطيَّة» أيضًا إنَّما كتبها ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطلبٍ، طلبها قاضٍ من (واسِط)؛ ليُبيِّن أو يذكُر فيه الاعتقاد لينتفع به هو ومَن وراءَه، فألَّف له شيخ الإسلام هذه الرِّسالة «الواسطية»، وكذا أبو إبراهيم المزني إنَّما أَلَّفَ هذا الاعتقاد ليُبيِّن عقيدتَه؛ ليَرُدَّ علىٰ الذين ينسبونه إلىٰ البدع، ففيه أنَّه لا حرج علىٰ العالم أن يُبيِّن مُعتقدَه؛ ليرُدَّ علىٰ مَن يَطعنُ فيه.

*** المقدِّمة الثالثة:**

أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل بن عمرو المزني، وُلد سَنَةَ

مائة وخمس وسبعين هجريَّة، وتُوفي سنَّة مائتين وأربع وستين هجريَّة، يعني: كان عُمره لمَّا مات تسعًا وثمانينَ سنةً رَحِمَهُ اللَّهُ، وماتَ الشَّافعيُّ شيخُه عام مائتين وأربعة، وللمزني تسعٌ وعشرونَ سنةً.

فالمزنيُّ مِن تلاميذ الإمام الشَّافعيِّ، ومِمَّن حَمَل فِقهَ الإمام الشَّافعيِّ واعتَنَىٰ به عنايةً فائقةً، اعترَفَ له بها الإمام الشَّافعيُّ[1] رَحِمَهُ اللَّهُ.

له العديدُ من الكتب، منها هذا المُعتقد، ومنها كتابٌ اسمُه: «المُختصَر»، واشتُهر بـ «مُختصر المزني»، اختصر فيه كتاب الإمام الشافعي في الفقه، وهو مِن الكتب النَّافعة والمفيدة جدًّا، بدأ هذا الكتاب بعد الحمد بقوله: «هَذَا مُختَصَرٌ مِن عِلمِ الإمَامِ الشَّافِعِي مَعَ إِعلَامِهِ نَهيهُ عَن تَقلِيدِهِ أَو تَقلِيدِ غَيرِهِ» اهـ، فأوَّلُ كلمةٍ قالها بعد نِسبة الكتاب إلىٰ أنَّه مُختصرٌ من عِلم الشَّافعيِّ النَّهيُّ عن التَّقليد. وقوله: «مَعَ إِعلَامِهِ»، يعني: إعلام الشَّافعيِّ لمَن يطلب العلم ويطلب فقهه أن يَحذر من التَّقليد، وهذا يُعطي الطَّريقة التي نشأ عليها تلامِذَة الشَّافعيِّ، فَهُم لم ينشئوا علىٰ التَّقليد، وإنَّما نشئوا علىٰ اتِّباع الدَّليل، وعلىٰ النَّظر في مآخذ الأقوال، ثمَّ بدأ بعد ذلك بذِكر ما يتعلَّق بمسائل الفقه التي اختصرَها من كلام الإمام الشَّافعيِّ.

و«مختصر المزني» شرحه الماوردي في كتابه «الحاوي».

---

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ: «المُزَنِيُّ نَاصِرُ مَذهبِي». «وفيات الأعيان» (١/ ٢١٧- صادر)، و«سير أعلام النُّبلاء» للذهبي (١٢/ ٤٩٣- الرسالة)، و«طبقات الشَّافعية الكبرىٰ» للسبكي (٢/ ٩٤- الحلو).

وهذه الكلمة التي ذكرها المزنيُّ ظَهَرَ أثرُها داخل المُختصر، فإنَّ هناك مسائلَ يُخالف المزنيُّ فيها الشَّافعيَّ، وتصلح أن تُكتب في جزء صغير: «ما خالف فيه المزنيُّ شيخَه الشَّافعيَّ»، وتُدرس علىٰ طريقة الفقه المقارن، ويُنظر مأخذ الإمام المزني لهذه الأقوال، ومأخذ الإمام الشافعيِّ، وأيُّهُما أرجَحُ في ذلك.

ومن المسائل التي خالفَ فيها المزنيُّ الإمامَ الشَّافعيَّ وغيرَه من أهل العلم، مسألة نجاسة الخمر هل هي عينيَّة أو حكميَّة؟

ذهب المزنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أنَّ الخمر ليست نجسة عينيًّا[1]، وخالف فيها لشَّافعيَّ وغيرَه، وهذا القولُ الذي اختاره هو الرَّاجح، فالخمر نجسةٌ نجاسةً حُكميَّةً.

المقدِّمة الرَّابعة:

استفادة المزني من فقه أئمَّة الحنفية؛ ذكروا في ترجمة الإمام الطَّحاوي؛ أبي جعفر أحمد بن سلامة الطَّحاوي، المتوفىٰ سنة ثلاث مائة وإحدىٰ وثلاثين هجريَّة، صاحب «مشكل الآثار» و«شرح معاني الآثار» و«المختصر الفقهي علىٰ مذهب أبي حنيفة» وغيرها من المصنَّفات النافعة، أنه كان يقرأ علىٰ خاله المزني، وكان المزنيُّ رجلًا فقيهًا يَتطلَّع إلىٰ معرفة مسائل الفقه ودقائقه، ولا يمنعه ذلك مِن أن يطَّلع علىٰ كتب غير الشَّافعيِّ، فكان ينظر في كتب محمَّد بن الحسن الشَّيبانيِّ، وفي كتب أبي يوسف صاحبي أبي حنيفة -رحمهم الله-.

---

(١) حكاه عنه القرطبيُّ في «تفسيره» (٦/ ٢٨٨- أطفيش).

فلمَّا رأىٰ الطحاويُّ خاله ينظر في كتب هؤلاء، أدرك أن في كتبهم علمًا وأشياء مفيدة، فترك المذهب الشافعيَّ الَّذي هو مذهب خاله، وهو المذهب الذي كان له الظهور في مصر، وانتقل إلىٰ مذهب أبي حنيفة عن طريق الرُّجوع إلىٰ كتب محمد بن حسن الشَّيباني[١]، ولكن كلُّهم كانوا علىٰ سنَّة.

وكذلك الطَّحاويُّ كان متَّبعًا للدليل، مجتهدًا غير مقلِّد، وقد اشتهرت له كلمة رواها عنه ابنه أبو الحسن علي بن أبي جعفر، قال: سمعت أبي يقول، وذكر فضل أبي عبيد بن جرثومة وفقهَه، فقال: كان يُذاكرُني بالمسائل فأجبتُه يومًا في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة؟ فقلت له: أيُّها القاضي أَوَكلُّ ما قاله أبو حنيفةَ أقولُ به؟! فقال: ما ظننتُك إلَّا مقلدًّا، فقلتُ له: وهل يقلِّد إلَّا عصبي، فقال لي: أَو غَبِيٌّ. قال: فطارت هذه الكلمةُ بمصر حتَّىٰ صارت مثلًا، وحفظها النَّاس[٢].

فهؤلاء تربَّوا علىٰ الدَّليل، ولقد اشتهَرَ «مختصرُ الطَّحاوي» وصار يُمثِّل الأحناف، كما صار «مختصر المزني» يُمثِّل الشَّافعيَّة.

---

(١) ذكر الخليليُّ في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٤٣١-الرشد): «عن أَحمَدَ بن مُحَمَّدٍ الشُّرُوطِي قال: قُلتُ لِلطَّحَاوِيِّ: لِمَ خَالَفتَ خَالَكَ، وَاختَرتَ مذهبَ أَبِي حَنِيفَةَ؟ قَالَ: لِأَنِّي كُنتُ أَرَىٰ خَالِي يُدِيمُ النَّظَرَ فِي كُتُبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلِذَلِكَ انتَقَلتُ إِلَيهِ».

وانظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٧١- صادر)، و«مرآة الجنان» (٢/ ٢١١- الكتب العلمية)، و«طبقات المفسرين» (١/ ٧٥- الكتب العلمية).

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٦٢٠- أبو غدة).

* المقدمة الخامسة:

هذه الرِّسالة الَّتي سمَّاها الإمام: «شرحَ السُّنَّة» مِن الكُتب النَّفيسة علىٰ وجازتها، في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة الَّتي كان يعتقدها الإمام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن الملاحظ أنَّ من المسائل الَّتي يَذكُرها المزنيُّ، وهي عديدة، بعض مسائل الفِقه، نجد فيها أمورًا ما ذَكرها غيرُه ممن صنف في بيان المعتقد، وكلُّ إمام يَذكُر من مسائل العقيدة أو مسائل الدِّين ما يحتاج إلىٰ التَّنبيه فيه إلىٰ سنَّة مُقابلَ البدعة، وما أحدثه النَّاس في وقته من الأمور المخالفة لِمَا كان عليه السَّلف الصَّالح.

وبعد هذه المقدمات ننتقل إلىٰ شرح متن هذه الرسالة المباركة إن شاء الله.

* * *

أخبَرَنَا الفَقِيهُ الإمَامُ: شَمسُ الدِّينِ، أبُو العِزِّ، يُوسُفُ بنُ عُمَرَ بنِ أبي نَصرٍ الهَكَّارِيُّ فِي شَهرِ صَفَرٍ، سَنَةَ سِتَّ عَشرَةَ وَستِّمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيخُ الإمَامُ الحَافِظُ الثِّقَةُ بَقِيَّةُ السَّلَفِ: أبُو إسحَاقَ إبرَاهِيمُ بنُ عُثمَانَ بنِ عِيسَىٰ بنِ دِربَاسٍ المَارَانِيُّ، مِن لَفظِهِ، بِالمَوصِلِ، فِي تَاسِعِ عَشَرَ مِن جُمَادَىٰ الأُولَىٰ، سَنَةَ إحدَىٰ عَشرَةَ وَستِّمِائَةٍ.

قَالَ: أخبَرَنَا الشَّيخُ الصَّالِحُ العَالِمُ: أبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حَمدِ بنِ مُفَرِّجِ بنِ غياثٍ، الأرتَاحِيُّ، بِقِرَاءَتِي عَلَيهِ، بِفِسطَاطِ مِصرَ، قَالَ: أخبَرَنَا الشَّيخُ المُسنِدُ العَالِمُ: أبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عُمَرَ المُوصَلِيُّ الفَرَّاءُ، فِيمَا أذِنَ فِيهِ لِي. ح: قَالَ الشَّيخُ إبرَاهِيمُ بنُ عُثمَانَ.

وَأخبَرَنَا الشَّيخُ الإمَامُ الفَقِيهُ الحَافِظُ: أبُو طَاهِرٍ، أحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ ابنِ مُحَمَّدِ بنِ إبرَاهِيمَ بنِ سِلَفَةَ، الأصبَهَانِيُّ، السِّلَفِيُّ فِي كِتَابِهِ إلَينَا مِنَ الإسكَندَرِيَّةِ، فِي رَبِيعٍ الآخِرِ سَنَةَ أربَعٍ وَسَبعِينَ وَخَمسمِائَةٍ.

قَالَ: أخبَرَنَا الشَّرِيفُ أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ المَلِكِ بنُ الحَسَنِ بنِ بِتِنَّةَ، الأنصَارِيُّ بِمَكَّةَ، بِقِرَاءَتِي عَلَيهِ، فِي سَنَةِ تِسعٍ وَتِسعِينَ وَأربَعِمِائَةٍ، قَالَا: أخبَرَنَا أبُو عَبدِ اللهِ الحُسَينُ بنُ عَلِيٍّ النَّسَوِيُّ الفَقِيهُ -قَدِمَ عَلَينَا مَكَّةَ-: أخبَرَنِي أبُو مُحَمَّدٍ إسمَاعِيلُ بنُ رَجَاء بنِ سَعِيدٍ، العَسقَلَانِيُّ، بِعَسقَلَانَ: أخبَرَنِي أبُو الحُسَينِ مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ المَلَطِيُّ، وَأبُو أحمَدَ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحِيمِ القَيسَرَانِيُّ، قَالَا: أخبَرَنَا أحمَدُ بنُ بَكرٍ اليَازُورِيُّ.

قَالَ: حَدَّثَنِي الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ اليَازُورِيُّ الفَقِيهُ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ عَبدِ الله الحُلوَانِيُّ، قَالَ: كُنتُ بِطَرَابُلسِ المَغرِبِ، فَذَكَرتُ أنَا وَأصحَابٌ لَنَا السُّنَّةَ، إلَىٰ أن ذَكَرنَا المُزَنِيَّ، فَقَالَ بَعضُ أصحَابِنَا: بَلَغَنِي أنَّه يَتَكَلَّمُ فِي القُرآنِ وَيَقِفُ عِندَهُ، وَذَكَرَ آخَرُ أنَّهُ يَقُولُهُ، إلَىٰ أنِ اجتَمَعَ مَعَنَا قَومٌ أُخَرُ، فَغَمَّ النَّاسَ ذَلِكَ غَمًّا شَدِيدًا، فَكَتَبنَا إلَيهِ كِتَابًا نُرِيدُ أن نَستَعلِمَ مِنهُ؛ فَكَتَبَ إلَينَا «شَرح السُّنَّة» فِي القَدَرِ وَالإرجَاءِ وَالقُرآنِ وَالبَعثِ وَالنُّشُورِ وَالمَوَازِينِ وَفِي النَّظَرِ، فَكَتَبَ إلَينَا:

الشرح

هذه قصَّة سبب تأليف الكتاب، ونستفيد منها فوائدَ:

الفائدة الأولىٰ: أنَّ الإشاعات والأقوالَ ضد أهل السُّنَّة منذُ العصور الأولىٰ، فهذا إمام عالم كبير من أهل السُّنَّة أبو إبراهيم المزني لَم يَسلَم من قَالَة النَّاس، فنسبُوه إلىٰ أنَّه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ونسبه قوم إلىٰ أنَّه يقول بخلق القرآن، ونسبه قوم إلىٰ الوقف (يعني: لا يقول القرآن مخلوق، ولا القرآن غير مخلوق، ويتوقف)؛ وهو مَن هو.

الفائدة الثانية: أنَّ أهل السُّنَّة يَهتمُّ بعضُهم لِمَا يسمعه من القَالَة في حقِّ الآخر، فالرَّجل المسلمُ الحقُّ إذا سمع قالةَ سُوءٍ عن رجلٍ آخرَ خاصَّة إذا كان من العلماء فإنه يصيبه الهمُّ، وانظر إلىٰ حال هؤلاء لمَّا سمعوا هذه القالة في أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ المزنيِّ مَا فَرحوا بها، وما طاروا بها، وما شرَّقوا بها يمينًا ولا يسارًا، إنَّما أصابَهم الهَمُّ والغَمُّ.

وهكذا ينبغي أن يكون حال المسلم إذا بلغته القالة السُّوء عن شيخه أو عن أخيه، ما ينبغي أن يفرح، إنَّما ينبغي أن يَغتم ويَهتم؛ لأنَّ هذه قالة سوء تُفسد ولا تُصلح، فما بالُك بمَن تبلغُه قالةُ السُّوء فينشُرها.

الفائدة الثالثة: أنَّ سبيل القضاء علىٰ قالَة السُّوء هو الرُّجوع إلىٰ مَن نُسبت إليه والتَّثبُّت منه، لا بأن نَبقىٰ نردِّد هذه القالة، ونقول: يُقال عن فلان كذا، أو قالوا عن فلان كذا، أو فلان جاءنا من بلد كذا، وقال عن فلان كذا؛ لا، ينبغي أن نتثبَّت، وهذا طريق ردِّ هذه القالة، وانظر إلىٰ هؤلاء: اغتمُّوا من هذه القالة في أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ المزني، فماذا صنعوا؟ كتبوا إليه يسألونه عن هذه المسائل.

الفائدة الرابعة: أنَّ سببَ حصر إسماعيل بن يحيىٰ المزني رسالته في هذه المسائل القليلة أنَّ السُّؤال وقع عنها، فاقتصر علىٰ المحلِّ الذي وقع فيه السُّؤال، وقد كان المزني يكره عِلم الكلام، وكان لا يحب الخوض في المسائل التي وقع فيها الجدال والخصام، مقتديًا وعاملًا بوصية شيخه الشافعي، وكان الإمام الشافعي يقول له، وقد سأله عَن مَسأَلَةٍ مِنَ الكَلام: سَلنِي عَن شَيءٍ، إِذَا أَخطَأتُ فِيهِ، قُلتَ: أخطَأتَ، وَلاَ تَسأَلنِي عَن شَيءٍ، إِذَا أَخطَأتُ فِيهِ قُلتَ: كَفَرتَ[1].

فتَرَك علم الكلام، وكان يَحذَر ويخشىٰ أن يتكلَّم في هذه المسائل حتَّىٰ لا تثور

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٨- الرسالة). وانظر: «طبقات الشَّافعية الكبرىٰ» (٢/ ٩٨- الحلو والطَّناحي).

بلبلة، فرجلٌ بهذه العقليَّة وبهذا التَّفكير؛ لمَّا جاءته أسئلة في مسائل تتعلَّق بعلم الكلام وهذه الأمور الحادثة، ماذا صنع؟ اقتصر علىٰ محلِّ الجواب.

الفائدة الخامسة: أنَّ العالمَ في مثل هذه المواضع لا يُطيل الكلام ولا يُكَثره، لا يقول في نفسه: أنا أُظهر لهم العلم؛ لا، بل اختصِر الكلام، فكثرة الكلام مظنَّة للسَّقَط، ومظنَّة لأن يَعسُر فهمُه علىٰ بعض النَّاس، فاختصره واقتصر علىٰ موضع الإشكال كما صنع أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيىٰ المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الرسالة.

الفائدة السَّادسة: أنَّ هذه الأمورَ الَّتي سألوا عنها هي من عيون مسائل هذا الباب، فقد سألوه عن القدر والإرجاء والقرآن والبعث والنشور والموازين وفي النظر؛ يعني: الاجتهاد والبحث، قال: «فَكَتَبَ إِلَينَا».

مسألة: طُرق التحمُّل ثمانية، مِنها الكتابة، ويُقال لها: المُكاتبة، كأن يقول: أرسلتُ إلىٰ فلان فكتَبَ إليَّ بكذا، فهذه الرِّسالة طريق تحمُّل هؤلاء لها عن أبي إبراهيم المزني هي المُكاتبة.

فائدة: طرُق التحمُّل الأخرىٰ[1]:

- السَّماع علىٰ الشَّيخ.

- القراءة علىٰ الشَّيخ.

---

(١) انظرها في: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٣٢-١٨١- عتر)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١٨ - ٤٩١- الفاريابي).

- الإجازة.

- المُناولة (المقرونة بالإجازة).

- الوِجادة.

- الإعلام (المقرون بالإجازة).

- الوصيَّة.

- بالإضافة إلىٰ المكاتبة.

عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُم بِالتَّقوىٰ، وَوَفَّقَنَا وَإِيَّاكُم لِمُوَافَقَةِ الهُدَىٰ.

أَمَّا بَعدُ:

الشرح

الإمام أبو إبراهيم المزني من أئمَّة السُّنَّة لم يبدأ بخُطبة الحاجة ولا بخُطبة عاديَّة، إنَّما بدأ بالدُّعاء بعد البسملة، فهذا يُفيد أنَّ صُنع مثل ذلك أحيانًا في التَّواليف وفي الكتابات هو مِمَّا جرىٰ عليه أهل السُّنَّة، وأنَّه ليس من اللَّازم في كلِّ خُطبة، وكتاب، وبحث، أن تبدأه بخطبة الحاجة أو بالحمد والثَّناء والصَّلاة علىٰ الرَّسول ﷺ، ومِمَّن سبق إلىٰ هذا الصَّنيع الإمام البخاري، المتوفَّىٰ(٢٥٦هـ)، وتوفِّي المزني سنة (٢٦٤هـ)، يعني: هما متعاصران بينهما ثمان سنوات فقط.

بدأ المؤلِّف الرِّسالةَ بالدُّعاء، وهذا من الأدب في المُكاتبات، أنَّ الإنسان يبدأ أحيانًا بالدُّعاء كأنَّه يتألَّفُ الشَّخص الَّذي يُرسل إليه، ويشرح قلبَه ونفسَه لسماع أو لقراءة ما بعد ذلك.

قوله: «عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُم بِالتَّقوىٰ»؛ العصمة: هي بمعنىٰ النَّجاة؛ أي: نَجَّانا الله وإيَّاكم من الوقوع فيما يُغضبه ﷻ، وفيما لا يرضاهُ -جل وعلا- بأن نتَّقيَه. والمعصوم مَن عَصَمه الله، والعصمة بمعنىٰ عدم الوقوع في الذُّنوب الكبيرة وفي المعاصي، وبعضُ أهل السُّنَّة يقول: في المعاصي كبيرها وصغيرها، وهذا لا يكون إلَّا للأنبياء، وأمَّا سائر النَّاس فالرسول ﷺ يقول: «كُلُّ ابنِ آدَمَ خَطَّاءٌ،

وَخَيرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»[١].

وجاء في الحديث: «المُؤمِن وَاهٍ رَاقِعٌ»[٢]؛ يعني: أنه يَهِي دِينَهُ بِمَعصِيَتِهِ،

---

(١) أخرجه أحمَد (الرسالة - ٢٠/ ٣٤٤، تَحت رقم ١٣٠٤٩)، والترمذي فِي كتاب صفة القيامة والرقائق والوَرَع، باب: منه، حديث رقم (٢٤٩٩)، وابن ماجه فِي كتاب الزهد، باب: التوبة، حديث رقم (٤٢٥١)، والدارمي فِي كتاب الرقاق، باب: فِي التوبة، حديث رقم (٢٧٢٧).
وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعرِفُهُ إِلَّا مِن حَدِيثِ عَلِيِّ بنِ مَسعَدَةَ عَن قَتَادَةَ» اهـ.
قلت: عليُّ بن مسعدة اختُلف فيه، والذي يظهر لِي من ترجَمَته أنَّه صدوق له أوهام، كما فِي «تقريب التَّهذيب»، فإنَّ قول أبِي حَاتِم: «لا بأس به». يُقَابل قول البخاريِّ: «فيه نظر»، وتضعيف العقيلي تبعًا للبخاريِّ، كما نبَّه عليه ابن حجر فِي «التَّهذيب» (٧/ ٣٨٢)، وقول النَّسائي: «ليس بالقويِّ». وقول ابن حبَّان: «لا يُحتَجُّ بِمَا لا يُوَافق فيه الثِّقات» اهـ. في مَعنَىٰ قولِ ابنِ حجر، ولا يعارضه، فيتحَرَّر أنَّه صدوقٌ له أوهامٌ، واللهُ أعلمُ.

(٢) قال في (تَخرِيج الأَحَادِيثِ والآثَارِ المُتَعَلِّقَةِ بِالتَفسِيرِ مِنَ المُعجَمِ الأَوسَطِ لأَبِي القَاسِمِ الطَّبرَانِي من سورة المَائِدَةِ إلىٰ آخِرِ القُرآنِ ١/ ١٦٦): «منكر؛ أخرجه الحربي في غريب الحديث (٣/ ١٠٣٠)، والبزار في «المسند» (٤/ ٧٦رقم٣٢٣٦- كشف)، عن عبد الأعلىٰ بن حماد، عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سعيد بن خالد المدني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول اللهﷺ: «المؤمن واهي راقع، فسعيد من هلك علىٰ رقعه».
وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٤٠٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٤٣رقم١٨٦٧)، وفي «الصغير» (١/ ١٢١رقم١٧٩)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١١٤)، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٠٤رقم١٣١٨)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٤١٩رقم٧١٢٣) من طرق عن عبد الأعلىٰ بن حماد به. قال البزار: «لا نعلمه يروىٰ عن النبيﷺ إلا من هذا الوجه، وسعيد فلم يكن بالقوي، وإنما نكتب من حديثه ما ليس عند غيره». اهـ
وقال أبو حاتم كما في «العلل» (٢/ ١٥٣): «هذا حديث منكر» اهـ. وضعف إسناده ابن رجب =

وَيَرقَعُهُ بِتَوبَتِهِ، فالمؤمن يضعف ويخطئ، هذا حالُ النَّاس، فما أحد معصوم من الخطأ إلَّا مَن عصمَه الله ﷻ.

قوله: «وَوَفَّقَنَا وَإِيَّاكُم لِمُوَافَقَةِ الهُدَىٰ»، الهُدىٰ معناه: الصِّراط المستقيم، أو الطَّريقة التي كان عليها الرَّسول ﷺ وأصحابه، ودعاؤه بالتَّوفيق لأنَّ الإنسان يحتاج إلىٰ التَّوفيق بكلِّ أنواعه، فهو يحتاج إلىٰ التَّوفيق في معرفة الحقِّ، وإلىٰ التَّوفيق في قَبوله، وإلىٰ التَّوفيق في العمل به، وإلىٰ التَّوفيق في الثَّبات عليه، هذه أربعة أنواع من الهداية والتَّوفيق التي يحتاجها الإنسان، وكلُّها داخلةٌ تحت قوله: «وَوَفَّقَنَا وَإِيَّاكُم لِمُوَافَقَةِ الهُدَىٰ».

قوله: «أمَّا بَعدُ»؛ هذه كلمةٌ للفصل والانتقال من موضوع إلىٰ آخر، ويُقال

=

في «جامع العلوم» (١/ ١٦٥)، والعراقي في «المغني» (٢/ ١٠٠٢)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٠١): «أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط والبزار، وفيه سعيد بن خالد الخزاعي، وهو ضعيف» اهـ. والحديث ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٨٥٢رقم٥٩٠٦)». انتهىٰ النقل من «تخريج أحاديث التفسير».

قال الطبراني: «لَم يَروِ هَذَا الحَدِيثَ عَن مُحَمَّدٍ إِلَّا سَعِيدٌ، تَفَرَّدَ بِهِ: يَعقُوبُ. وَتَفسِيرُ قَولِهِ ﷺ: «وَاهٍ رَاقِعٌ» يَعنِي: مُذنِبٌ تَوَّابٌ». اهـ

والحديث ضعَّفه غير من تقدم، منهم المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٤٦- الكتب العلمية)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٣٣- البجاوي)، والألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٩٢ رقم ١٨٣٠). ومعناه صحيح. يشهد له حديث: «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون».

إنَّ أوَّلَ مَن استعملها داود -عليه الصَّلاة والسَّلام- [١].

(١) أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٣٧- نزار مصطفىٰ الباز)، عن أبي موسىٰ الأشعري قَالَ: «أَوَّلُ مَن قَالَ: «أَمَّا بَعدُ» دَاوُدُ عليه السلام، وَهُوَ فَصلُ الخِطَاب»، وعزاه السيوطي في «الدُّر المنثور» (٧/ ١٥٥- دار الفكر)، للديلمي.

فَإِنَّكَ -أصلَحَكَ اللهُ- سَألتَنِي أن أُوضِحَ لَكَ مِنَ السُّنَّةِ أمرًا تُصَبِّرُ نَفسَكَ عَلَىٰ التَّمَسُّكِ بِهِ، وَتَدرَأُ بِهِ عَنكَ شُبَهَ الأقَاوِيلِ، وَزَيغَ مُحدَثَاتِ الضَّالِّينَ، وَقَد شَرَحتُ لَكَ مِنهَاجًا مُوضِحًا، لَم آلُ نَفسِي وَإِيَّاكَ فِيهِ نُصحًا، بَدَأتُ فِيهِ بِحَمدِ اللهِ ذِي الرُّشدِ السَّدِيدِ.

الشرح

قوله: «فَإِنَّكَ -أصلَحَكَ اللهُ- سَألتَنِي أن أُوضِحَ لَكَ مِنَ السُّنَّةِ أمرًا تُصَبِّرُ نَفسَكَ عَلَىٰ التَّمَسُّكِ بِهِ»؛ الذي يبدو أنَّهم أرسلوا إليه يسألونه أن يَذكر لهم أمورًا من السُّنَّة يَلزمونَها في أنفسِهم، فصبرُ النَّفس؛ يعني: حبسها، ومعنىٰ حبس النفس؛ أي: أن يَحمل المرءُ نفسه علىٰ مُلازمة هذا الأمر؛ لأنَّ الصَّبر في اللُّغة معناه: الحبس، ومعناه في الشَّرع: حبس النَّفس علىٰ طاعة الله مقابل داعي الهوىٰ والشَّهوة.

وقوله: «تُصبِّر نفسَك»؛ أي: أن تَحمِل نفسَك علىٰ ملازمة هذه السُّنَّة، وهذا الاعتقاد الذي سأبيِّنُهُ لك، والنَّاس كانوا في فتنة، وكان لأهل الباطل صولة وجولة في ذلك الوقت، لم يَسلَم منها حتىٰ الإمام أحمد بن حنبل، فإنه قد أُوذيَ وعُذِّبَ في ذلك كثيرًا، وأئمَّة السُّنَّة في ذلك الوقت أُوذُوا وعُذِّبُوا في ذلك كثيرًا، ونال الإمامَ الشَّافعيَّ من ذلك ما نال، فهو يقول: أنتم سألتُم أن أَذكرَ لكم أمورًا تحملونَ أنفسَكم فيها علىٰ ملازمة هذه السُّنَّة.

قوله: «وَتَدرَأُ بِهِ عَنكَ شُبَهَ الأقَاوِيلِ»، الشُّبَه: هي الأمور المُلتبِسَة، يعني: إذا

التبس عليكَ الأمر، فلم تدر أهو حقٌّ أو باطلٌ، فهذا اسمُه شُبهة، أُخِذَت من الشَّبَه؛ فإنَّ تَشابُهَ الأمور أدَّىٰ إلىٰ الالتباس فيها، ومعلومٌ أنَّ الله امتحنَ الخلق بأن جعل في القرآن مُحكمًا ومُتشابهًا، وأرشدَ إلىٰ ردِّ المُتشابه إلىٰ المُحكم: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧].

ووجه الدلالة: أنه وصف الآيات المحكمات بأنهن أم الكتاب، والأم يرد إليها غيرها، فالمتشابه يرد إلىٰ المحكم، كما يرد كل شيء إلىٰ أمه فإنها أصله؛ فهؤلاء يستدلُّون بالمُتشابه فيُلبِّسون علىٰ الخلق، والإنسان يحتاج إلىٰ أمرٍ مُحكمٍ يَلزمُه ويَحمل عليه هذا المُتشابه، فإذا جاءه إنسان بقول مُلتبس عاد إلىٰ المُحكم، وقال: انتهىٰ؛ هذا هو الصواب، وهذا من الشُّبه فأنا أردُّه، يعني: إذا جاء إنسان إلىٰ إنسان يستدلُّ في مسألة بدليل هو من المتشابه، وقد يكون الإنسان ليس له علم يردُّ به هذه الشُّبهةَ، لكن يَعلمُ أنَّ الحقَّ في هذا الباب هو كذا، فيقول: أنا أَلزم الحقَّ، وكلامُك -عندي- شبهةٌ، اذهب إلىٰ العلماء ليُزيلوها عنك، وهذا ما أراده هؤلاء بسؤالهم للإمام أبي إبراهيم المزني، أرادوا أن يَذكُرَ لهم السُّنَّة ليلزموها، ويدرءوا بها الشُّبَه.

فكأنهم قالوا له: نحن لسنا بعلماء، يكفينا أن نعلم الحقَّ ونلزمَه، فقال: أنتم سألتم أن أذكرَ لكم السُّنَّة لتلزموها، وتدرءوا بها الشُّبَهَ.

قوله: «وَزَيغَ مُحدَثَاتِ الضَّالِّينَ»؛ الضَّال: مَن تَرَك سبيل الحقِّ، وخرجَ عن الصِّراط المستقيم، وزيغُه هو ما يأتي به من هذا الباطل، يُزيِّنُه لنفسه وللنَّاس حتَّىٰ يتَّبعوه علىٰ الهوىٰ والباطل الَّذي هو عليه، والزَّيغ: مِن الميل عن الحقِّ،

فهي شُبه باطلة مائلة عن الحقِّ، يُريد أن يُزيغ أهل الحقِّ عن حقِّهم، إلىٰ هذه الأمور الباطلة المُحدثة الَّتي لم تكن ممَّا أتىٰ به الرَّسول ﷺ، وممَّا كان عند الصَّحابة، ومَن تَبِعهم بإحسان.

قوله: «وَقَد شَرَحتُ لَكَ مِنهَاجًا مُوضِحًا، لَم آلُ نَفسِي وَإِيَّاكَ فِيهِ نُصحًا»؛ يقول الإمام: (شَرَحتُ لَكَ)؛ أي: بَيَّنتُ وأوضحتُ، (منهاجًا)؛ يعني: طريقًا وسبيلًا، (مُوضحًا)؛ يعني: ظاهرًا مُفسِّرًا، (لم آلُ نفسي)؛ أي: لم أتأخَّر، ولم أتوانَ في أن أبذل نفسي في بيان ذلك، (نُصحًا) يعني: خالصًا لله ﷻ، والنصيحة معناها الإخلاص، قال النبي ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ، الدِّينُ النَّصِيحَةُ». قَالُوا: لِمَن يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ المُسلِمِينَ، وَعَامَّتِهِم»[1].

فأنتَ تَنصحُ لكتاب الله؛ تبيِّنُ وتُوضِّحُ الحقَّ الَّذي فيه راجيًا ما عندَ الله لا ما عند النَّاس، وتنصح لوليِّ الأمر بمُلازمة السَّمع والطَّاعة له، والرَّدِّ علىٰ المناوئين الَّذين يخرجون عن وُلَاة الأمر أو يدعون النَّاس بالخروج عليهم، نصيحةً لله؛ لا تفعلُه من أجل الدُّنيا إن أُعطيَت منها رضيَت، وإن لم تُعطَ منها غضبت وسخطت، فهو يقول: «لَم آلُ نَفسِي وَإِيَّاكَ فِيهِ نُصحًا»؛ يعني: أطلُبُ ما عند الله مُخلصًا، دون أن يكون لي رغبةٌ في شيء من أمور الدُّنيا.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، حديث رقم (٥٥)، وأحمد، حديث رقم (١٦٩٤٧) واللَّفظ له، وأبو داود، كتاب الأدب، باب: في النصيحة، حديث رقم (٤٩٤٤)، والنَّسائي، كتاب البيعة، باب: النصيحة للإمام حديث رقم (٤١٩٨)، عن تميم الدَّاري رضي الله عنه.

الحَمدُ للهِ أحَقُّ مَن ذُكِرَ، وَأولَىٰ مَن شُكِرَ، وَعَلَيهِ أُثنِيَ، الوَاحِدُ الصَّمَدُ، لَيسَ لَهُ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، جَلَّ عَنِ المَثِيلِ، فَلَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا عَدِيلَ، السَّمِيعُ البَصِيرُ، العَلِيمُ الخَبِيرُ، المَنِيعُ الرَّفِيعُ.

الشرح

هذا الكلام فيه مسألة؛ وهي تعظيم الله ﷻ، والثَّناء عليه، ووصفه بالوصف اللَّائق بجلاله، بدون تمثيل ولا تشبيه، ولا أن يكون له سبحانه عَديل، فتُثبت له الصفات علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله، وهذه أوَّل مسألة في هذا الكتاب.

قوله: «الحَمدُ لله أحَقُّ مَن ذُكِرَ، وَأَولَىٰ مَن شُكِرَ، وَعَلَيهِ أُثنِيَ»، الحمد: الثَّناء والتَّعظيم والتَّمجيد له ﷻ، كما في الحديث القُدسي يقول اللهُ ﷻ: «**إِذَا قَالَ العَبدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: حَمِدَنِي عَبدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣]، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: أَثنَىٰ عَلَيَّ عَبدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبدِي...**»[(١)]. إلىٰ آخره.

فالحمدُ هو الثَّناء والتَّعظيم والتَّمجيد له ﷻ، واللهُ يُحبُّ أن يُحمَد؛ يحمدُه الإنسان علىٰ نعمه الظَّاهرة والباطنة، وجاء في الحديث: «**أَفضَلُ الذِّكرِ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَأَفضَلُ الدُّعَاءِ الحَمدُ لله**»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، حديث رقم (٣٩٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي، أبواب الدعوات، باب: ما جاء أنَّ دعوة المسلم مستجابة، حديث رقم =

وحمده وشُكره علىٰ نعمه ﷻ يحتاجُ إلىٰ خمسة شروط:

الشرط الأول: الاعتراف بالنِّعمة.

الشرط الثاني: الاعتراف بالمُنعِم.

الشرط الثالث: الاعتراف بالسَّبب في وصول هذه النِّعمة.

الشرط الرابع: صرفُ هذه النِّعمة واستعمالها فيما يُرضي الله، لا فيما يُغضبُه.

الشرط الخامس: التَّحدُّث بهذه النِّعمة وإظهارها. وفي الحديث: «إِنَّ الله يُحِبُّ أَن يَرَىٰ أَثَرَ نِعمَتِهِ عَلَىٰ عَبدِهِ»[1].

فالحَمد لله ﷻ والثَّناء عليه يكون فيه هذه الأمور الخمسة، وفي الحديث:

=

(٣٣٨٣)، وابن ماجه، كتاب الأدب، باب: فضل الحامدين، حديث رقم (٣٨٠٠)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وحسَّنه الألباني في «المشكاة»، حديث رقم (٢٣٠٦).

(١) أخرجه أحمد (١١/ ٣١٢ -٣١٣ تحت رقم ٦٧٠٨)، والترمذي، أبواب الأدب، باب: مَا جَاءَ إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُحِبُّ أَن يَرَىٰ أَثَرَ نِعمَتِهِ عَلَىٰ عَبدِهِ، حديث رقم (٢٨١٩)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه. وحسَّن إسناده محقِّقو «المسند». وأخرجه أحمد (٣٣/ ١٥٩ تحت رقم ١٩٩٣٤)، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وصحَّح إسناده محقِّقو «المسند».

وأخرجه أحمد أيضًا (٢٥/ ٢٢٧ تحت رقم ١٥٨٩٢)، وابن حبَّان، كتاب اللِّباس والآداب، ذِكرُ الإخبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَىٰ المَرءِ مِن إِظهَارِ نِعمَةِ اللهِ -جَلَّ وَعَلَا-، حديث رقم (٥٤١٧)، عن أَبِي الأَحوَصِ عَوفِ بنِ مَالِكِ بنِ نَضلَةَ، عَن أَبِيهِ. وقال محقِّقو «المسند»: «إسناده صحيح علىٰ شرط مسلم». وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٨/ ٦٠ برقم ٥٣٩٣).

«مَن لَم يَشكُرِ النَّاسَ، لَم يَشكُرِ الله»[1].

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحىٰ:١١].

فهذه خمسةُ أمور لا بدَّ منها إذا أردتَ أن تحمد الله وتشكره علىٰ نعمه الَّتي أنعمَ بها عليك، وأعلاها نعمةُ الهداية إلىٰ الإسلام.

قوله: «الوَاحِدُ الصَّمَدُ»؛ الواحد: المُتفرِّد ﷻ لا شريك له ولا ولد. الصَّمدُ: الذي يرجع إليه النَّاس في قضاء حوائجهم، الصَّمد الذي لا يحتاج لأحد، والكلُّ يحتاجه ﷻ.

قوله: «الَّذِي لَيسَ لَهُ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، جَلَّ عَنِ المَثِيلِ، فَلَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا عَدِيلَ»: أوَّل مسألة يُشير لها في هذه الكلمات إثبات صفات الله ﷻ علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله، بدون تشبيه ولا تمثيل، ولا أن يكون له عديل، فقال: «السَّمِيعُ البَصِيرُ، العَلِيمُ الخَبِيرُ، المَنِيعُ الرَّفِيعُ»؛ الملاحظ هنا أنه اقتصر علىٰ هذا، بينما شيخ الإسلام في «الواسطية» ، فصَّل فيها؛ لأن المعركة في هذا الكلام كانت كبيرة وظاهرة، فذكر ثلاث قواعد:

الأولىٰ: أنَّ الأسماء والصفات توقيفيَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (١٢/ ٤٧٢ تحت رقم ٧٥٠٤)، وأبو داود، كتاب الأدب، بابٌ في شكر المعروف، حديث رقم (٤٨١١)، والترمذي، أبواب البر والصِّلة، بابٌ ما جاء في الشُّكر لمن أحسنَ إليك، حديث رقم (١٩٥٤)، عن أبي هريرة ﷺ. واللَّفظ لأحمد. قال الترمذي: «حديث صحيح». وصحَّحه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (٥/ ٢٨٤ تحت رقم ٣٣٩٨)، وصحَّح إسناده محقِّقو «المسند».

الثانية: أنَّ هذه الصِّفات تُثبت بلا تحريف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تكييف.

الثالثة: أنَّ هذه الأسماء والصِّفات نُثبت منها ما جاء علىٰ الإثبات، وننفي منها ما جاء علىٰ النَّفي، فلا ننفي من عند أنفسنا ولا نُثبت مِن عند أنفسنا، فهي دائرة بين الإثبات والنفي بحسب ما ورد في النُّصوص.

بينما اقتصر المزني فقط علىٰ بيان أنَّ الله ﷻ في أسمائه وصفاته لا شبيهَ له ولا مثيلَ ولا عديلَ وهو السميع البصير، العليم الخبير، المنيع الرَّفيع.

عَالٍ عَلَىٰ عَرشِهِ في مَجدِهِ بِذَاتِه، وَهُوَ دَانٍ بِعِلمِهِ مِن خَلقِهِ، أَحَاطَ عِلمُهُ بِالأُمُورِ، وَأنفَذَ فِي خَلقِهِ سَابِقَ المَقدُورِ، وَهُوَ الجوَادُ الغَفُور ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩].

الشرح

هذه الفقرة فيها إثبات صفة العُلوِّ لله ﷻ، واللهُ -جل وعلا- من أسمائه: (الأعلىٰ)، قال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ:١]، والله -جل وعلا- هو العليُّ العظيم، فالله عالٍ علىٰ خلقه، مستوٍ علىٰ عرشِه، فوق سمواته، ليس داخل الخلق، ولا الخلقُ فوقَه ولا بإزائه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله، بل هو عالٍ علىٰ هذا الخلق، ومع علوِّه ﷻ علىٰ خلقه إلَّا أنه معهم بعلمه: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾.

فأهل السنَّة والجماعة يصفون الله بالعُلوِّ، ولازمُ ذلك الردُّ علىٰ من يقول: إنَّ الله حالٌّ في كلِّ شيء مِن خلقه، فهو ردٌّ علىٰ الحلوليَّة الَّذين يقولون: إنَّ الله موجودٌ في هذا الخلق؛ ولذلك يقول العلماء: مَن قال بالحلول فإنَّه لم يُنزِّه الله عن القاذورات والنَّجاسات والقُمامات[1]؛ لأنَّ هذا معنىٰ أنَّ الله موجود داخل خلقه وحالٌّ فيهم، فأهل السنَّة والجماعة يُثبتون علوَّ الله، ولازم ذلك أنَّ اللهَ ليس

(١) انظر: «الرد علىٰ المريسي» (١/ ٤٤٧ و٤٩٣- الألمعي)، و«الرد علىٰ الجهمية» (ص٤٢ - البدر) للدارمي، و«الحموية» لابن تيمية (ص٥١١- التويجري)، و«بيان تلبيس الجهمية» له (٥/ ٧٣- المجمع).

حالًّا في الخلق؛ خلافًا للذين يقولون بالحُلول أو بالوُجود -أنَّ كلَّ ما في الوجود هو الله-، والَّذين يقولون أَحديَّة الوجود -أنَّ الوجود هو الله-، كما يقول قائلهم الحلَّاج:

أنا من أهوىٰ ومن أهوىٰ أنا ... نحن روحان حللنا بدنا[1]

وهذا قول باطل.

وللذين يقولون، كما يُذكَرُ عَن أَبِي يَزِيدَ البَسطَامِيِّ مِن قَولِهِ: «مَا فِي الجُبَّةِ إِلَّا اللهُ»[2]؛ هذا قول باطل كذلك؛ لأنَّ الله عال فوق عرشه، وعرشه فوق سمواته ﷻ، فكلام المزني هو ردٌّ لعقيدة الحلول ووحدة الوجود، وابن عربي الحاتمي الطَّائيُّ المكيُّ صاحب «فصوص الحِكم»، و«الفتوحات المكِّية»، وهو غير ابن العربي المالكي صاحب كتاب «أحكام القرآن»، الأوَّل: الحلولي

---

(١) نسبه له صاحب «غرر الخصائص الواضحة» المعروف بالوطواط، (ص٥٧٥- الكتب العلمية). وذكر البيت بدون عزو في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٧٧).

وقال: «وَأَمَّا قَول الشَّاعِرِ فِي شِعرِهِ: أَنَا مَن أَهوَىٰ وَمَن أَهوَىٰ أَنَا. وَقَولُهُ: إِذَا كُنت لَيلَىٰ وَلَيلَىٰ أَنَا. فَهَذَا إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ هَذَا الشَّاعِرُ الِاتِّحَادَ الوَضعِيَّ كَاتِّحَادِ أَحَدِ المُتَحَابَّينِ بِالآخَرِ الَّذِي يُحِبُّ أَحَدُهُمَا مَا يُحِبُّ الآخَرَ وَيُبغِضُ مَا يُبغِضُ وَيَقُولُ مِثلَ مَا يَقُولُ وَيَفعَلُ مِثلَ مَا يَفعَلُ، وَهُوَ تَشَابُهٌ وَتَمَاثُلٌ لَا اتِّحَادُ العَينِ بِالعَينِ إِذ كَانَ قَد استَغرَقَ فِي مَحبُوبِهِ حَتَّىٰ فَنِيَ بِهِ عَن رُؤيَةِ نَفسِهِ كَقَولِ الآخَرِ: غِبت بِك عَنِّي فَظَنَنت أَنَّك أَنِّي فَإِمَّا أَن يَكُونَ غالطا مُستَغرِقًا بِالفَنَاءِ أَو يَكُونُ عَنَىٰ التَّمَاثُلَ وَالتَّشَابُهَ وَاتِّحَادَ المَطلُوبِ وَالمَرهُوبِ لَا الِاتِّحَادَ الذَّاتِيَّ. فَإِن أَرَادَ الِاتِّحَادَ الذَّاتِيَّ -مَعَ عَقلِهِ لِمَا يَقُولُ- فَهُوَ كَاذِبٌ مُفتَرٍ مُستَحِقٌّ لِعُقُوبَةِ المُفتَرِينَ». اهـ

(٢) «منهاج السنة» (٥/ ٣٥٧)، و«مدارج السالكين» (١/ ١٧٥) و(٢/ ٢٧٣- الكتاب العربي)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٨- الرسالة).

الوجودي توفي في القرن السَّابع، وهذا توفي في القرن السَّادس، يقول ابن عربي:

الـــرَّبُّ حَـــقٌّ وَالعَـــبدُ حَـــقٌّ ... يَـــا لَـــيتَ شِـــعرِي مَـــن المُكَلَّـــف؟
إن قُلـــت عَـــبدٌ فَـــذَاكَ مَـــيتٌ ... أَو قُلـــتَ رَبٌّ أَنَّـــىٰ يُكَلَّـــف؟[1]

معنىٰ هذا الكلام: أنَّ مآل عقيدة الوجوديَّة والحلوليَّة الانحلالُ عن الشَّريعة، وهذا أمر ثانٍ، والأمر الأوَّل: هو عدم تنزيه الله، فإذا قُلنا بالحلول ووحدة الوجود لم نُنزِّه الله؛ إذا قلنا: إنَّ الله موجود في كلِّ مكان، فمعناه أنَّ الله موجود في الحمَّام والقاذورات والقُمامات، بل بعضهم بلغ به الضلال، فصرَّح بأنَّ الله موجود -سبحان الله عن قوله علُوًّا كبيرًا- في الكلب وفي الخنزير[2]، وهذا لا يصحُّ؛ ولذلك أهل السنَّة والجماعة عقيدتُهم فيها التنزيهُ الحقيقيُّ لله؛ لأنَّها مبنيَّةٌ علىٰ ما أخبرَنا اللهُ ﷻ عن نفسه، وأخبرنا بها رسولهﷺ، وأَثبتت له الصِّفات التي أخبرنا الله -جل وعلا- بها، وأخبرنا بها رسولهﷺ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٨٢)، وفي مقدمة «الفتوحات المكية» (١/ ١٧٢- الشاملة):

الـــرَّبُّ حَـــقٌّ وَالعَـــبدُ حَـــقٌّ ... يَـــا لَـــيتَ شِـــعرِي مَـــن المُكَلَّـــف؟
إن قُلـــت عَـــبدٌ فَـــذَاكَ مَـــيتٌ ... أَو قُلـــتَ رَبٌّ أَنَّـــىٰ يُكَلَّـــف؟

وانظر: «الرد علىٰ البكري» (١/ ٣٥٩- عجال)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١١١ وما بعدها)، و«الصوارم الحداد» للشوكاني (ص٤٢- حلاق).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٤٢): «وَمَرَّ شَيخَانِ مِنهُم، التلمسانيُّ هَذَا وَالشِّيرَازِيُّ عَلَىٰ كَلبٍ أَجرَبَ مَيِّتٍ، فَقَالَ الشِّيرَازِيُّ للتلمساني: هَذَا أَيضًا مِن ذَاتِهِ؟ فَقَالَ التلمساني: هَل ثَمَّ شَيءٌ خَارِجٌ عَنهَا؟».

فـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فنحن نُثبت علوَّ الله فوق عرشه، وعرشُه فوق سمواته، ليس بداخل الخلق ولا مُمازج لهم ولا حالٌّ فيهم، فالله ليس كما يقول بعضهم: هذه أَحَدِيَّة الوجود عندما يُفسر: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢]، يقول: «هذه أَحَديَّة الوجود»، لا؛ الله أَحَد، واحدٌ في ذاته، وواحدٌ في صفاته، مستوٍ علىٰ عرشه فوق سمواته، لا نقول بأحديَّة الوجود كما يقول قائلهم: ما في الكون إلَّا الله، أهلُ السنَّة والجماعة يعتقدون أنَّ الله مستوٍ علىٰ عرشه فوق سمواته، فهو في صفةِ العلوِّ المطلق، يَصفُونَه بالعلوِّ المطلق ﷻ، غير محتاج للعرش ولا للسَّموات، والله وَصَفَ نفسَه بهذا فنحن نصفُه بما وصف به نفسَه، نقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾.

فهذه الفقرة مِن كلام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها ردٌّ علىٰ القائلين بالحلول والاتِّحاد والوجوديَّة.

وأجمع أهل السنَّة والجماعة أنَّ القول بالحلول والاتِّحاد ووحدة الوجود كُفرٌ[1]؛ لأنه خلاف ما في القرآن الكريم، وخلاف ما يليق بالله ﷻ، ويلزم علىٰ هذا القول الباطل لوازم كثيرة؛ منها عدم تنزيه الله، ومنها الانحلال من الشَّريعة.

يقول بعض الدعاة: سافرنا إلىٰ أحد البلاد لأجل الدَّعوة، وكان لنا اهتمام بالتَّنبيه علىٰ أنَّ وجود الأضرحة ووجود المشاهد خلاف السنَّة، وأنه ينبغي أن

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٨١): «وَبِالجُملَةِ فَلَا خِلَافَ بَينَ الأُمَّةِ أَنَّ مَن قَالَ بِحُلُولِ الله فِي البَشَرِ، وَاتِّحَادِهِ بِهِ، وَأَنَّ البَشَرَ يَكُونُ إِلَهًا، وَهَذَا مِن الآلِهَةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ مُبَاحُ الدَّمِ، وَعَلَىٰ هَذَا قُتِلَ الحَلَّاجُ». اهـ

تُزال، يقول: دخلنا مرَّة إلىٰ ضريح فرأينا رجلًا عريانًا كيوم ولدته أُمُّه، وفوق هذا يشربُ دخانًا، فلمَّا أتيناه وأردنا أن نتكلَّم، قالوا: اسكتوا، فلمَّا خرجنا، قالوا: هذا عندهم وليٌّ بلغ درجة الشُّهود واليقين! يعني: سقطت عنه التَّكاليف، فهو لا يستر عورتَه، ولا يصلِّي، ولا يعمل أيَّ شيء، ونزَّلوا علىٰ هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]، يعني: حتىٰ تبلغ درجة الشُّهود التي هي اليقين، التي تفنىٰ فيها في الله، فما أنت في الحقيقة إلَّا الله، فانتهىٰ كلُّ شيء.

والفناء عندهم درجاتٌ؛ قد يكون فناءً وقتيًّا، مثل قصص أبي يزيد البسطامي التي ذكرها الغزالي في كتابه: «إحياء علوم الدِّين»[1]، يقول: إنَّ أحد المريدين كان يسمع من شيخه كثيرًا ذِكرَ أبي يزيد البسطامي، فكان يطلب منه أن يساعدَه في أن يلقاه، يقول: فلمَّا ألحَّ عليه أخذه إلىٰ الصَّحراء حتَّىٰ وجدوا مغارة، فوقف عندها وصار ينادي، فخرج رجلٌ أشعثُ يرتدي جلد خروف شكلُه مُرعب، فأُغشي علىٰ المُريد لمَّا رآه، فقال: ما هذا؟ قال: شهد الحضرة فغاب عن الوجود، هذا نوع من الشهود عندهم.

فأوَّل مقطع من كلام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ردٌّ علىٰ الذين يقولون بعقيدة الحلول والوجود.

وهذه الفكرة جاءت من اليهوديَّة، جاء بها عبد الله بن سبأ اليهودي، وبدأ بها

---

(١) انظر: (٤/ ٣٥٦- دار المعرفة).

حين وصف عليًّا بأنَّه الله[١]، فلمَّا انتشر هذا القول في النَّاس في زمن عليٍّ حفر حفرةً وأتىٰ بهؤلاء، يقول: مَن أنا؟ فإذا قالوا: أنت الله رماهم في الحفرة التي فيها النَّار، فصاروا يقولون: لا يُعذِّب بالنَّار إلَّا ربُّ النَّار، هذه بدايتهم، حتىٰ فيها أنه ورد عن عليٍّ ﷺ أنَّه قال:

لمَّـا رأيـتُ الأمـر أمـرًا منكـرَا أوقـدتُ نـاري ودعـوتُ قَنبـرَا[٢]

وقنبر: اسم خادمه.

فبداية القول بالوجوديَّة كانت من عبد الله بن سبأ، وجَعلَهَا في عليِّ بن أبي طالب ﷺ، ثمَّ انتشرت في الشِّيعة الاثني عشريَّة وجعلُوها في أئمَّة آل البيت، وجاء الخمينيُّ وغيَّر فيها وأصلحها بقضية (ولاية الفقيه) في تفاصيل عند العلماء المختصِّين في هذا الباب، ولكن بداية الفكرة كانت من عبد الله بن سبأ اليهوديِّ.

الحاصل: أن أهل السُّنَّة والجماعة يعتقدون أنَّ الله عالٍ عن خلقه، مستوٍ فوق عرشه، وعرشُه فوق سمواته.

قوله: «عَالٍ عَلَىٰ عَرشِهِ في مَجدِهِ بِذَاتِهِ»؛ يعني: أنَّ هذا علوٌّ حقيقيٌّ.

قوله: «وَهُوَ دَانٍ بِعِلمِهِ مِن خَلقِهِ»، أقول: كما في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٢- زرزور)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٧٤- الحلبي)، و«منهاج السنَّة» لابن تيمية (٢/ ٥١٠- رشاد).

(٢) انظر القصة في: «منهاج السنَّة» لابن تيمية (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، و«فتح الباري» (١٢/ ٢٧٠- دار المعرفة).

خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد:٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المجادلة:٧].

فالله مَعَنا بعلمه، قال تعالىٰ: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام:٥٩].

قوله: «أحَاطَ عِلمُهُ بِالأُمُورِ، وَأنفَذَ فِي خَلقِهِ سَابِقَ المَقدُورِ»؛ يعني: أنَّ اللهَ ﷻ عالٍ عن خلقه، مستوٍ فوق عرشه، فوق سبع سمواته، وعلمُه مُحيطٌ بالخلق، ويُدبِّر أمورَهم، ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾ [الرحمن:٢٩]، أوكَل الله بالخَلق ملائكةً سَيَّارين يتتبَّعون حِلَق الذِّكر، وهناك ملائكة مع كلِّ إنسان؛ هناك قرين من الشياطين وملَك من الملائكة، قال الله تعالىٰ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق:١٧-١٨].

وملائكة تُحيط بالشَّخص تُعلِم الله -جل وعلا- بما يفعلون، وهو أعلم بهم منهم، فمعَ علوِّ الله إلَّا أنَّ الله يعلم الخلق، وأوكَل بالخلق مَن يُسجِّل عليهم أعمالَهم، فيأتي المخلوق يومَ القيامة فيُخرج الله له كتابَه، فيقول: ﴿يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ

﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، كلُّ شيء مقيَّد في كتابٍ مسطورٍ، فإن عاندتَ وكابرتَ شهدت جوارحُك عليكَ بما عملتَ، فالله يَعلم أمورَك وأحوالَك.

وقوله: «سابق المقدور»؛ يعني: علم الله السَّابق، جاء في الحديث عن الرَّسول ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكتُب، فَجَرَىٰ فِي تِلكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَومِ القِيَامَةِ»[1].

فهذا سابقُ المقدور، وهو علم الله السَّابق والمكتوب.

وللقدر أربع مراتب:

المرتبة الأولىٰ: مرتبة العلم السَّابق.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة والإرادة.

المرتبة الرابعة: مرتبة خلق أفعال العباد.

فسابقُ المقدور: إشارة إلىٰ المرتبة الأولىٰ، والمرتبة الثانية؛ مرتبة العلم ومرتبة الكتابة.

وقوله: «وَأَنفَذَ فِي خَلقِهِ سَابِقَ المَقدُورِ»، إشارة إلىٰ المرتبة الثالثة التي هي

---

(١) أخرجه أحمد (٣٧/ ٣٧٨- تحت رقم ٢٢٧٠٥- الرسالة)، وأبو داود، كتاب السنة، باب: في القدر، حديث رقم (٤٧٠٠)، والترمذي، أبواب القدر، بابٌ، حديث رقم (٢١٥٥)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وصحَّحه الألبانيُّ بطرقه وشواهده؛ انظر: «ظلال الجنة» (١/ ٤٨- ٥٠).

مرتبة المشيئة والإرادة.

قوله: «وَهُوَ الجَوَادُ الغَفُور، ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]».

أقول: الله -جل وعلا- هو الجَوَاد الغَفور، ولو أنَّ اللهَ يُحاسب الخلقَ علىٰ قدر أعمالهم لَعذَّبهم، ولكن كما جاء في الحديث: «لَمَّا قَضَىٰ اللهُ الخَلقَ، كَتَبَ كِتَابًا عِندَهُ: غَلَبَت -أَو قَالَ: سَبَقَت- رَحمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِندَهُ فَوقَ العَرشِ»[1].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قَولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، حديث رقم (٧٥٥٣)، ومسلم، في كتاب التوبة، باب: فِي سعَةِ رَحمَةِ اللهِ تَعَالَىٰ وَأَنَّهَا سَبَقَت غَضَبَهُ، حديث رقم (٢٧٥١)، عن أبي هريرة ﷺ.

فَالخَلقُ عَامِلُونَ بِسَابِقِ عِلمِهِ، وَنَافِذُونَ لِمَا خَلَقَهُم لَهُ مِن خَيرٍ وَشَرٍّ، لَا يَملِكُونَ لأنفُسِهِم مِنَ الطَّاعَةِ نَفعًا، وَلَا يَجِدُونَ إِلَىٰ صَرفِ المَعصِيَةِ عَنهَا دَفعًا.

الشرح

هذا المقطع الثَّاني فيه الكلام عن القدر؛ معلومٌ أنَّ الإنسان يجري في قدر الله، والإنسان لا يَملكُ لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، ما أراده الله له من خير يصله، وما أراد الله له من سوء يصلُه بعمله، كما في حديث ابن عبَّاس قال: كُنتُ خَلفَ رَسُولِ اللهﷺ يَومًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، احفَظِ اللهَ يَحفَظكَ، احفَظِ اللهَ تَجِدهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلتَ فَاسأَلِ اللهَ، وَإِذَا استَعَنتَ فَاستَعِن بِاللهِ، وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَو اجتَمَعَت عَلَىٰ أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ؛ لَم يَنفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَو اجتَمَعُوا عَلَىٰ أَن يَضُرُّوكَ بِشَيءٍ؛ لَم يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ، رُفِعَتِ الأَقلَامُ وَجَفَّت الصُّحُفُ»[1].

فنحنُ نعملُ في أمرٍ كَتَبَه اللهُ مِن سابقٍ، لا نخرج عن مشيئته، لكن مع هذا فنحن نختار ونعمل، وكلٌّ ميسَّر لِمَا خُلق له.

فالإمام يُشير إلىٰ هذه الحقيقة في القدر، ويردُّ علىٰ الجبرية وعلىٰ القدريَّة.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٩ تحت رقم ٢٦٦٩- الرسالة)، والترمذي، أَبوَابُ صِفَةِ القِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالوَرَعِ عَن رَسُولِ اللهﷺ، حديث رقم (٢٥١٦) واللفظ له، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه الألباني في «المشكاة» (٣/ ١٤٥٩- ط/ الثالثة) حديث رقم (٥٣٠٢).

فهو يقول: «فَالخَلقُ عَامِلُونَ بِسَابِقِ عِلمِهِ»؛ أقول: فقوله: «فَالخَلقُ عَامِلُونَ»، أثبت لهم المشيئة والعملَ، لكنَّهم في مشيئتهم وعملهم لا يخرجون عن إرادة الله، قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، فلكلِّ إنسان مشيئةٌ وإرادة، ولكنَّ إرادتَه ومشيئتَه لا تَخرج عن إرادة ومشيئة الله ﷻ.

واعلم أنَّ إرادةَ الله نوعان: إرادةٌ كونيَّةٌ وإرادةٌ شرعيَّةٌ، ومشيئة كونيَّة ومشيئة شرعيَّة.

فالإرادة الكونيَّة: هي الَّتي يُسيِّر بها الكون جميعه؛ وهي التي بها يكون المؤمن والكافر، والقوي والضعيف، والعدل والظلم...، فهذا أمرٌ كونيٌّ أراده الله؛ فالله أراد أن يكونَ الخلق علىٰ هذه الأنحاء المختلفة، وعلىٰ هذه الأحوال المتباينة، وعلىٰ هذه الصفات المتضادة.

والإرادة الشرعيَّة: هي ما بلَّغنا به سبحانه عن طريق رُسله وأنزل به كتبه؛ فأراد منَّا الإيمان، وأراد منَّا الطاعة، وأراد منَّا العدل، وأراد منَّا ترك الظلم، وترك الرِّبَا، وترك الزنا، وترك الكذب...، كلُّ هذا أراده الله منَّا شرعًا، لكن هذه الأمور التي يُريدها اللهُ شرعًا قد يريدها كونًا، وقد لا يُريدها؛ فاللهُ يحبُّ الإيمان ويُريده شرعًا، ولا يريده من الكافر شرعًا وأراده منه كونًا، لكن يريده من المؤمن شرعًا وكونًا، فالمؤمن حينمَا آمن اجتمعت فيه الإرادة الشَّرعيَّة والإرادة الكونيَّة، والطَّائع حينما يُطيع اجتمعت فيه الإرادة الشَّرعيَّة والإرادة الكونيَّة، وكذا المشيئة.

قوله: «فَالخَلقُ عَامِلُونَ بِسَابِقِ عِلمِهِ»؛ يعني: لا يخرجون في عمَلهم عن علم الله السَّابق، وعمَّا كَتبَه في الكتاب.

قوله: «وَنَافِذُونَ لِمَا خَلَقَهُم لَهُ مِن خَيرٍ وَشَرٍّ، لَا يَملِكُونَ لأنفُسِهِم مِنَ الطَّاعَةِ نَفعًا، وَلَا يَجِدُونَ إِلَىٰ صَرفِ المَعصِيَةِ عَنهَا دَفعًا».

أقول: يعني أنَّ الإنسان لا يستطيع أن يُوصل لنفسه خيرًا، أو يَمنع عن نفسه شرًّا، كما في حديث ابن عبَّاس المتقدِّم[1]. إنَّمَا يصلُك ما أراد الله لك أن يصلَ، وإنَّما تفعل ما أراد اللهُ لك أن تفعلَ، لكن ليس معنىٰ هذا أنَّك تقولُ: مادام الله قد قدَّر عليَّ الطَّاعة فأنا أحمده علىٰ ذلك، وإذا قدَّر الله عليَّ المعصية، فلِمَ يُحاسبني عليها؟! فأقول: لا، اللهُ قدَّرها عليك؛ يعني: عَلِمَ سابقًا أنَّك ستختار هذا الفعل، وأنَّ هذا الَّذي سيقع منك بإرادته، لكن أنت لك اختيار، وهذا أمرٌ يُحسُّه كلُّ إنسان -أنه مُختار-، يفعل هذا باختياره ويترك هذا باختياره؛ ولذلك إذا أراد الإنسان شيئًا سعىٰ له، فإن أراد الله له أن يصل وصل، وإن أراد ألَّا يصل صَرفَه عنه، لكن له إرادة وله سعيٌ؛ ولذلك يُحاسَب علىٰ الإرادة الجازمة حتىٰ ولو لم يتحقَّق مقصودُه.

فَمثلًا: إنسان أراد الطَّاعة؛ فعزم أن يقوم في الليل، واستعدَّ جزمًا، لكن حصل له أمر طارئ؛ لمَّا استيقظ لم يستطع أن يقوم الليل لمرض أو تعبٍ، فالله يكتب له الأجر بإرادته الجازمة، وعكسُه: إنسان أراد المعصية إرادةً جازمةً،

(١) سبق تخريجه قريبًا.

لكن حصل له سبب طارئ فلم يستطع أن يفعلها، فتُكتب عليه معصيةٌ، حتَّىٰ ولو لم يفعلَها؛ لأنَّ له إرادة جازمة في فعلها.

خَلَقَ الخَلقَ بِمَشِيئَتِهِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ كَانَت بِهِ، وَخَلَقَ المَلَائِكَةَ جَمِيعًا لِطَاعَتِهِ، وَجَبَلَهُم عَلَىٰ عِبَادَتِهِ؛ فَمِنهُم مَلَائِكَةٌ بِقُدرَتِهِ لِلعَرشِ حَامِلُونَ، وَطَائِفَةٌ مِنهُم حَولَ عَرشِهِ يُسَبِّحُونَ، وَآخَرُونَ بِحَمدِهِ يُقَدِّسُونَ، وَاصطَفَىٰ مِنهُم رُسُلًا إِلَىٰ رُسُلِهِ، وَبَعضٌ مُدَبِّرونَ لأمرِهِ.

الشرح

بعد أن تكلَّم عن القدر وأحوال النَّاس فيه، انتقل للكلام علىٰ الملائكة، والملائكة خلقٌ مِن خلق الله، والله ﷻ خلق الخلق بغير حاجةٍ، ولكن لحكمة بالغة أرادَها الله، خلق الخلق لهذه الحكمة ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، ذكر الله هذه الحكمة، وهو غير محتاج للخلق، لو شاء الله أن يفنيَ الخلق كلَّهم أوَّلَهم وآخرَهم لأفناهم، نحن الفقراء إلىٰ الله، والله هو الغنيُّ عن العالمين.

مِن خلقِهِ الذين خلقهم: الملائكة، والملائكة أخبرنا رسول الله ﷺ أنَّهم خُلقوا من نُور، وأنَّ الشَّياطين والجنَّ خُلقوا من مارج من نار، وأنَّ بني آدم خُلقوا من طين، فعَن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَت: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِن نُورٍ، وَخُلِقَ الجَانُّ مِن مَارِجٍ مِن نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُم»(١).

ومن طبيعة خِلقة الملائكة أنَّهم ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦].

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب: في أحاديث متفرقة، حديث رقم (٢٩٩٦).

واختلف العلماء: مَن الأفضل التَّقيُّ الطَّائع من بني آدم -يعني: صالح المؤمنين-، أو الملائكة؟

فمنهم من قال: الملائكة، ومنهم من قال: التَّقيُّ الطَّائع أو الصالح من المؤمنين أفضل من الملائكة؛ لأنَّه إنَّما أطاعه مع التَّكليف، والملائكة لا تكليف عليهم، الله خلقهم مجبولين علىٰ أنَّهم ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، بينما الإنسان مُكلَّفٌ، فصالحُو المؤمنين أفضلُ؛ لأنَّهم مع التَّكليف كانوا أفضل من الملائكة من هذه الجهة، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصَّل في ذلك تفصيلًا، فقال: الملائكة أفضلُ من حيث الابتداء، وصالحو المؤمنين أفضل من حيث الانتهاء[1]. يعني: في الآخرة لمَّا يدخل الصَّالح الجنَّة فإنه يكون أفضل، وإذا نظرنا إلىٰ الملائكة في أصلِ خِلقتهم، وأنَّهم لا يعصون الله؛ فإنهم أفضل، وهذه طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ أنَّه لا يجعل التفضيل علىٰ الوجه المُطلق، إنَّما يجعلُه نسبيًّا.

والواجب علىٰ المسلم أن يؤمنَ بالملائكة جُملة، وأن يُؤمن بهم تفصيلًا، وأن يؤمن بهم أفرادًا كما أخبرنا الله ورسوله ﷺ.

فنُؤمن بهم جملةً: أنَّهم ملائكةٌ خُلقوا من نور، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

ونُؤمنُ بهم تفصيلًا: أنَّ هؤلاء الملائكة منهم حملةُ العرش، ومنهم مَن

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣٥٠- وما بعدها).

وكَّله الله بقبض أرواح الخَلق، ومنهم مَن وَكَّله الله بالرِّيح، ومنهم مَن وكَّله الله بالسَّحاب، ومنهم مَن وكَّله الله بالإنسان يحفظونه من أمر الله كي لا يصيبه، مِن بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن يساره، ومن فوقه ومن تحته، ونحو ذلك، ومنهم الحَفَظة، ومنهم السيَّارون، ﴿وَالنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ١ وَالنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ٢ وَالسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ٣ فَالسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ٤ فَالۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [النازعات:١-٥]، وهكذا.

ونؤمن بهم أفرادًا؛ فنؤمن بجبريل وميكائيل وإسرافيل ومَالك خازن جهنم؛ مِمَّن أخبرنا الله -جل وعلا- به.

وأمَّا تسمية ملك الموت بعزرائيل، فلم يثبت في نص صحيح، إنما سُمِّي في النصوص: ملَك الموت[1].

فنُؤمن بهم أعيانًا بمن سمَّاهم الله -جل وعلا- لنا، ونؤمن بهم تفصيلًا، ونؤمن بهم جملةً، بما ورد في نصوص الكتاب والسنَّة.

قوله: «خَلَقَ الخَلقَ بِمَشِيئَتِهِ مِن غَيرِ حَاجَةٍ كَانَت بِهِ، وَخَلَقَ المَلَائِكَةَ جَمِيعًا لِطَاعَتِهِ، وَجَبَلَهُم عَلَىٰ عِبَادَتِهِ؛ فَمِنهُم مَلَائِكَةٌ بِقُدرَتِهِ لِلعَرشِ حَامِلُونَ».

أقول: اللهُ لا يحتاج للعرش، ولكن هكذا أراد الله؛ أن يكون من الملائكة فصيل هم حَمَلة العرش.

قوله: «وَطَائِفَةٌ مِنهُم حَولَ عَرشِهِ يُسَبِّحُونَ».

---

(١) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٠٦- هجر): «وَأَمَّا مَلَكُ المَوتِ فَلَيسَ بِمُصَرَّحٍ بِاسمِهِ فِي القُرآنِ، وَلَا فِي الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ، وَقَد جَاءَ تَسمِيَتُهُ فِي بَعضِ الآثَارِ بِعِزرَائِيلَ». اهـ

أقول: يشير إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۚ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر:٧٥].

قوله: «وَآخَرُونَ بِحَمدِهِ يُقَدِّسُونَ».

أقول: التَّقديس يعني: التَّنزيه، يقال: الأرض المقدَّسة؛ يعني: الأرض المنزَّهة عن النَّجس والخبث.

قال: «وَاصطَفَىٰ مِنهُم رُسُلًا إِلَىٰ رُسُلِهِ»، مثل جبريل -عليه الصلاة والسلام-.

قال: «وَبَعضٌ مُدَبِّرونَ لأمرِهِ»؛ أي: الملائكة الموكَّلة بإنزال المطر، والملائكة المُوكَّلة بسوق الريح إلىٰ آخره، كما أخبرنا رسول الله ﷺ في حديث يُحسِّنه بعضُ العلماء ويُضعِّفهُ آخرون، هذا الحديث: أنَّ الرعد صوت المَلَك، وأنَّ البرق السَّوطُ الذي يقوده به[1]. فهذا من أمر الله -جل وعلا-، أخبرنا رسولُه ﷺ عن هذا الخلق مِن الملائكة.

وهناك مَلَك مُوكَّل بالجبال؛ كما جاء في الصحيح أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَت لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَل أَتَىٰ عَلَيكَ يَومٌ كَانَ أَشَدَّ مِن يَومِ أُحُدٍ، قَالَ: «لَقَد لَقِيتُ مِن قَومِكِ

(١) أخرج أحمد (٤/ ٢٨٤-٢٨٥ تحت حديث رقم٢٤٨٣- الرسالة)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الرعد، حديث رقم (٣١١٧) واللفظ له، عَن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: أَقبَلَت يَهُودُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا أَبَا القَاسِمِ، أَخبِرنَا عَنِ الرَّعدِ مَا هُوَ؟ قَالَ: «مَلَكٌ مِنَ المَلَائِكَةِ مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ، مَعَهُ مَخَارِيقُ مِن نَارٍ، يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ حَيثُ شَاءَ الله»، فَقَالُوا: فَمَا هَذَا الصَّوتُ الَّذِي نَسمَعُ؟ قَالَ: «زَجرَهُ بِالسَّحَابِ إِذَا زَجَرَهُ حَتَّىٰ يَنتَهِيَ إِلَىٰ حَيثُ أُمِرَ» قَالُوا: صَدَقتَ. وحسَّنه الألباني في «السلسلة الصَّحيحة» حديث رقم (١٨٧٢).

مَا لَقِيتُ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنهُم يَومَ العَقَبَةِ، إِذ عَرَضتُ نَفسِي عَلَىٰ ابنِ عَبدِ يَالِيلَ بنِ عَبدِ كُلَالٍ[1]، فَلَم يُجِبنِي إِلَىٰ مَا أَرَدتُ، فَانطَلَقتُ وَأَنَا مَهمُومٌ عَلَىٰ وَجهِي، فَلَم أَستَفِق إِلَّا وَأَنَا بِقَرنِ الثَّعَالِبِ[2] فَرَفَعتُ رَأسِي، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَد أَظَلَّتنِي، فَنَظَرتُ فَإِذَا فِيهَا جِبرِيلُ، فَنَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ قَد سَمِعَ قَولَ قَومِكَ لَكَ، وَمَا رَدُّوا عَلَيكَ، وَقَد بَعَثَ إِلَيكَ مَلَكَ الجِبَالِ لِتَأمُرَهُ بِمَا شِئتَ فِيهِم، فَنَادَانِي مَلَكُ الجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ، ذَلِكَ فِيمَا شِئتَ، إِن شِئتَ أَن أُطبِقَ عَلَيهِمُ الأَخشَبَينِ؟

---

(١) وكان هذا في خروجه ﷺ إلىٰ الطائف، ففي «عيون الأثر» (١/ ١٥٥): «ذكر خروج النبي ﷺ إلىٰ الطَّائِفِ، وَذَلِكَ فِي لَيَالٍ بَقِينَ مِن شَوَّالٍ سنة عشر من النبوة، قال ابن إسحاق: وَلَمَّا هَلَكَ أَبُو طَالِبٍ وَنَالَت قُرَيشٌ مِن رسول الله ﷺ ما لَم تَكُن تَنَالُ مِنهُ فِي حَيَاتِهِ، خَرَجَ إِلَىٰ الطَّائِفِ وَحدَهُ- وَقَالَ ابنُ سَعدٍ: وَمَعَهُ زَيدُ بنُ حَارِثَةَ- يَلتَمِسُ النُّصرَةَ مِن ثَقِيفٍ وَالمَنَعَةَ بِهِم مِن قَومِهِ، وَرَجَاءَ أَن يَقبَلُوا منه ما جاءهم به من الله، فَلَمَّا انتَهَىٰ إِلَىٰ الطَّائِفِ عَمِدَ إِلَىٰ نَفَرٍ مِن ثَقِيفٍ وَهُم يَومَئِذٍ سَادَةُ ثَقِيفٍ وَأَشرَافُهُم وَهُم إِخوَةٌ ثَلاثَةٌ: عَبدُ يَالِيلَ، وَمَسعُودٌ، وَحَبِيبٌ، بَنُو عَمرِو بنِ عُمَيرِ ابنِ عَوفِ بنِ عُقدَةَ بنِ غَيرَةَ بنِ عَوفِ بنِ ثَقِيفٍ، وَعِندَ أَحَدِهِمُ امرَأَةٌ مِن قُرَيشٍ مِن بَنِي جُمَحَ. فَجَلَسَ إِلَيهِم رَسُولُ الله ﷺ وَكَلَّمَهُم مَا جَاءَهُم لَهُ مِن نُصرَتِهِ عَلَىٰ الإِسلامِ وَالقِيَامِ مَعَهُ عَلَىٰ مَن خَالَفَ مِن قَومِهِ، فَقَالَ لَهُ أَحَدُهُم وهو يَمرُطُ ثِيَابَ الكَعبَةِ: إِن كَانَ الله أَرسَلَكَ، وَقَالَ الآخَرُ: أَمَا وَجَدَ الله أَحَدًا يُرسِلُهُ غَيرَكَ؟ وَقَالَ الثَّالِثُ: وَالله لا أُكَلِّمُكَ أَبَدًا، لَئِن كُنتَ رَسُولًا مِنَ الله كَمَا تَقُولُ لأنت أعظم خطرًا من أن أرد عَلَيكَ الكَلامَ، وَلَئِن كُنتَ تَكذِبُ عَلَىٰ الله مَا يَنبَغِي أَن أُكَلِّمَكَ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ مِن عِندِهِم وَقَد يَئِسَ مِن خَيرِ ثَقِيفٍ». اهـ

(٢) قال في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ٥٤): «قَرنَ المَنازل، هُوَ اسمُ موضعٍ يُحرِم مِنهُ أَهلُ نَجد. وَكَثِيرٌ ممَّن لَا يَعرف يَفتَح رَاءَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالسُّكُونِ، ويُسَمَّىٰ أَيضًا قَرن الثَّعالب». اهـ

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَل أَرجُو أَن يُخرِجَ اللهُ مِن أَصلاَبِهِم مَن يَعبُدُ اللهَ وَحدَهُ، لاَ يُشرِكُ بِهِ شَيئًا»[1].

فنحن نؤمن بالملائكة علىٰ التَّرتيب السَّابق؛ نؤمن بهم جملةً، ونؤمن بهم تفصيلًا، ونؤمن بهم أفرادًا فيمن سمَّاهم الله ورسوله ﷺ.

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: إِذَا قَالَ أَحَدُكُم: آمِينَ وَالمَلاَئِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ..، حديث رقم (٣٢٣١)، ومسلم، كتاب الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، باب: مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِن أَذَىٰ المُشرِكِينَ وَالمُنَافِقِينَ، حديث رقم (١٧٩٥).

ثُمَّ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَأسكَنَهُ جَنَّتَهُ، وَقَبلَ ذَلِكَ لِلأرضِ خَلَقَهُ، وَنَهَاهُ عَنِ شَجَرَةٍ قَد نَفَذَ قَضَاؤُهُ عَلَيهِ بِأكلِهَا، ثُمَّ ابتَلَاهُ بِمَا نَهَاهُ عَنهُ مِنهَا، ثُمَّ سَلَّطَ عَلَيهِ عَدُوَّهُ فَأغوَاهُ عَلَيهَا، وَجَعَلَ أَكلَهُ لَهَا إِلَىٰ الأرضِ سَبَبًا، فَمَا وَجَدَ إِلَىٰ تَركِ أكلِهَا سَبِيلًا، وَلَا عَنهُ لَهَا مَذهَبًا.

الشرح

هذا فيه إشارة إلىٰ قصَّة آدم -عليه الصلاة والسلام-، والله ﷻ خلق آدم كما يقول المصنِّف للأرض، وأسكنَه الجنَّة، ونهاه أن يأكل من الشَّجرة، فوسوس لهما الشيطان فأخرجهما ممَّا كانَا فيه، يعني: أكلَ من هذه الشَّجرة، وبدت لهما عوراتُهما، وطفقَا يخصفان عليهما من ورق الجنَّة؛ يغطِّيَان العورة، فأنزل الله ﷻ آدم، قال تعالىٰ: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ فَوَسۡوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [الأعراف:١٩-٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:٣٧].

يريد الإمامُ أن يُخبرَ أنَّ قصَّةَ آدمَ فيها بيان المصيبة الَّتي ابتلىٰ الله -جل وعلا- بها آدمَ وذريَّته في إخراجه من الجنَّة، وموسىٰ -عليه الصَّلاة والسَّلام-

لمَّا التقىٰ بآدمَ؛ كما في الصحيحين عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فَقَالَ لَهُ مُوسَىٰ: يَا آدَمُ، أَنتَ أَبُونَا خَيَّبتَنَا وَأَخرَجتَنَا مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَىٰ، اصطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَىٰ أَمرٍ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبلَ أَن يَخلُقَنِي بِأَربَعِينَ سَنَةً؟ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ - ثَلَاثًا -»[1].

يعني: لستُ أنا مَن أخرجَك من الجنَّة، إنَّما اللهُ قدَّر علينا هذا الأمر، فهي مصيبةٌ تُصيبُنا، والإنسان إذا جاءتهُ المصيبةُ عليه أن يصبرَ لأمر الله ﷻ، فحجَّ آدم موسىٰ -عليه الصَّلاة والسَّلام- بالمصيبَة الَّتي قدَّرها اللهُ، مثل: الموت، هل هناك فكاكٌ من الموت؟ فاللهُ قدَّر علىٰ آدم أن يَخرجَ من الجنَّة، فخرج آدمُ من الجنَّة بفعله؛ بأمر اكتسبَه آدمُ وهو أنه قَبِل وَسوسَةَ الشَّيطان وأكل مِن هذه الشَّجرة الَّتي نهاه اللهُ عنها، وكذَا حالُ المسلم في المصائب التي تُصيبُه في الدُّنيا؛ عليه أن يعلم أنَّها من الله وأنَّها ما كانت لتفوتَه، فما أراد الله أن يصيبَك فلا مفرَّ لك منه، والواجب عليك أن تصبرَ وتحتسبَ وتعملَ بشرع الله، كما قال ﷺ: «تَدمَعُ العَينُ، وَيَحزَنُ القَلبُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرضِي رَبَّنَا، وَاللهِ يَا إِبرَاهِيمُ إِنَّا بِكَ لَمَحزُونُونَ»[2].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب: تَحَاجَّ آدَم وَمُوسَىٰ عِندَ الله، حديث رقم (٦٦١٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب: حِجَاجِ آدَمَ وَمُوسَىٰ عليهما السلام، حديث رقم (٢٦٥٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب: قَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَحزُونُونَ» حديث رقم (١٣٠٣)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب: رَحمَتِهِ ﷺ الصِّبيَانَ وَالعِيَالَ وَتَوَاضُعِهِ وَفَضلِ ذَلِكَ، حديث رقم (٢٣١٥) واللفظ له، عن أنس بن مالك ﷺ.

ثُمَّ خَلَقَ لِلجَنَّةِ مِن ذُرِّيَّتِهِ أهلًا؛ فَهُم بِأعمَالِهَا بِمَشِيئَتِهِ عَامِلُونَ، وَبِقُدرَتِهِ وَبِإرَادَتِهِ يَنفُذُونَ، وَخَلَقَ مِن ذُرِّيَّتِهِ لِلنَّارِ أهلًا، فَخَلَقَ لَهُم أَعيُنًا لَا يُبصِرُونَ بِهَا، وَآذَانًا لَا يَسمَعُونَ بِهَا، وَقُلُوبًا لَا يَفقَهُونَ بِهَا، فَهُم بِذَلِكَ عَنِ الهُدَىٰ مَحجُوبُونَ، وَبِأعمَالِ أهلِ النَّارِ بِسَابِقِ قَدَرِهِ يَعمَلُونَ.

الشرح

هذه المسألة تتمَّة مسائل القدر التي ذكرها من قبل، فإنَّه ذكر القدر ثمَّ ذكر أنَّه ﷻ خلقَ للجنَّة من ذريَّة آدم خلقًا، وقد جاء هذا في الحديث، فعَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الله خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ أَخَذَ الخَلقَ مِن ظَهرِهِ، وَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي» قَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله، فَعَلَىٰ مَاذَا نَعمَلُ؟ قَالَ: «عَلَىٰ مَوَاقِعِ القَدَرِ»[1].

وذكر الرسول ﷺ أنَّ الله كتب ذلك في كتابه، فالصحابة -رضوان الله عليهم- لمَّا سمعوا ذلك فزعوا، خاصَّة وأنَّ الرَّسول ﷺ قال لهم: «فَوَالله إِنَّ أَحَدَكُم -أَو: الرَّجُلَ- يَعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَهَا غَيرُ بَاعٍ أَو ذِرَاعٍ، فَيَسبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ فَيَعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ، فَيَدخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ

(١) أخرجه أحمد (٢٩/ ٢٠٦ تحت حديث رقم ١٧٦٦٠- الرسالة)، وابن حبان (٢/ ٥٠ تحت حديث رقم ٣٣٨- الرسالة)، والحاكم (١/ ٨٥ تحت حديث رقم ٨٤- عطا)، وقال الحاكم: «حديث صحيح»، ووافقه الذهبيُّ والألباني في «الصحيحة» حديث رقم (٤٨)، وصحَّحه لغيره محققو المسند.

لَيَعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ الجَنَّةِ، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَهَا غَيرُ ذِرَاعٍ أَو ذِرَاعَينِ، فَيَسبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ، فَيَعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ فَيَدخُلُهَا»[1].

فالرَّسول -عليه الصَّلاة والسَّلام- أخبر أُمَّته بذلك؛ أنَّ الأمَّة من ذريَّة آدم منهم خلقٌ إلىٰ الجنَّة، ومنهم خلق إلىٰ النَّار.

فأمَّا أهلُ الجنَّة فَهُم الَّذين يعملون بطاعة الله ﷻ، والمقصود أنَّ المصنِّف هنا أثبتَ أنَّ عملَهم إنَّما يعملونَه هم بمشيئتهم، وهم في هذا العمل الَّذي يعملونه بمشيئتهم لا يخرجون عن مشيئة الله، ولا يخرجون عن علم الله، ولا يخرجون عمَّا في اللَّوح المحفوظ، وما في الكتاب الَّذي كتبه الله قبل أن يخلق الخلق بخمسين ألف عام.

وأمَّا مَن لم يشأ الله ﷻ أن يدخلَ الجنَّة فإنَّه يدخل النَّار، فلديهم أعين لا يُبصرون بها؛ أي: لا يُبصرون بها الحقَّ، ولديهم آذان لا يسمعون بها؛ أي: لا يسمعون بها الحقَّ، هم مبصرون ويسمعون ولكن لم يُوفِّقهُم الله ﷻ إلىٰ سماع الحقِّ، وإلىٰ رؤيته، وإلىٰ قَبوله والعمل به، فإنَّهم يدخلون النَّار بحكمته وعدله ﷻ، فالله أدخل مَن شاءَ مِن خلقه الجنَّة بفضله ورحمته وتوفيقه، وأدخل بعدله وحكمته من شاء النَّار، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، ودخولهم النَّار هو بمقتضىٰ عدله وحكمته ﷻ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب: في القدر، حديث رقم (٦٥٩٤)، ومسلم، كتاب القدر، باب: كَيفِيَّةِ خَلقِ الآدَمِيِّ فِي بَطنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رِزقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ، حديث رقم (٢٦٤٣)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فهذه المسألة من تمام مسائل القدر التي سبق ذكرها.

نُكتة: قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقُلُوبًا لَا يَفقَهُونَ بِهَا»؛ فيه إشارة إلىٰ أنَّ محلَّ الفقه والفهم عند أهل السنَّة والجماعة هو القلب، وليس العقل، والآن بدءوا في العلم الحديث يكتشفون ذلك؛ فإنَّهم لمَّا أجرَوا عمليَّات نَقل القلب؛ وجدوا أنَّ الَّذي نُقل إليه القلب تأتي إلىٰ ذهنه صورٌ وأشياءُ لم تمرَّ في حياته، وإنَّما مرَّت في حياة صاحب القلب، وتأتي إلىٰ ذهنه أحاسيس ومشاعر لم تمرَّ في حياته، إنَّما مرَّت علىٰ صاحب القلب، حتىٰ إنَّهم يذكرون أنَّ رجلًا انتحر، فأخذوا قلبه ونقلوه إلىٰ شخص آخر، ما مرَّت سنة إلَّا وانتحر الذي نُقل إليه القلب، فهذا ممَّا يؤكِّد ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة مِن أنَّ محلَّ الفهم ومحلَّ الفقه ومحلَّ الحفظ هو القلب وليس العقل، وما العقل إلَّا آلة متحكِّمة فقط، لكنَّ المحلَّ هو القلب، بطريقةٍ لا يعرفُ كيفيَّتها الإنسان إلىٰ الآن، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١].

❊ ❊ ❊

وَالإيمَانُ قَولٌ وَعَمَلٌ، مَعَ اعتِقَادِهِ بِالجنَان، قَولٌ باللِّسَان وَعَمَلٌ بالجوَارِح وَالأركَان، وَهُمَا سِيَّانِ وَنِظَامَانِ وَقَرِينَانِ، لَا نُفَرِّقُ بَينَهُمَا، لَا إيمَانَ إلَّا بِعَمَلٍ، وَلَا عَمَلَ إلَّا بِإيمَانٍ.

وَالمُؤمِنُونَ فِي الإيمَانِ يَتَفَاضَلُونَ، وَبِصَالِحِ الأعمَالِ هُم مُتَزَايِدُونَ، وَلَا يَخرُجُونَ بِالذُّنُوبِ مِنَ الإيمَانِ، وَلَا يُكفَّرونَ بِرُكُوبِ كَبِيرَةٍ وَلَا عِصيَان، وَلَا نُوجِبُ لِمُحسِنِهِم الجِنَانَ بَعدَ مَن أوجَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا نَشهَدُ عَلَىٰ مُسِيئِهِم بِالنَّارِ.

الشرح

هذه مسألة الإيمان.

والإيمان في اللُّغة: مأخوذ من الأَمن والاطمئنان والتَّصديق، ليس مجرَّد تصديق، إنَّما تصديق باطمئنان، ومنه قوله تعالىٰ في سورة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف:١٧].

وفي الشَّرع: الإيمان قولٌ باللِّسان، واعتقادٌ في الجَنان، وعمل بالأركان؛ يعني: في الجوارح. ولا إيمان إلَّا بقول، ولا قول إلَّا بعمل، ولا عمل إلَّا بدينٍ (بسنة)، هذه الأمور الثلاثة متلازمة، والدَّليل علىٰ أنَّها متلازمة قوله ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضغَةً، إِذَا صَلَحَت صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَت، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلبُ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم (٥٢)، ومسلم، =

فهناك تلازم بين الظَّاهر وبين الباطن، يدخل الرَّجل في الإسلام بقول: أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، فيحكم بإسلامه، ويُصدِّق هذه الشَّهادةَ امتثالُه وطاعتُه لمَا أمرَه به الرَّسولُ ﷺ؛ بأن يؤدِّيَ الصَّلاة علىٰ الوجه المشروع، ويؤدِّيَ الصَّوم علىٰ الوجه المشروع، ويؤدِّيَ الزَّكاة علىٰ الوجه المشروع، ويؤدِّيَ الحجَّ علىٰ الوجه المشروع، ويستقيم علىٰ أمور الإسلام، وتكون استقامته في الظَّاهر بحسب ما في الباطن، فإنَّ ما في الظَّاهر يُصدِّق ما في الباطن، فإذا كان إيمانُه في قلبه قدرَ ذرَّة يكون في الظَّاهر ما يُصدِّق هذه الذَّرَّة، لا يُثبت أهل السنَّة إيمانًا في القلب ولا يوجد ما يُصدِّقه علىٰ الجوارح، ومَن ادَّعىٰ أنَّه مؤمن وهو لا يركع لله ركعة، ولا يصوم لله يومًا، ولا يحجُّ، ولا يزكِّي، ولا يعمل عملًا من الأعمال الصَّالحة دهرَه مع القُدرة وعدم المانع، فإنَّنا نُكذِّبُه، ونقول له: أنت كاذب، لو كان إيمانُك صحيحًا لصدَّقتَه بشيء؛ ولذلك يقول ابنُ تيمية: لا يُتصوَّر إيمان مع القدرة وعدم المانع فيمن يقول: إنَّه مؤمن ويعيش فترةً يُمكن فيها أن يعملَ الأعمالَ الصَّالحة ولا يعمل شيئًا قطُّ[1].

ومِن هُنا ظهرت كلمةُ (جنس العمل)، ويراد بها التلازم بين الظاهر والباطن، فيوجد عمل بالجوارح يكون مصدِّقًا لدعوىٰ إيمان الباطن، فإطلاقها

= كتاب المساقاة، باب: أَخذِ الحَلَالِ وَتَركِ الشُّبُهَاتِ، حديث رقم (١٥٩٩)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(١) انظر: كتاب «الإيمان» (ص١٥٧- المكتب الإسلامي)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ١٢٠) و(٧/ ٦١١)، و«شرح العمدة» (٢/ ٨٢- المجمع).

علىٰ هذا المعنىٰ صحيح، لكن الامتحان بها لم يرد عن السَّلف، وليس المراد بـ(جنس العمل) العمل الذي يتركه الإنسان الذي سبق له أن آمن وعمل أعمالًا صالحة، بسبب شرب الخمر أو بسبب الدُّخول في المعاصي، فهذا ليس هو المراد، إنَّما المراد ما ذكرته قبل قليلٍ؛ فمن أثبتَ الإيمان بلا عمل، وقال: هو مجرَّدُ المعرفة والتَّصديق فهذا مرجئ، فإذا قال: الإيمان هو مجرَّد المعرفة بدون عمل ولا تصديق فهذا جهميٌّ، وأمَّا أهلُ السُّنَّة والجماعة فيقولون: لا بدَّ في الإيمان من قول وعمل واعتقاد.

والَّذين يقولون: الأعمال شرطٌ في صحَّة الإيمان، هل نقول: كلامهم خطأ؟ أو نَقول: كلامهم صحيح؟

لا، لا بدَّ أن نستفصل، نقول: ماذا تريدون بهذه العبارة؟ فإذا قالوا: نريد أنَّ عملَ الجوارح وما في القلب متلازمان، فلا بدَّ أن يظهر من العمل ما يُصدِّقُ ما في القلب، فنقولُ: هذا صحيح علىٰ الإطلاق، مثل مسألة جنس العمل. وإن قال: العمل شرط في صحَّة الإيمان، بمعنىٰ أنَّ من أخلَّ بطاعة بطل إيمانه، فنقول: لا، هذه عقيدة الخوارج.

فإذا قال قائل: الأعمال شرط كمال في صحَّة الإيمان، فنقولُ له: ماذا تريد بقولك شرطُ كمال في الإيمان؟ إن قال: أريدُ أنَّ الإنسان يزيد إيمانُه بالطَّاعة وينقص بالمعصية، فالإتيان بالعمل شرط لكمال إيمانه ونقصه للعمل نقص للإيمان، نقول: هذا معنىٰ صحيح، ويُغنيك عن هذه العبارة الموهمة أن تقول: الإيمان يزيد بالطَّاعة، وينقص بالمعصية، وننصحك أن تتجنَّبها؛ لأنَّ فيها ما

يُوهم بالإرجاء. فإن قال: لا أنا أقصد أنَّ الأعمال شرط في كمال الإيمان، يعني: الإيمان حاصل بدون عمل، إنَّما العمل فقط لزيادة درجاته وثوابه، فنقول: هذا قول المرجئة، وهو قول باطل مردود.

وهذا التَّفصيل طريقة أهل السنَّة في كل كلام مُجمل، ما ينبغي أن نهجم علىٰ الناس ونردَّ عليهم، بل نستفصل، هل ينقص منَّا شيء لو استفصلنا؟! فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يستعمل هذه الطريقة وهو يردُّ علىٰ الرَّافضي في «منهاج السنَّة النبوية»[1]. فيأتي للعبارة المجملة، فيقول: هذه العبارة يحتمل أن يراد بها كذا وكذا وهذا معنىٰ صحيح، ويمكن أن يراد بها كذا وكذا وهذا معنىٰ باطل، ويردُّ عليه، وهو يتكلَّم مع رافضيٍّ، فما بالك نحن، نحن نقول: إنَّنا أهل سنَّة - إن شاء الله-، ونقول: نريد اتِّباع الرَّسول ﷺ وآثار السَّلف الصَّالح، ماذا ينقص لو أننا نستفصل!

وهذه العبارة (جنس العمل) لم ترد في كلام السَّلف، إنَّما وردت في كلام ابن تيمية[2]. والذي يقوم مقامها قضيَّة التَّلازم بين الظَّاهر وبين الباطن، وأنَّ الإيمان لا يكون إلا بالعمل.

هذه مسألة (جنس العمل) التي أقاموا عليها الدُّنيا، وتكلَّموا علىٰ المشايخ الكبار؛ حقيقتها مسألة التَّلازم بين الظاهر وبين الباطن وأنه لا يُتصوَّر إيمان

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: (٢/ ١٢٣)، (٢/ ١٣٣-١٣٥)، بتحقيق: محمد رشاد سالم.

(٢) في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٦١٦)، وذكر التلازم بين الظاهر والباطن في: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٠٦، ٥٥١، ٥٧٥).

بلا عمل، فلا بدَّ من (جنس العمل)، لكن قد تُفهم العبارة بطريقة ثانية؛ علىٰ معنىٰ باطل؛ وهو أنهم يقولون: إنَّه إذا ترك الإنسان العمل في وقت من الأوقات بعد ثبوت الإيمان له؛ فهو كافرٌ، وهذه طريقة الخوارج، والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فصَّل هذه المسألة بعبارات قوية وواضحة.

قال: «وَالإيمَانُ قَولٌ وَعَمَلٌ، مَعَ اعتِقَادِهِ بِالجنَانِ، قَولٌ باللِّسَانِ وَعَمَلٌ بالجوَارِحِ وَالأركَانِ، وَهُمَا سيَّانِ وَنِظَامَانِ وَقَرِينَانِ، لَا نُفَرِّقُ بَينَهُمَا»اهـ.

أقول: يعني: أنَّ القول والعمل متلازمان، لمَّا قال الرَّسول ﷺ: «**يَقُولُ** -أي الله تعالىٰ-: **اذهَبُوا فَمَن وَجَدتُم فِي قَلبِهِ مِثقَالَ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ فَأَخرِجُوهُ، فَيُخرِجُونَ مَن عَرَفُوا**»[1]. لا نفهم أنَّ معنىٰ قوله: «مِثقَالَ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ» أنَّه إيمان في القلب فقط، ولا يوجد عمل ظاهر، بل نقول: إن هذا الذي يخرج من النار يوجد في قلبه ذرَّة من إيمان، وقد أتىٰ بمقتضاها من العمل، لكن النبيَّ ﷺ هنا ذكَر الإيمان واكتفىٰ به عن لازمه.

فإن قال قائل: جاء في «صحيح مسلم»[2]، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في قصة الرجل الذي قتل تسعًا وتسعين نفسًا ثمَّ أتمَّ المائة: «ثُمَّ سَأَلَ عَن أَعلَمِ أَهلِ الأَرضِ فَدُلَّ عَلَىٰ رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفسٍ، فَهَل لَهُ مِن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: قَولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، حديث رقم (٧٤٣٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: معرفة طريق الرُّؤية، حديث رقم (١٨٣)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب: قَبُولِ تَوبَةِ القَاتِلِ وَإِن كَثُرَ قَتلُهُ، حديث رقم (٢٧٦٦).

تَوبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَم، وَمَن يَحُولُ بَينَهُ وَبَينَ التَّوبَةِ؟ انطَلِق إِلَىٰ أَرضِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّ بِهَا أُنَاسًا يَعبُدُونَ اللهَ فَاعبُدِ اللهَ مَعَهُم، وَلَا تَرجِع إِلَىٰ أَرضِكَ، فَإِنَّهَا أَرضُ سَوءٍ، فَانطَلَقَ حَتَّىٰ إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ المَوتُ، فَاختَصَمَت فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحمَةِ وَمَلَائِكَةُ العَذَابِ، فَقَالَت مَلَائِكَةُ الرَّحمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقبِلًا بِقَلبِهِ إِلَىٰ اللهِ، وَقَالَت مَلَائِكَةُ العَذَابِ: إِنَّهُ لَم يَعمَل خَيرًا قَطُّ، فَأَتَاهُم مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ، فَجَعَلُوهُ بَينَهُم، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَينَ الأَرضَينِ، فَإِلَىٰ أَيَّتِهِمَا كَانَ أَدنَىٰ فَهُوَ لَهُ، فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَدنَىٰ إِلَىٰ الأَرضِ الَّتِي أَرَادَ، فَقَبَضَتهُ مَلَائِكَةُ الرَّحمَةِ»؛ فملائكة العذاب قالت: «لم يَعمَل خيرًا قطُّ». وملائكة الرَّحمة تقول: عَمِل عمَلًا؛ فهو قد خرج من المدينة واتَّجه إلىٰ المدينة الأخرىٰ.

فنقول: هذا الحديث حجَّة عليك، فإنَّه أثبتَ لازمًا لإيمانه ولتوبته وهو حركته وانتقاله من هذه البلد إلىٰ هذه البلد؛ ولذلك احتجَّت بها ملائكة الرَّحمة، فلولا أنَّ هذا ينفعه لَمَا احتجَّت به، ومعلوم أنَّ الملائكة لا تنطق بكلام كذب؛ لأنَّهم لا يعصون الله ما أمرَهم ويفعلون ما يؤمرون.

فإن قيل: فما وجه قول ملائكة العذاب: «لَم يَعمَل خَيرًا قطُّ»؟

فالجواب: معنىٰ قولهم أنَّه لم يُتمَّ عمله؛ أي: لم يعمل عملًا تامًّا، يعني: حتَّىٰ في خروجه ما أتمَّه، وهذا يُفيد أنَّه يصحُّ أن يُقال لغةً -عمَّن عمل العمل الصَّالح ولم يُكمله-: إنَّه لم يعمل خيرًا قطُّ، وهذا الفهم يفيدنا في حديث الشَّفاعة الذي جاء فيه: «**فَيُخرِجُ مِنهَا قَومًا لَم يَعمَلُوا خَيرًا قَطُّ، قَد عَادُوا**

حُمَمًا»[١]. فإنَّه ليس معناه أنَّهم لم يعملوا صالحًا، بل معناه: أنَّهم عملوا ولكن أعمالهم لم تكن علىٰ وجه التمام والكمال، فأصلُ العمل موجود، فلا تقل: هناك إيمان يستحق به الخروج من النِّيران، والدُّخول إلىٰ الجنان بدون عمل، فلا بدَّ في الإيمان من عمل.

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالمُؤمِنُونَ فِي الإيمَانِ يَتَفَاضَلُونَ».

أقول: هذه مسألة زيادة الإيمان ونقصانه. فالإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، يزيد حتىٰ يصير أمثال جبال تِهامة، وينقص حتىٰ يصير مثل الهباء.

عَن ثَوبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**لَأَعلَمَنَّ أَقوَامًا مِن أُمَّتِي يَأتُونَ يَومَ القِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمثَالِ جِبَالِ تِهَامَةَ بِيضًا، فَيَجعَلُهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هَبَاءً مَنثُورًا**» قَالَ ثَوبَانُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صِفهُم لَنَا، جَلِّهِم لَنَا أَلَّا نَكُونَ مِنهُم، وَنَحنُ لَا نَعلَمُ، قَالَ: «**أَمَا إِنَّهُم إِخوَانُكُم، وَمِن جِلدَتِكُم، وَيَأخُذُونَ مِنَ اللَّيلِ كَمَا تَأخُذُونَ، وَلَكِنَّهُم أَقوَامٌ إِذَا خَلَوا بِمَحَارِمِ اللهِ انتَهَكُوهَا**»[٢].

قوله: «وَبِصَالِحِ الأعمَالِ هُم مُتَزَايِدُونَ».

أقول: يعني درجاتهم عند الله -جل وعلا- بأعمالهم.

قوله: «وَلَا يَخرُجُونَ بِالذُّنُوبِ مِنَ الإيمَانِ».

---

(١) حديث صحيح. سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه ابن ماجه في: كتاب الزهد، بَابُ ذِكرِ الذُّنُوبِ، حديث رقم (٤٢٤٥)، وصححه الألباني في: «صحيح سنن ابن ماجه»، وحسنه الأرناؤوط في تحقيقه لـ«سنن ابن ماجه».

أقول: انظر لهذا الكلام الدَّقيق؛ لأنَّ كلمةَ (الذُّنوب) تعني: الأمور غير المُكفِّرة؛ الذُّنوب والمعاصي، حتَّىٰ ولو كانت كبائرَ، فإنَّها لا تُخرج الإنسان من الإسلام، بل يبقىٰ مسلمًا عاصيًا؛ ولذلك نحن نصلِّي علىٰ القاتل، ونصلِّي علىٰ الزَّاني المرجوم، ونصلِّي علىٰ مَن عُرف بالفسق، ويتجنب أهل العلم والفضل والصَّلاح الصَّلاة عليه زجرًا وتأديبًا لغيره حتَّىٰ لا يعملَ عملَه، لكن عموم المسلمين يصلُّون عليه، فلو كان كافرًا كيف نصلي عليه؟! وندفنه في مقابر المسلمين؟! ونرثه ونورِّث أهله منه؟! ولا نُبطل نكاح زوجه له؟! فهذا دليل علىٰ أنَّ أصحاب المعاصي عند أهل الإسلام ليسوا بكفَّار، فالذَّنب لا يُخرج المسلم من الإسلام.

قال: «ولا يُكفِّرون بركوب كبيرة ولا عصيان»، مفهوم المخالفة أنَّهم يُكفِّرون بالأمور المُكفِّرة.

قال: «وَلَا نُوجِبُ لِمُحسِنِهِم الجِنَانَ بَعدَ مَن أوجَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ».

أقول: يعني لا نشهد لأحد بجنَّة إلَّا مَن شهد له الرَّسول ﷺ حتىٰ لو كان من أصلح النَّاس، إنَّما نرجو له الجنَّة، حتىٰ لو مات في المعركة مقاتلًا في سبيل الله فإننا نرجو له الشَّهادة، ولا نوجب له الجنة.

قال: «وَلَا نَشهَدُ عَلَىٰ مُسِيئِهِم بِالنَّارِ»، لا نشهد علىٰ مسيء المسلمين حتَّىٰ لو مات فاسقًا، فلا نقول: هو من أهل النَّار، بل أمره إلىٰ الله، هو في مشيئة الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذَّبه.

❊ ❊ ❊

وَالقُرآنُ كَلَامُ الله تعالىٰ، وَمِن لَدُنهُ، وَلَيسَ بِمَخلُوقٍ فَيَبِيد.

الشرح

القرآن العظيم؛ كلام الله صفةٌ من صفاته، فالله -جل وعلا- يتكلَّم، ومِن كلامه ما أنزله علىٰ رسوله محمَّدﷺ؛ هذا المجموع بين الدَّفَّتين، المبتدأُ بسورة (الفاتحة) والمُختتم بسورة (النَّاس)، وصفات الله تعالىٰ لا تُطاق، ولكنَّ اللهَ امتنَّ علينَا بأن يسَّر لنَا القُرآنَ ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، فاللهُ تعالىٰ يَمتنُّ علينا بأنَّ هذا القرآن الَّذي هو كلامُه، وهو صفة من صفاته، لا نُطيقها في بشريَّتنا هذه، لولا أن يسَّرها لنَا، فلولا أن يسَّر الله لنا القرآن ما كنا نُطيق هذا الكتاب قراءةً ولا سماعًا، لكنَّ الله يسَّره لنا ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾، كرَّرها ﷻ، فهذا امتنانٌ من الله علينا في تيسيره لنا هذا الكلام المتلوَّ المجموعَ بين الدَّفَّتَين.

وعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: أنَّ اللهَ تكلَّم بهذا القرآن، وسمعَه منه جبريل عليه السلام، وأدَّاه جبريل إلىٰ الرَّسولﷺ كما سمعه من الله، وبلَّغه إلينا رسول اللهﷺ كما سمعه من جبريل، هكذا ينصون علىٰ الكلام والسَّماع، ويتجنَّبون الكلامَ المُجملَ الَّذي يحتمل وجوهًا، مثل قول بعض الناس: تلقَّاهُ جبريل عن الله، فهذا يَحتمل أنَّه تلقَّاه بلفظه ومعانيه، ويَحتمل أنَّه تلقَّاهُ بمعانيه، وعبَّر هو عنه بلفظه، وهذه دسيسة لمن يتأوَّل صفة الكلام، يهرب عن أن يقول: تكلَّم الله تعالىٰ وسمع جبريل عليه السلام، إلىٰ أن يقول: تلقَّاهُ جبريل عن الله.

أو يعبر بعضهم بأنَّ الله أفاض القرآن علىٰ جبريل، فنزل به علىٰ محمدﷺ،

فبلَّغه لنا محمَّدٌ ﷺ كما بلغه إيَّاه جبريل؛ وهذه دسيسة أشعرية؛ فالقرآن المتلو ليس من كلام الله حقيقة، وإنَّما هو كلام جبريل، أو كلام الرَّسول ﷺ، والمعاني من الله!

وهذه العقيدة ظهر أثرها في مسائل أصول الفقه؛ فالأشاعرةُ والمعتزلةُ يرون أنَّ الأوامرَ في القرآن لا تُفيد الوجوب، وأن النَّواهيَ لا تفيد التحريم؛ لأنَّهم يرون أنَّ هذا ليس كلام الله، وأنَّ هذا المعنىٰ عبَّر عنه جبريل عليه السلام، فلا نجزم أنَّه أمرَ أو نَهَىٰ علىٰ الحقيقة، ولا نستطيعُ علىٰ قولهم هذا أن نحكمَ حُكمًا شرعيًّا أنَّه للوجوب أو للتَّحريم إلَّا إذا جاءت قرائن أخرىٰ!

ومن آثار هذه العقيدة: الجُرأة التي نَرَاهَا عند بعض الأشاعرة والمعتزلة في التَّصرُّف مع كلام الله، سببُها أنَّهم يرون أنَّ هذا الكلام ليس له قدسيَّة؛ لأنَّه ليس كلامَ الله، وإنَّما كلام جبريل، فهو لفظ دالٌّ علىٰ المعنىٰ القائم في ذات الله تعالى الَّذي هو المعنىٰ النَّفسيُّ، في حين أن أهل السُّنَّة علىٰ خلاف ما عليه أولئك؛ فإنَّنا لا نَجِدُ في مباحثهم في الأصول مثل هذا البحث الذي أدخلَه المتكلِّمون من الأشاعرة والمعتزلة، الَّذين يرَون أنَّ اللهَ لم يتكلَّم بهذا القرآن الموجود في المصاحف، فقول أهل السنَّة: الأمرُ يقتضي الوجوب، والنَّهيُ يقتضي التَّحريمَ بظاهر دلالة اللَّفظ شَرعًا، وليس لغة فقط؛ لأنهم يعتقدون أنَّ هذا القرآن كلام الله.

❊ ❊ ❊

وَكَلِمَاتُ الله، وَقُدرَةُ الله، وَنَعتُهُ وَصِفَاتُهُ، كَامِلَاتٌ غَيرُ مَخلُوقَاتٍ، دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيسَت بِمُحدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد.

الشرح

صفات الله وأسماؤه -تبارك وتعالىٰ- نُثبتها علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله، وهي صفاتُ كمال لا صفات نقص في النَّفي والإثبات. وما يأتي في الذِّهن من نقص في الصِّفة بالنِّسبة للمخلوق فهذا منفيٌّ عن الله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] (١).

(١) قال ابن قيم الجوزية في كتابه «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٧- ١٦٨): «إن الصفات ثلاثة أنواع: صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي كمالًا ولا نقصًا.

وإن كانت القسمة التقديرية تقتضي قسمًا رابعًا: وهو ما يكون كمالًا ونقصًا باعتبارين. والرب تعالىٰ منزه عن الأقسام الثلاثة، وموصوف بالقسم الأول، وصفاته كلها صفات كمال محض، فهو موصوف من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله، وهكذا أسماؤه الدالة علىٰ صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها، فليس في الأسماء أحسن منها، ولا يقوم غيرها مقامها، ولا يؤدي معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيرًا بمرادف محض، بل هو علىٰ سبيل التقريب والتفهيم، وإذا عرفت هذا؛ فله من كل صفة كمال أحسن اسم، وأكمله وأتمه معنىٰ، وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص، فله من صفة الإدراكات العليم الخبير، دون العاقل الفقيه، والسميع البصير، دون السامع والباصر والناظر.

ومن صفات الإحسان: البر الرحيم الودود، دون الرفيق والشفوق ونحوهما، وكذلك العلي العظيم، دون الرفيع الشريف، وكذلك الكريم دون السخي، والخالق البارئ المصور، دون الفاعل الصانع المشكل، والغفور العفو، دون الصفوح الساتر، وكذلك سائر أسمائه تعالىٰ يجري علىٰ نفسه منها أكملها وأحسنها، وما لا يقوم غيره مقامه فتأمل ذلك، فأسماؤه أحسن =

قوله: «وَكَلِمَاتُ الله»، كلمات الله نوعان:

النَّوع الأوَّل: كلمات الله الكونيَّة الَّتي يأمر فيها في الكون، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

النوع الثاني: كلمات الله الشَّرعيَّة، وهي أوامره ونواهيه، وما أخبرنا به، وما أنزله علينا في هذا القرآن المتلوِّ، هذه الكلمات الشَّرعيَّة، وفي الحديث يقول الرَّسول ﷺ: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ**»[1]؛ يعني: الكونيَّة والشَّرعيَّة.

وكلمات الله ﷻ لا تبيد، فلو كانت البحار كلُّها حبرًا، والأشجار كلُّها أقلامًا؛ لما فنيت كلماتُ الله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧].

* * *

=

الأسماء، كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا تعدل عما سمىٰ به نفسه إلىٰ غيره، كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، إلىٰ ما وصفه به المبطلون والمعطلون». اهـ

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذِّكرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوبَةِ وَالِاستِغفَارِ، باب: فِي التَّعَوُّذِ مِن سُوءِ القَضَاءِ وَدَرَكِ الشَّقَاءِ وَغَيرِهِ، حديث رقم (٢٧٠٨)، عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها، تَقُولُ: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَن نَزَلَ مَنزِلًا ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ، لَم يَضُرَّهُ شَيءٌ، حَتَّىٰ يَرتَحِلَ مِن مَنزِلِهِ ذَلِكَ».

جَلَّت صِفَاتُهُ عَن شَبَهِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، وَقَصُرَت عَنهُ فِطَنُ الوَاصِفِينَ.

الشرح

يقول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَلَّت صِفَاتُهُ عَن شَبَهِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، وَقَصُرَت عَنهُ فِطَنُ الوَاصِفِينَ»؛ يعني: أنَّنا لا نَستطيعُ أن نُكيِّف صفات الله، ولنَا في الجنَّة مثلٌ، يقول ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيسَ فِي الجَنَّةِ شَيءٌ يُشبِهُ مَا فِي الدُّنيَا، إِلَّا الأَسمَاءُ»[1]، ليس هناك شبه إلَّا في الأسماء، وأخبر الرَّسول ﷺ كما في الصحيحين[2]: أنَّ الله تعالىٰ قال: «أَعدَدتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَينٌ رَأَت، وَلا أُذُنٌ سَمِعَت، وَلا خَطَرَ عَلَىٰ قَلبِ بَشَرٍ». وكلمة (بشر) نكرة في سياق النَّفي

(١) أخرجه مسدد (١٨/ ٦٩٦برقم٤٦١٧- المطالب العالية)، وابن جرير في «التفسير» (١/ ٣٩١-٣٩٢برقم٥٣٤و٥٣٥- شاكر)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١/ ٦٦برقم٢٦٠)، وهنَّاد في «الزُّهد» (١/ ٤٩ و٥١ رقم ٣ و٨)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١/ ١٤٧برقم ١٢٤) والبيهقي في «البعث والنشور» (٢١٠ رقم ٣٣٢) وابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ٨٦)، وابن عساكر في «معجمه» (١١٩٤)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ١٦رقم٦)، من طرق عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس به. قال ابن حزم: «وهذا سنده في غاية الصحة، وهو أول حديث في قطعة وكيع المشهورة»، قلت: الأثر في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٥٤برقم١) بتحقيق: د/عبد الرحمن الفريوائي. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» تحت رقم (٢١٨٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخلُوقَةٌ، حديث رقم (٣٢٤٤)، ومسلم، كتاب الجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهلِهَا، حديث رقم (٢٨٢٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فتُفيد العموم، فكلُّ البشر إلىٰ أن تقوم السَّاعة لا يخطرُ في عقولهم شيءٌ من هذه الأشياء التي أخبر الرَّسول ﷺ أنَّها في الجنَّة، فإذَا كان هذا لا تبلغه عقولُنا فما بَالُكم بصفات الخالق ﷻ.

وكان بعضُ مشايخنا يقول: أَخبرَنا الله تعالىٰ علىٰ لسان رسوله ﷺ أنَّ جبريلَ عليه السلام له ستمائة جناح، ونحن نرىٰ الآن الطَّير له جناحان، فكيف نتخيَّل السِّتمائة؟! فلو حاولنا أن نتصوَّر هذا المَلَك الذي له ستمائة جناح، فإنَّ عقولنا ما تستطيع، نحن نعرفُ الجَنَاحَين فقط، فكيف تكون هذه الستمائة؟! الله أعلم، لا نعرفُ لا يمكن أن تبلغه عقولنا وتخيلاتنا، ونحن نُصدِّقُ بذلكَ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ أخبرَنَا، فإذا كانَ هذا مبلغُ أذهاننا في بعض المخلوقات فما بالك بأسمائه وصفاته ﷻ، ولله المثل الأعلىٰ.

❊ ❊ ❊

قَرِيبٌ بِالإجَابَةِ عِندَ السُّؤالِ، بَعِيدٌ بِالتَّعَزُّزِ لَا يُنَالُ.

الشرح

الله ﷻ العلي الأعلىٰ، مستو فوق عرشه، علىٰ سمواته، ومعنا بعلمه، يستجيب الدعاء، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:١٨٦].

وهو ﷻ مع قربه عزيز، له العزة كلها: عزة القوة، وعزة الغلبة وعزة الامتناع.

وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد؛ عَن أَبِي هُرَيرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَقرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكثِرُوا الدُّعَاءَ»(١).

وهو قريب يجيب دعاء الداعي، ويسمعه.

عَن أَبِي مُوسَىٰ الأَشعَرِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكُنَّا إِذَا أَشرَفنَا عَلَىٰ وَادٍ، هَلَّلنَا وَكَبَّرنَا ارتَفَعَت أَصوَاتُنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اربَعُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُم، فَإِنَّكُم لاَ تَدعُونَ أَصَمَّ وَلاَ غَائِبًا، إِنَّهُ مَعَكُم إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، تَبَارَكَ اسمُهُ وَتَعَالَىٰ جَدُّهُ**»(٢).

* * *

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، حديث رقم (٤٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، بَابُ: مَا يُكرَهُ مِن رَفعِ الصَّوتِ فِي التَّكبِيرِ، تحت رقم (٢٩٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر، حديث رقم (٢٧٠٤).

عَالٍ عَلَىٰ عَرشِهِ، بَائِنٌ مِن خَلقِهِ، مَوجُودٌ وَلَيسَ بِمَعدُومٍ، وَلَا بِمَفقُودٍ.

الشرح

الله مستو علىٰ عرشه، فوق سمواته، ومعنىٰ الاستواء: العلو والارتفاع، فالله عالٍ علىٰ عرشه، العلو المطلق في ذاته وفي صفاته -جل وعلا-.

فليس هو ﷻ داخل الخلق، ولا الخلق داخله، وليس تحت الخلق ولا عن يمين أو يسار الخلق بل هو سبحانه عالٍ علىٰ عرشه، بائن من خلقه.

وهو ﷻ «موجود وليس بمعدوم ولا بمفقود»، والإخبار عن الله بذلك يسوغ، إذ لا يشترط فيه أن يكون اللفظ توقيفيًّا، بل يمكن أن تخبر بمعنىٰ ما ورد، وإن لم يأتِ بلفظه. وهذا معنىٰ قولهم: إنَّ باب الخبر عن الله تعالىٰ أوسعُ؛ فتُخبر عن الله تعالىٰ بما أخبر عن نفسه سبحانه، وأخبر عنه رسوله ﷺ، وقد تُخبر بشيء لم يأتِ بنصه، لكن معناه مقرَّر[1].

---

(١) قال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بدائع الفوائد» (١/ ١٦١-١٦٢): «ويجب أن تُعلم هنا أمور.

أحدها: أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالىٰ أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه؛ فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنىٰ، وصفاته العليا.

الثاني: أنَّ الصفةَ إذا كانت منقسمةً إلىٰ كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه، بل يطلق عليه منها كمالها، وهذا كالمريد والفاعل والصانع؛ فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه، ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق، بل هو الفعال لما يريد؛ فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة، ولهذا إنما أطلق علىٰ نفسه من ذلك أكمله فعلًا وخبرًا.

=

وَالخَلقُ مَيِّتُونَ بِآجَالِهِم، عِندَ نَفَادِ أرزَاقِهِم، وَانقِطَاعِ آثَارِهِم.

الشرح

معنىٰ قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: أن يعلمَ الإنسانُ أنَّه ما مِن نفس منفوسة إلَّا عند الله أجلُها في كتاب لا تزيد ولا تنقص، ولن تموت نفس إلا وقد استكملت رزقها وأجلها.

عَن جَابِرِ بنِ عَبدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا الله وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّ نَفسًا لَن تَمُوتَ حَتَّىٰ تَستَوفِيَ رِزقَهَا، وَإِن أَبطَأَ عَنهَا، فَاتَّقُوا الله وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حَرُمَ».

وفي رواية للحاكم بلفظ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَدَكُم لَن يَمُوتَ حَتَّىٰ يَستَكمِلَ رِزقَهُ، فَلاَ تَستَبطِئُوا الرِّزقَ وَاتَّقُوا اللهَ أَيُّهَا النَّاسُ وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حُرِّمَ»[1].

=

الثالث: أنه لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدًا أن يشتق له منه اسم مطلق، كما غلط فيه بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه الحسنىٰ المضلَّ الفاتنَ الماكرَ -تعالىٰ الله عن قوله-؛ فإنَّ هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلَّا أفعال مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يسمىٰ بأسمائها....

السابع: أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفًا؛ كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه.

فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية، أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السَّمع؟!». اهـ

(١) أخرجه ابن ماجه في أبواب التجارات، بَابُ: الِاقتِصَادِ فِي طَلَبِ المَعِيشَةِ، حديث رقم

=

فإن قيل: فقد جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «مَن أَحَبَّ أَن يُبسَطَ لَهُ فِي رزقِهِ، وَيُنسَأَ لَهُ فِي أَثَرِه، فَليَصِل رَحِمَه»[1]. ومعنىٰ «يُنسأ له في أثره»: يُزاد له في عمره؛ يؤخَّر ويُطيل اللهُ عمرَه؟

فالجواب: نعم، ومعنىٰ ذلك: أنَّ لابن آدم أجلين؛ أجل مشروط، وأجل يعلم الله أنَّه سينتهي إليه، فهو مكتوب إن عمل كذا وعمل كذا انتهىٰ للأجل الذي سينتهي إليه، وإن لم يعمل كذا وكذا فهذا أجله، فأنت في الأجلين لم تخرج عمَّا أجَّله الله ﷻ لك، وقد أفرد بعضُ كبار أئمَّة الحنابلة المتأخِّرين هذه المسألة برسالة[2]. وأفردها الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ برسالة قرَّر فيها هذا المعنىٰ[3].

وذهب بعضُهم إلىٰ أنَّه ليس للإنسان إلَّا أجلٌ واحدٌ، وقالوا: إنَّ معنىٰ نَسء الأَثر: البركةُ فيه، فيعيش مثلًا أربعين، ويُبارَك له فيه في العمل، فيعمل في

=

(٢١٤٤)، وابن حبان (الإحسان ٨/ ٣٢، تحت رقم ٣٢٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٣٢٥). والحديث صححه ابن حبَّان، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسنَادِ وَلَم يُخَرِّجَاهُ» اهـ وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» باختصار السند، وصحَّحه الأرناؤوط محقق «سنن ابن ماجه».

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: مَن بُسِطَ لَهُ فِي الرِّزقِ بِصِلَةِ الرَّحِمِ، حديث رقم (٥٩٨٦)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها، حديث رقم (٢٥٥٧)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) بعنوان: «إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان»، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت ١٠٣٣هـ)، بتحقيق: مشهور حسن. دار عمار، عمان.

(٣) بعنوان: «تنبيه الأفاضل علىٰ ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل».

الأربعين سنةً كعمل مَن يعمل ستِّين سنةً.

والمعنىٰ الأوَّل يشير إليه ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١].

الحاصل: أنَّ الإنسانَ لا يخرج عن الأجل الذي أراد الله له أن ينتهيَ إليه وعَلِمَ أنه سينتهي إليه، سواء قبض عند الأجل الأول، أو الأجل الثاني المعلَّق علىٰ وجود سببه.

قوله: «وَالخَلقُ مَيِّتُونَ بِآجَالِهِم».

أقول: يعني: لن يموت أحدٌ حتَّىٰ يستكملَ عُمرَه وأجلَه الَّذي أجَّله الله له، كما قال الرَّسول ﷺ: «**إِنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي؛ أَنَّ نَفسًا لَن تَمُوتَ حَتَّىٰ تَستَكمِلَ أَجَلَهَا، وَتَستَوعِبَ رِزقَهَا**»[1].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ١٦٦ حديث رقم ٧٦٩٤- حمدي السلفي)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٦-٢٧- السعادة) واللفظ له، عن أبي أمامة ﷺ. قال في «مجمع الزوائد» (٤/ ٧٢): «وَفِيهِ عُفَيرُ بنُ مَعدَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». وله شواهد، منها ما تقدم من حديث جابر ﷺ، ولفظه: «أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا الله وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّ نَفسًا لَن تَمُوتَ حَتَّىٰ تَستَوفِيَ رِزقَهَا، وَإِن أَبطَأَ عَنهَا، فَاتَّقُوا الله وَأَجمِلُوا فِي الطَّلَبِ، خُذُوا مَا حَلَّ، وَدَعُوا مَا حَرُمَ».
ومنها ما جاء في مسند الشافعي- ترتيب السندي (٢/ ١٨٩، تحت رقم ٦٧٣) - (أخبرنا) عَبدُ العَزِيز بن مُحَمَّد، عَن عَمرو بنِ أَبِي عَمرو مَولَىٰ المُطَّلب، عَنِ المُطَّلبِ بنِ حَنطَب: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «مَا تَرَكتُ شَيئًا مِمَّا أَمَرَكُم الله به إلَّا وَقَد أَمَرتُكُم به، ولَا تَرَكتُ شَيئًا مِمَّا نَهَاكُم الله عَنهُ إلَّا وَقَد نَهَيتُكُم عَنهُ، وإنَّ الرُّوح (يعني: جبريل عليه السلام) الأمِينَ قَد نَفَثَ في رُوعِي؛ أنَّه لاَ تمُوت نَفس حَتَّىٰ تَستَوفِي رِزقَها فأَجمِلُوا في الطَّلَبِ». قال الألباني في =

فلا أحد يتصوَّر أنَّ إنسانًا يمكنه أن يزيد أو ينقص عن الأجل الذي أجَّله الله له، فالمَوت حقٌّ وهو مكتوب علىٰ كلِّ الخلق.

ومَن لم يمُت بالسَّيف ماتَ بغيرِه تَعدَّدت الأسبابُ والموتُ واحد[1]

فالإنسانُ نهايتُه إلىٰ الموت.

قوله: «عِندَ نَفَادِ أرزَاقِهِم، وَانقِطَاعِ آثَارِهِم».

أقول: يعني عندما ينتهي رزقه الذي قدَّره الله له في هذه الدُّنيا، فلن يموت إلا إذا استوفىٰ رزقه، واستيفاء الرزق من لازمه استيفاء الأجل.

وعندنا كلمةٌ إذا طُلِّقت المرأةُ من زوجها وانفصلت عنه، يقولون: لقمتُها انقطعت عنده، يعني: أنَّ هذا هو أجلُها الَّذي أجَّله الله لها، وهي كلمةٌ حقٌّ.

* * *

=

«السلسلة الصحيحة» (٦/ ٨٦٧): «مرسل جيد الإسناد». اهـ

وله شاهد آخر: أخرجه معمر في «الجامع» (١١/ ١٢٥رقم٢٠١٠٠) معمر عن عمران صاحب له مرسلًا بلفظ:«وإن روح القدس نفث في روعي وأخبرني ...». قال الألباني: «وبالجملة فالحديث حسن علىٰ أقل الأحوال». اهـ وانظر: «غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان» (١/ ١٠٨).

(١) البيت لابن نباتة أبي نصر السعدي البغدادي. انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٩٣- صادر)، و«تاريخ الإسلام» (٢٨/ ١١٧- تدمري)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٣٤- الرسالة)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ٥٦٠- هجر).

ثُمَّ هُم بَعدَ الضَّغطَةِ فِي القُبُورِ مُسَاءَلُونَ.

الشرح

أقول: بين الآخرة والدنيا عالم، اسمُه: عالَم البرزخ، فالقبر وعالم البرزخ هو أوَّل منزل من منازل الآخرة، والإيمان به يدخل في الإيمان باليوم الآخر، ومنه ما يحصل من الفتنة في هذا القبر، فإنَّ الرَّسول ﷺ ذكر أنَّ العبد أوَّل ما يُوضع في القبر ينضمُّ عليه القبر ضمًّا، فيضغطه ضغطة شديدة ثمَّ يرسله، قال -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «**إِنَّ لِلقَبرِ ضَغطَةً، لَو كَانَ أَحَدٌ نَاجِيًا مِنهَا؛ نَجَا مِنهَا سَعدُ بنُ مُعَاذٍ**»(١). وقد كان سعدٌ كبيرًا من كُبراء الأنصار في المدينة.

وبعد هذه الضَّمَّة يسمعُ الميت قرع نعالِ الَّذين يدفنونه، فعَن أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إن العَبدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبرِهِ، وَتولَّي عنه أَصحَابُهُ، وإِنَّهُ لَيَسمَعُ قَرعَ نِعَالِهِم**»(٢). ويأتيه ملكان جاء في الحديث تسميتهما: منكر ونكير(٣). فيسألانه:

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠/ ٣٢٧ تحت رقم ٢٤٢٨٣)، وابن حبان (٧/ ٣٧٩ تحت رقم ٣١١٢- الإحسان)، عن عائشة رضي الله عنها، وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» برقم (١٦٩٥)، ومحقِّقو المسند.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، حديث رقم (١٣٧٤)، ومسلم، كتاب الجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهلِهَا، باب: عَرضِ مَقعَدِ المَيِّتِ مِنَ الجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيهِ، حديث رقم (٢٨٧٠)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) الحديث أخرجه الترمذي، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، حديث رقم (١٠٧١)، وابن حبان (٧/ ٣٨٦ حديث رقم ٣١١٧)، ولفظه: عن أَبِي هُرَيرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ المَيِّتُ -أَو قَالَ: أَحَدُكُم - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسوَدَانِ أَزرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: المُنكَرُ، =

من ربك، ما دينك، من رسولك؟ فإن كان مؤمنًا ثبَّته الله وأجاب، وإن كان منافقًا لم يُحسن جوابًا[١].

قال الله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧].

وهذا التَّثبيت الَّذي يكون في الحياة الدُّنيا المراد به عند السؤال في القبر؛ لأنَّ القبرَ أوَّلُ منازل الآخرة، وهذا الأمر شديدٌ؛ ولذلك علَّمنا الرَّسولُ ﷺ في كلِّ تَشهُّدٍ أن نستعيذَ بالله من أربع: فعن أَبي هُرَيرَةَ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُم مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ، فَليَتَعَوَّذ بِالله مِن أَربَعٍ: مِن عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِن عَذَابِ القَبرِ، وَمِن فِتنَةِ المَحيَا وَالمَمَاتِ، وَمِن شَرِّ المَسِيحِ الدَّجَّالِ»[٢].

فهذه فتنة القبر، عندها يَثبُت أهل الإيمان، ويرتجُّ أهل النِّفاق فلا يستطيعون الإجابة.

=

وَلِلآخَرِ: النَّكِيرُ». قال الترمذي: «حسن غريب». وصححه الألباني في «الصحيحة» حديث رقم (١٣٩١).

(١) كما في حديث البراء بن عازب المشهور، الذي أخرجه أحمد (٣٠/ ٤٩٩ تحت حديث رقم ١٨٥٣٤- الرسالة)، وأبو داود، كتاب السنة، باب: فِي المَسأَلَةِ فِي القَبرِ وَعَذَابِ القَبرِ، حديث رقم (٤٧٥٣)، والحاكم (١/ ٩٣ تحت حديث رقم ١٠٧- عطا)، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٥٩- ط/ رابعة).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب: التعوُّذ من عذاب القبر، حديث رقم (١٣٧٧)، ومسلم، كتاب المَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاة، باب: مَا يُستَعَاذُ مِنهُ فِي الصَّلَاةِ، حديث رقم (٥٨٨) واللفظ له.

وقد أخبرنا الرَّسول ﷺ أنَّ الملكين لمَّا يسألان الرَّجل فلا يُجيب ويقول: هاه هاه، يضربانه بمرزبة، يعني: حديدة غليظة، فيصرخ صرخة يسمعها كلُّ كائن إلَّا الإنسان[1]؛ ولذلك قال الرَّسول ﷺ: «**يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، واللهِ لَو تَعلَمُونَ مَا أَعلَمُ لَبَكَيتُم كَثِيرًا، وَلَضَحِكتُم قَلِيلًا**»[2] أسمعه الله شيئًا من هذا الأمر.

❊ ❊ ❊

(١) كما في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقد سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: كَيفَ كَانَت يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ، حديث رقم (٦٦٣١)، ومسلم، كتاب الكسوف، باب: صلاة الكسوف، حديث رقم (٩٠١)، عن عائشة رضي الله عنها.

وَبَعدَ البِلَىٰ مَنشُورُونَ، وَيَومَ القِيَامَةِ إِلَىٰ رَبِّهِم مَحشُورُونَ، وَلَدَىٰ العَرضِ عَلَيهِ مُحَاسَبُونَ، بِحَضرَةِ المَوَازِينِ، وَنَشرِ صُحُفِ الدَّوَاوِينِ، أحصَاهُ اللهُ وَنَسُوهُ، ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، لَو كَانَ غَيرُ اللهِ ﷻ الحَاكِمَ بَينَ خَلقِهِ؛ لَكِنَّهُ اللهُ يَلِي الحُكمَ بَينَهُم بِعَدلِهِ بِمِقدَارِ القَائِلَةِ فِي الدُّنيَا، ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ [الأنعام:٦٢]، كَمَا بَدَأَهُ لَهُم مِن شَقَاوَةٍ وَسَعَادَةٍ يَومَئِذٍ يَعُودُونَ، ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورىٰ:٧].

الشرح

قوله: «وَبَعدَ البِلَىٰ مَنشُورُونَ»(١). قال الرَّسول ﷺ: «لَيسَ مِنَ الإِنسَانِ شَيءٌ إِلَّا يَبلَىٰ، إِلَّا عَظمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجبُ الذَّنَبِ، وَمِنهُ يُرَكَّبُ الخَلقُ يَومَ القِيَامَةِ»(٢). كما قال المصنِّف: «وَبَعدَ البِلَىٰ مَنشُورُونَ، وَيَومَ القِيَامَةِ إِلَىٰ رَبِّهِم مَحشُورُونَ».

---

(١) اليوم في العلم الحديث اكتشفوا أنَّ كلَّ العظام تبلىٰ وتفنىٰ، إلَّا عجب الذَّنب. ونحن لا نَهتمُّ بالأمور العلميَّة، لكن نذكرُها من باب الاستئناس، أو كما يقول بعضُ إخواننا: نذكرُها، لا نصدِّقها ولا نكذِّبها، إلَّا ما جاء في كتابنا، فالعمدة ما جاء في كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، ونحن إنَّما نستأنس بكلامهم فقط. واكتشفُوا أنَّ عجبَ الذَّنَب يحتوي علىٰ الكروموزومات الحاملة للخصائص الوراثيَّة جميعها، التي تُبيِّن الإنسانَ وهيئتَه التي كان عليها كلَّها، والرَّسول ﷺ يقول قبل ألف وأربعمائة وثلاثة وثلاثين سنة أو نحوها: «لَيسَ مِنَ الإِنسَانِ شَيءٌ إِلَّا يَبلَىٰ، إِلَّا عَظمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجبُ الذَّنَبِ، وَمِنهُ يُرَكَّبُ الخَلقُ يَومَ القِيَامَةِ».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ:١٨]، حديث رقم (٤٩٣٥)، ومسلم، كتاب الفِتَنِ وَأَشرَاطِ السَّاعَةِ، باب: ما بين النفختين، حديث رقم (٢٩٥٥)، عن أبي هريرة ﷺ.

فنحن نؤمن بالبعث بعد الموت، ونؤمن بالحشر، وهذا فيه ردٌّ علىٰ الَّذين يعتقدون أنَّه ليس هناك إلَّا موتة واحدة، وهم الدَّهريُّون؛ الَّذين يقولون: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فهم يرون أنَّهم ما يحيون إلَّا حياة واحدة، وأنَّ الله لا يبعثهم ولا يحاسبهم، والله -جل وعلا- يردُّ علىٰ هؤلاء فيقول: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]، فكلام هؤلاء مردود شرعًا؛ ومردود عقلًا كذلك. وما تشير إليه الآية يسمىٰ: الدَّليل الأخلاقيَّ علىٰ البعث.

تأمَّل بعقلك هذا المكان وهو الدُّنيا، فيه قويٌّ وضَعيفٌ، وصحيح ومريض، وظالم وعادل ومظلوم، فالظَّالم يعتدي علىٰ المظلوم، والقويُّ يعتدي علىٰ الضَّعيف، والغنيُّ يعتدي علىٰ الفقير، فلو كانت الدُّنيا هي نهاية المطاف؛ لا يُقتصُّ من الظَّالم، ولا يُقتصُّ من الغني، ولا يُقتصُّ من القويِّ، لكان معنىٰ هذا أنَّ العالَم ظُلم، والعقلُ يقولُ: لا بدَّ أن يأتيَ وقتٌ يكون فيه القِصاص، وخالق هذا الخلق لابد أن يجازي من أساء ومن ظلم، وإلا كان خلق الكون عبثًا.

وهذا يسمُّونه: الدَّليلَ الأخلاقيَّ، يعني: من كان عنده أخلاق يَنظر بها، وعقل يتفكَّر فيه، فإنَّه يقول: ما يُعقل أنَّ النَّاس لا يحيون إلا هذه الحياة الدُّنيا، وأنَّهم إذا خرجوا منها كانت النِّهاية؛ لأنَّ النَّاس في هذه الدُّنيا متفاوتون؛ وهناك ظلم واعتداء، فلا بدَّ أن يأتيَ وقتٌ يكون فيه هذا العدل، ولا يصلح أن يكون الوقتُ في الدُّنيا، لا بدَّ أن يكون في حياة أخرىٰ بعد الدُّنيا.

فمن تفكَّر بهذه الصورة فسيقول: لا بدَّ أن يكون هناك يوم للحساب

والجزاء، يتساوىٰ فيه النَّاس، ويُقتصُّ فيه من الَّذين اعتدَوا، ويأخذ كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، والمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير إلىٰ نحو ذلك.

وهذا الدليل الأخلاقي علىٰ البعث والحساب، هو من أسباب إسلام عمرو ابن العاص رضي الله عنه؛ فقد جاء في ترجمته: «ذكر الزُّبير بن بكَّار أنَّ رجلًا قال لعمرو: ما أبطأ بك عن الإسلام، وأنت أنت في عقلك؟

قال: إنا كنا مع قوم لهم علينا تقدم، وكانوا ممَّن يواري حلومهم الخبال، فلما بعث النبي ﷺ، فأنكروا عليه، فلُذنا بهم.

فلما ذهبوا وصار الأمر إلينا؛ نظرنا وتدبَّرنا فإذا حقٌّ بيِّن، فوقع في قلبي الإسلام، فعرفت قريش ذلك مني من إبطائي عما كنت أسرع فيه من عونهم عليه، فبعثوا إليَّ فتىٰ منهم، فناظرني في ذلك؛ فقلت: أنشدك الله ربك ورب من قبلك ومن بعدك، أنحن أهدىٰ أم فارس والروم؟ قال: نحن أهدىٰ. قلت: فنحن أوسع عيشًا أم هم؟ قال: هم.

قلت: فما ينفعنا فضلنا عليهم، إن لم يكن لنا فضلٌ إلَّا في الدنيا، وهم أعظم منَّا فيها أمرًا في كلِّ شيء. وقد وقع في نفسي أن الَّذي يقوله محمد من أنَّ البعث بعد الموت ليجزي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته حق، ولا خير في التمادي في الباطل»اهـ[1].

وقوله: «وَبَعدَ البِلَىٰ مَنشُورُونَ، وَيَومَ القِيَامَةِ إِلَىٰ رَبِّهِم مَحشُورُونَ، وَلَدَىٰ

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٥٣٨- ٥٣٩).

العَرضِ عَلَيهِ مُحَاسَبُونَ، بِحَضرَةِ المَوَازِينِ، وَنَشرِ صُحُفِ الدَّوَاوِينِ، أحصَاهُ اللهُ وَنَسُوهُ، ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]».

أقول: يومُ القيامة والحساب سيكون مقدارُه خمسين ألف سنة، سُئل ابن عبَّاس رضي الله عنهما عن اليوم في قوله تعالىٰ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥]، فَقَالَ للسَّائل: مَن أَنتَ؟ فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ رَجُلٌ مِن كَذَا وَكَذَا.

فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: فَمَا يَومٌ كَانَ مِقدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: رَحِمَكَ الله إِنَّمَا سَأَلتُكَ لِتُخبِرَنَا.

فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: يَومَانِ ذَكَرَهُمَا الله عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ، الله أَعلَمُ بِهِمَا، فَكَرِهَ أَن يَقُولَ فِي كِتَابِ الله بِغَيرِ علمٍ»[1].

---

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (ص٣٧٦- ابن كثير)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ٢٤٥ و٢٥٤- هجر)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٦٥٢ رقم ٨٨٠٣)، من طريقين آخرين عن أيُّوب به نحوه. وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط البخاري». وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٥ رقم ٢٢٩٨) عن ابن جريج قال: أخبرنا ابنُ أبي مليكة قَالَ: دَخَلتُ أنا وَعَبدُ اللهِ بنُ فَيرُوزَ مَولَىٰ عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ عَلَىٰ عَبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ ابنُ فَيرُوزَ: يَا ابنَ عَبَّاسٍ، قَولُ اللهِ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥] الآيَةَ؟

فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: مَن أَنتَ؟ قَالَ: أنا عَبدُ اللهِ بنُ فَيرُوزَ مَولَىٰ عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾! فَقَالَ لَهُ ابنُ فَيرُوزَ: أَسأَلُكَ يَا ابنَ عَبَّاسٍ! فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: أَيَّامًا سَمَّاهَا اللهُ تَعَالَىٰ، لَا أَدرِي مَا هِيَ، =

لكن ثبت أنَّ مقدار يوم القيامة خمسون ألف سنة.

عَن أَبِي هُرَيرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِن صَاحِبِ كَنزٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ، إِلَّا أُحمِيَ عَلَيهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُجعَلُ صَفَائِحَ فَيُكوَىٰ بِهَا جَنبَاهُ، وَجَبِينُهُ حَتَّىٰ يَحكُمَ اللهُ بَينَ عِبَادِهِ، فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يَرَىٰ سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَىٰ الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَىٰ النَّارِ» (١).

فيوم القيامة سيكون مقداره خمسين ألف سنة.

قوله: «﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، لَو كَانَ غَيرُ اللهِ الحَاكِمَ بَينَ خَلقِهِ؛ لَكِنَّهُ اللهُ يَلِي الحُكمَ بَينَهُم بِعَدلِهِ بِمِقدَارِ القَائِلَةِ فِي الدُّنيَا».

أقول: (القائلة): وقت القيلولة، الذي يكون قريبًا من صلاة الظهر، يرتاح فيه الإنسان، وهو وقت يدور بين ثلث ساعة ونصف ساعة، فبمقدار القائلة من ذلك اليوم ينتهي حساب الخلق، ويكونُ الناس فيه في عناء شديد، حيث تقرب الشَّمس قدر ميل، ومع العرق وازدحام النَّاس يطلبون أن يحضر الحساب، ويقضىٰ بينهم ليرىٰ كل مصيره؛ فالَّذي في الجنَّة للجنَّة، والذي في النَّار للنَّار، فيذهبون إلىٰ آدم -عليه الصلاة والسلام-، يطلبون أن يشفع لهم عند الله، وهذه

=

أَكرَهُ أَن أَقُولَ فِيهَا مَا لَا أَعلَمُ. قَالَ ابنُ أَبِي مُلَيكَةَ: فَضَرَبَ الدَّهرُ حَتَّىٰ دَخَلتُ عَلَىٰ سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ، فَسُئِلَ عَنهَا فَلَم يَدرِ مَا يَقُولُ فِيهَا. قَالَ: فَقُلتُ لَهُ: أَلَا أُخبِرُكَ مَا حَضَرتُ مِن ابنِ عَبَّاسٍ، فَأَخبَرتُهُ، فَقَالَ ابنُ المُسَيِّبِ لِلسَّائِلِ: هَذَا ابنُ عَبَّاسٍ قَدِ اتَّقَىٰ أَن يَقُولَ فِيهَا، وَهُوَ أَعلَمُ مِنِّي».

وإسناده صحيح أيضًا.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، بَابُ إِثمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، حديث رقم (٩٨٧).

الشَّفاعة العُظمىٰ، فيعتذر عنها آدم ويتذكَّر معصيتَه، فيذهبون إلىٰ إبراهيم -عليه الصلاة والسلام- فيعتذرُ عنها، فيذهبون إلىٰ موسىٰ -عليه الصلاة والسلام-، فيعتذر عنها، فيأتون إلىٰ محمَّد ﷺ فيقول: «أَنَا لَهَا، أَنَا لَهَا»، فيسجد عند العرش، ويفتح الله عليه بمحامد لم يفتح عليه بمثلها من قبل، فيقول الله ﷻ: «يَا مُحَمَّدُ، اشفَع تُشَفَّع، وَسَل تُعطَ»[1]. فيسأل الله -جل وعلا- الحساب للخلق، والحكم بينهم، ودخول أهل الجنَّة الجنَّة، ودخول أهل النَّار النَّار، فيضع الله الموازين القسط في ذلك اليوم.

وقد جاء أنه يخفف علىٰ المؤمن عناء ذلك اليوم؛ فعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَومًا كَانَ مِقدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، مَا أَطوَلَ هَذَا اليَومَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ، إِنَّهُ لَيُخَفَّفُ عَلَىٰ المُؤمِنِ، حَتَّىٰ يَكُونَ أَخَفَّ عَلَيهِ مِن صَلَاةٍ مَكتُوبَةٍ يُصَلِّيهَا فِي الدُّنيَا»[2].

---

(١) حديث الشفاعة الطويل؛ أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب: كَلَامِ الرَّبِّ ﷻ يَومَ القِيَامَةِ مَعَ الأَنبِيَاءِ وَغَيرِهِم، حديث رقم (٧٥١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: أَدنَىٰ أَهلِ الجَنَّةِ مَنزِلَةً فِيهَا، حديث رقم (١٩٣)، عن أنس بن مالك ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٧٥- الميمنية)، (١٨/ ٢٤٦، تحت رقم ١١٧١٧)، من طريق ابن لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا دَرَّاجٌ، عَن أَبِي الهَيثَمِ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ وذكره. تويع ابن لهيعة فقد أخرجه ابن حبان (الإحسان- ١٦/ ٣٢٩، تحت رقم ٧٣٣٤)، من طريق ابن وَهبٍ قَالَ: أَخبَرَنِي عَمرُو بنُ الحَارِثِ عَن دَرَّاجٍ عَن أَبِي الهَيثَمِ عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ وذكره، والحديث ضعفه محقق «الإحسان»، قال: «دراج في روايته عن أبي الهيثم ضعيف» اهـ.

قلت: قال ابن حجر في دراج: «صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف». اهـ ولم يقل ضعيف، ووصفه أولًا بأنه صدوق، وهذا يقتضي أن روايته حسنة إلا إذا خالف، خاصة في =

عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَن رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ مِقدَارَ نِصفِ يَومٍ مِن خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ، يُهَوِّنُ ذَلِكَ عَلَىٰ المُؤمِنِينَ كَتَدَلِّي الشَّمسِ لِلغُرُوبِ إِلَىٰ أَن تغرب»[1].

وهذا الذي ذكره المزني رَحِمَهُ اللَّهُ، من أنه «في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، لَو كَانَ غَيرُ الله الحَاكِمَ بَينَ خَلقِهِ؛ لَكِنَّهُ اللهُ يَلِي الحُكمَ بَينَهُم بِعَدلِهِ بِمِقدَارِ القَائِلَةِ فِي الدُّنيَا»؛ هو أحد الأقوال في تفسير الآية.

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، فيه قولان:

أحدهما: أنه يوم القيامة، قاله ابن عباس، والحسن، وقتادة، والقرظي، وهذا هو مقدار يوم القيامة من وقت البعث إِلىٰ أن يفصل بين الخلق. وفي الحديث: «إنه لَيُخفَّفُ علىٰ المؤمن حتىٰ يكون أَخَفَّ عليه من صلاة مكتوبة»[2].

وقيل: بل لو ولي حساب الخلق سوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ لم يفرغ منه في خمسين ألف سنة، والحقُّ يفرغ منه في ساعة من نهار. وقال عطاء: يفرغ الله من حساب الخلق في مقدار نصف يوم من أيام الدنيا.

=

رواية دراج عن أبي الهيثم، وليس في روايته هذه ما ينكر، بل جاء ما يشهد لها، وقد حسنه ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٤٨)، ومن شواهده حديث أبي هريرة الذي يليه في الأصل.

(١) أخرجه ابن حبان (الإحسان- ١٦/ ٣٢٨، تحت رقم ٧٣٣٣)، قال محقق الإحسان: «إسناده صحيح علىٰ شرط البخاري». اهـ

(٢) حديث صحيح سبق تخريجه قبل قليل.

والثاني: أنه مقدار صعود الملائكة من أسفل الأرض إلىٰ العرش لو صعده غيرهم قطعه في خمسين ألف سنة، وهذا معنىٰ قول مجاهد»اهـ[1].

❊ ❊ ❊

(١) «زاد المسير في علم التفسير» (٤/ ٣٣٦).

وَأهلُ الجَنَّةِ يَومَئِذٍ فِي الجَنَّةِ يَتَنَعَّمُونَ، وَبِصُنُوفِ اللَّذَّاتِ يتلذَّذُونَ، وَبِأفضَلِ الكَرَامَاتِ يُحبَرُونَ.

الشرح

هذا فيه تقرير أنَّ الجنَّة مخلوقةٌ وموجودةٌ، وأنَّ أهلَ الجنَّة في نعمةٍ وسعادةٍ وسرور، وقد نطقت بذلك النُّصوص من الكتاب ومن السُّنَّة؛ في أنَّ أهل الجنَّة يتنعَّمون بالنَّعيم الذي أعدَّه الله ﷻ لهم، يقول سبحانه: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٤-٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ﴿٩﴾ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿١٠﴾ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ﴿١١﴾ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴿١٢﴾ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِىُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية:٨-١٦]، وفي غيرها كثير.

ومن الكتب المفردة في ذلك كتاب: «حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح» لابن قيِّم الجوزية.

❊ ❊ ❊

فَهُم حِينَئِذٍ إِلَىٰ رَبِّهِم يَنظُرونَ، لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيهِ وَلَا يَشُكُّونَ، فَوُجُوهُهُم بِكَرَامَتِهِ نَاضِرَةٌ، وَأعيُنُهُم بِفَضلِهِ إِلَيهِ نَاظِرَةٌ، فِي نَعِيمٍ دَائِمٍ مُقِيمٍ، ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر:٤٨].

﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد:٣٥].

وَأهلُ الجَحدِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

و: ﴿فِي ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر:٧٢].

﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة:٨٠].

﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦].

خَلَا مَن شَاءَ اللهُ مِنَ المُوَحِّدِينَ إخرَاجَهُم مِنهَا.

الشرح

هذه مسألة رُؤية المؤمنين لربهم ﷻ، قال تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

وقال تعالىٰ: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦].

وقال تعالىٰ: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥].

عَن صُهَيبٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهلُ الجنَّةِ الجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ-: تُرِيدُونَ شَيئًا أَزِيدُكُم؟ فَيَقُولُونَ: أَلَم تُبَيِّض وُجُوهَنَا؟ أَلَم تُدخِلنَا الجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعطُوا شَيئًا أَحَبَّ إِلَيهِم مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِم ﷻ، ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»[1].

وعن أبي هُرَيرَة ﷺ: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، هَل نَرَىٰ رَبَّنَا يَومَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَل تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ لَيسَ دُونَهُ سَحَابٌ». قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «فَهَل تُمَارُونَ فِي الشَّمسِ لَيسَ دُونَهَا سَحَابٌ». قَالُوا: لاَ، قَالَ: «فَإِنَّكُم تَرَونَهُ كَذَلِكَ»[2].

وأشير إلىٰ بعض النِّكات، ولننظر كيف ردَّ المصنف علىٰ المخالفين في استدلالاتهم:

النكتة الأولىٰ: لمَّا تأوَّل أهل التَّأويل قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بالانتظار، ردَّ عليهم المصنف فقال: «لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيهِ وَلَا يَشُكُّونَ، فَوُجُوهُهُم بِكَرَامَتِهِ نَاضِرَةٌ، وَأَعيُنُهُم بِفَضلِهِ إِلَيهِ نَاظِرَةٌ»، فذكرَ كلمة (أعينهم)؛ لِينفيَ التَّأويلَ، وينفي معنىٰ الانتظار.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ إِثبَاتِ رُؤيَةِ المُؤمِنِينَ فِي الآخِرَةِ رَبَّهُم ﷻ، حديث رقم (١٨١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، بَابُ فَضلِ السُّجُودِ، حديث رقم (٨٠٦)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، حديث رقم (١٨٢) في سياق طويل، هذا أوَّله.

قال ابنُ نافع وأشهب -وأحدهما يزيد علىٰ الآخر- قلت: يا أبا عبد الله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ينظرون إلىٰ الله؟

قال: نعم، بأعينهم هاتين.

فقلت له: فإن قومًا يقولون: لا ينظر إلىٰ الله، إن (ناظرة) بمعنىٰ: منتظرة إلىٰ الثواب.

قال: كذبوا، بل يُنظر إلىٰ الله، أما سمعت قول موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف:١٤٣]. أفترىٰ موسىٰ سأل ربَّه محالًا؟ فقال الله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾؛ أي: في الدنيا لأنها دار فناء، ولا ينظر ما يبقىٰ بما يفنىٰ، فإذا صاروا إلىٰ دار البقاء نظروا بما يبقىٰ إلىٰ ما يبقىٰ، وقال الله: ﴿كَلَآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥][1].

النُّكتة الثانية: قول المصنف رحمه الله: «وأهلُ الجَحدِ ﴿كَلَآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾». اهـ

أقول: استدلَّ الإمام الشافعي بهذه الآية علىٰ ثبوت الرؤية، قال رحمه الله فِي قَولِ الله عز وجل: ﴿عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾: فَلَمَّا حَجَبَهُم فِي السَّخَطِ؛ كَانَ هَذَا دَلِيلًا عَلَىٰ أَنَّهُم يَرَونَهُ فِي الرِّضَا»[2]. فأثبت الرؤية بهذه الآية. وهذا استدلال بالمفهوم،

---

(١) «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٢).

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٥٩-٦٠- الراية)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٧- السعادة)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» برقم (٨٠٩) و(٨١٠) و(٨٨٣- حمدان)، والثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (١٠/ ١٥٤- ابن عاشور)، =

يؤكده ما جاء في المنطوق من إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

وقال أحمد بن أصرم: قال لي أبو إبراهيم المزني: سمعت ابن هرم يقول: قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: في كتاب الله ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ دلالة علىٰ أن أولياءه يرونه علىٰ صفته»[1].

قال أَحمَدُ بنُ أَصرَمَ بنِ خُزَيمَةَ المَعقِلِيُّ: ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ عَبدِ الحَكَمِ، قِرَاءَةً عَن أَشهَبَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ، صَاحِبِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِمَالِكٍ: يَا أَبَا عَبدِ الله، هَل يَرَىٰ المؤمِنُونَ رَبَّهُم يَومَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: لَو لَم يَرَ المُؤمِنُونَ رَبَّهُم يَومَ القِيَامَةِ لَم يُعَيِّرِ الله الكُفَّارَ بِالحِجَابِ، فَقَالَ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾» قَالَ أَبُو العَبَّاسِ المعقِلِيُّ، وَحَدَّثَنَا: أَبُو مُوسَىٰ الأَنصَارِيُّ بِمِثلِهِ وَزَادَ فِيهِ: فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبدِ الله، فَإِنَّ قَومًا يَزعُمُونَ أَنَّ الله لَا يُرَىٰ! قَالَ مَالِكٌ: السَّيفَ السَّيفَ»[2].

فهذا الاستدلال أخذه المزني عن الشافعي، وأخذه الشافعي عن مالك، رحم الله الجميع.

❊ ❊ ❊

=

والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٩)، وفي «الاعتقاد» (ص٤٤- أبو العينين)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٩١-١٩٢ برقم٣٤٦- قلعجي)، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٧٩ - الكتب العلمية)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٤/ ٤٥٨) و(٥١/ ٣١٣ و٣١٤).

(١) «الإبانة» لابن بطة (٣/ ٥٩).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٥١٨، تحت رقم ٨٠٨).

وَالطَّاعَةُ لأولِي الأمرِ فِيمَا كَانَ عِندَ اللهِ ﷻ مَرضِيًّا، وَاجتِنَابُ مَا كَانَ عِندَ اللهِ مُسخِطًا.

وَتَركُ الخُرُوجِ عِندَ تَعَدِّيهِم وَجَورِهِم، وَالتَّوبَةُ إِلَىٰ اللهِ ﷻ فِيمَا يَعطِفُ بِهِم عَلَىٰ رَعِيَّتِهِم.

الشرح

من أصول أهل السنَّة طاعة ولاة الأمور، والصبر علىٰ جورهم وظلمهم، وترك الخروج عليهم، وأنَّ طاعتهم إنَّما تكون في غير معصية؛ فإنَّه «**لا طاعةَ لمخلوق في معصية الخالق**»(١).

وقد كان أنسٌ وابن عمر وبعض الصحابة ﭫ وجماعة من التابعين -رحمهم الله-، يصلُّون خلف الحَجَّاج بن يوسف، عَن هِشَامِ بنِ حَسَّانَ قَالَ: «أَحصَوا مَا قَتَلَ الحَجَّاجُ صَبرًا فَبَلَغَ مِائَةَ أَلفٍ وَعِشرِينَ أَلفَ قَتِيلٍ»(٢).

---

(١) هذا نص حديث نبوي، أخرجه أحمد (٣٤/ ٢٥١ تحت رقم (٢٠٦٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٠ رقم ٣٨١- حمدي السلفي) واللَّفظ له، عن عمران بن حصين ﭬ.
وأخرجه البغويُّ في «شرح السُّنة» (١٠/ ٤٤- أرناؤوط)، عن النواس بن سمعان ﭬ، وصحَّحه الألباني في التعليق علىٰ «المشكاة» (٣٦٩٦).

(٢) في سنن الترمذي: أبواب الفتن، بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ، عقب الحديث رقم (٢٢٢٠)، قال الترمذي: «يُقَالُ: الكَذَّابُ المُختَارُ بنُ أَبِي عُبَيدٍ، وَالمُبِيرُ: الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ. حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيمَانُ بنُ سَلمٍ البَلخِيُّ قَالَ: أَخبَرَنَا النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ، عَن هِشَامِ بنِ حَسَّانَ وذكره.

وحارب عبد الله بن الزبير ﷺ في مكَّة، ورمىٰ الكعبة بالمنجنيق[١].

هل يوجد ظلم وفظائع أكبر من هذه الفظائع؟ هل دَعَا الصَّحابة وأهل العلم في ذاك الوقت إلىٰ الخروج؟ هل دعا الصَّحابة وأهل العلم في ذاك الوقت إلىٰ عمل المظاهرات؟

بل لمَّا خرج عبدُ الرَّحمن بن الأشعث وغيرُه نُسِبوا إلىٰ الفتنة، وأنها فتنة ضلالة، ولمَّا جيء بالشَّعبيِّ إلىٰ الحجَّاج وكان مِمَّن خرج مع من خرج، قال له: «مَا أَخرَجَكَ مَعَ عَبد الرَّحمَنِ؟ قَالَ: أَصلَحَ اللهُ الأَمِيرَ! خَبَطَتنَا فِتنَةٌ، فَمَا كُنَّا فِيهَا بِأَبرَارٍ أَتقِيَاءَ، وَلا فُجَّارٍ أَقوِيَاءَ»[٢]. فاعترفَ أنَّها فتنة، وأنَّه أخطأ صنعًا، وأنَّ هذا العملَ ضلالة، وأنَّها أمر ليس من الدِّين، فعفا عنه الحجاج، وعامر الشعبيُّ منزلته معروفة فهو من كبار علماء التابعين، ومن أئمَّة الجرح والتعديل.

والذي يفعله اليوم بعض الرؤساء أهون بقليل مِمَّا فعله الحَجَّاج؛ ما سمعنا أنَّ أحدًا من الرُّؤساء قتل ما قتل الحجاج! ما سمعنا أنَّ أحدًا من الرُّؤساء ضرب الكعبة بالمنجنيق؛ لأجل السياسة والحكم والوصول إلىٰ خصمه، كما فعل الحجاج مع ابن الزُّبير، ومع ذلك فالصحابة وأهل العلم من التَّابعين في ذلك الوقت لا أحد قال بالخروج أو المظاهرات أو نزع يد من الطَّاعة.

بل كان الحسن البصريُّ يأمر النَّاس بالصبر علىٰ جور الأئمَّة ويقول:

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ١٧٧-١٧٨- هجر).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٦١- العلمية)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٣٩٨- العمروي).

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ وَاللهِ مَا سَلَّطَ اللهُ الحَجَّاجَ عَلَيكُم إِلَّا عُقُوبَةً؛ فَلا تُعَارِضُوا عُقُوبَةَ اللهِ بِالسَّيفِ، وَلَكِن عَلَيكُمُ السَّكِينَةَ وَالتَّضَرُّعَ»[١].

وهذه عقيدة أهل السنَّة والجماعة.

شُبهات وأجوبتها:

بعض أهل الباطل يذكر شُبهًا يعترض بها علىٰ هذا، فيقولُ مثلًا حينما يسمعُ هذا الكلام: هذا يُخالف ما جاء عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مِن أَعظَمِ الجِهَادِ كَلِمَةَ عَدلٍ عِندَ سُلطَانٍ جَائِرٍ**»[٢].

ويقول: نحن نخرج ونتظاهر، نريد هذا الفضلَ!

فنقول له: هذا الحديث فيه أمورٌ لم تنتبه لهَا:

أوَّلًا: يقولُ الرَّسول ﷺ: «كَلِمَةُ عدل»، فهل هذا الَّذي تقولُه وتفعله حقٌّ وعدل؟

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ١٦٧ - صادر).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، حديث رقم (٤٣٤٤)، والترمذي في أبواب الفتن، باب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر، حديث رقم (٢١٧٤)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث رقم (٤٠١١). وأخرج النسائي في كتاب البيعة، باب: فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر، حديث رقم (٤٢٠٩)، نحوه من حديث طارق بن شهاب أن رجلًا سأل النبي ﷺ، وأخرج ابن ماجه في: كتاب الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نحوه من حديث أبي أمامة: أن رجلًا سأل الرسول ﷺ عند الجمرة الأولىٰ، تحت رقم (٤٠١٢). والحديث قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِن هَذَا الوَجهِ» اهـ. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» تحت رقم (١٩٨٠).

هل هذا الذي تزعمه ثابت عندنا في العلم الشرعيِّ؟ إن هذا الَّذي تقولُه بهذه الصِّفة باطلٌ غيرُ مقبول، مثلما قال عليٌّ ﷺ: «كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ»(١).

ثانيًا: هل أنت حينما قلتَ هذه الكلمة، قلتَها عند سلطان جائر؟ فإن قال: نعم، أنا قلتُها في المسجد والمحاضرات، قلنا له: لا، لا بدَّ أن تقولَها عندَ سُلطان جائر، يعني أنَّك تأتيه في مجلسه وتقولها له ويدك في يده، أمَّا أن تقولَها أمام النَّاس وفي المحاضرات وفي المساجد، فأنت هنا تُهيِّج قلوب النَّاس للخروج علىٰ وليِّ الأمر، فأنت بقعودك وتحديثك بمثالب الإمام وأخطائه، أو بمثالب الوزير، أو الأمير، تعتبر من الخوارج القعديَّة الَّذين وَصفَهم أهلُ العلم بأنَّهم يقعدون في بيوتهم، أو في مساجدهم، ويتكلَّمون بمثالب الإمام، ولا يرفعون السَّيف، فهم قعديَّة؛ لأنهم يقعدون ولا يرفعون السيف، فهذه صفتهم وهي صفتك.

ثالثًا: الرسول ﷺ قال: «عِندَ سُلطَانٍ جَائِرٍ»، يُفسِّر هذا قوله ﷺ: «مَن أَرَادَ أَن يَنصَحَ لِسُلطَانٍ بِأَمرٍ، فَلَا يُبدِ لَهُ عَلَانِيَةً، وَلَكِن لِيَأخُذ بِيَدِهِ، فَيَخلُوَ بِهِ، فَإِن قَبِلَ مِنهُ فَذَاكَ، وَإِلَّا كَانَ قَد أَدَّىٰ الَّذِي عَلَيهِ لَهُ»(٢). فهذا يُفسِّر كلمةُ الحقِّ والعدل التي تقولُها عند سلطان جائر، يعني: أن تأتيَ إليه، وأن تأخذ بيده، وأن تنصحه في خاصَّة نفسِه.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب: التَّحرِيضِ عَلَىٰ قَتلِ الخَوَارِجِ، حديث رقم (١٠٦٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٨-٤٩ تحت رقم ١٥٣٣٣- الرسالة)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨)، عن عياض بن غنم الأشعري ﷺ، وصحَّحه الألباني في «ظلال الجنة» (٢/ ٥٢٣).

فإن قيل: هذا أبو سعيد الخدري ﷺ أنكر علىٰ الإمام تقديم الخطبة علىٰ صلاة العيد أمام الناس[١]، وامتدح الرَّجل الذي أنكر علىٰ الإمام أمام النَّاس[٢]، فيقال: هذه واقعةُ عين، يتطرَّق إليه الاحتمال، فيحتمل أنَّ أبا سعيد ما كان يدري هذا الحكم، ويَحتمل أنَّ أبَا سعيد وهذا الرَّجل لم يكن لهم دخول علىٰ السُّلطان، فهذا الفعل أمرٌ محتملٌ فلا تأخذه، وخُذ الأمر الواضح البيِّن.

والأمر الثاني: أن نقول: يحتملُ أنَّ هذا الأمرَ من باب إنكار المنكر حين ظهوره، فإنَّه رأىٰ أنَّ الفرصة تفوت لو تأخَّر؛ لأنه إذا أخَّر هذا إلىٰ ما بعد تقديم الخطبة علىٰ الصَّلاة فات النَّاس تطبيق السُّنَّة، فهو رجا إقامة السنَّة بتقديم الصَّلاة وتأخير الخطبَة، فلو أخَّر الإنكار لفات ذلك، فلعل هذا عذرٌ في أنَّه خاطبه في ذاك المحلِّ بهذا الكلام، فليس في هذا حجَّة تردُّ بها الأصل الذي تقدَّم.

شبهة: قالُوا: هذا من باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

أقول: هذه شبهة تطرأ في عقول بعض النَّاس، لكن من علم أصول الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر؛ علم أنَّ هناك خصوصيَّةً في التَّعامل مع الإمام، حتَّىٰ في باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر؛ لما يترتَّب علىٰ فساد الأمر مع وليِّ الأمر من الفساد العام؛ فتضيع البلاد ويتيه العِباد، فهذا أمرٌ خطيرٌ ينبغي

---

(١) انظر: «صحيح البخاري»، أبواب العيدين، باب: الخُرُوجِ إِلَىٰ المُصَلَّىٰ بِغَيرِ مِنبَرٍ، حديث رقم (٩٥٦).

(٢) انظر: «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب: بَيَانِ كَونِ النَّهيِ عَنِ المُنكَرِ مِنَ الإِيمَانِ، حديث رقم (٤٩).

الانتباه إليه، وهو من أصول أهل السنَّة والجماعة: الصَّبرُ علىٰ وُلاة الجور، نُطيعهم في الطاعة، و«لَا طَاعَةَ لمَخلُوق في مَعصِيَةِ الخَالِقِ»[1].

ومعلوم أنه لا ينكر المنكر بما يسبب منكر أكبر منه.

شبهة أخرىٰ: بعض النَّاس يفهم الحديث: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»، أنَّ الإمامَ إذا أمر بمعصية تسقط طاعتُه بالكلِّيَّة.

فأقول: لا، تسقط طاعتُه في تلك المعصية فقط، ولا ننزع يدًا من طاعة في غير ذلك من أوامره، كما قال الرَّسول ﷺ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُم وَيُحِبُّونَكُم، وَيُصَلُّونَ عَلَيكُم وَتُصَلُّونَ عَلَيهِم، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبغِضُونَهُم وَيُبغِضُونَكُم، وَتَلعَنُونَهُم وَيَلعَنُونَكُم» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُم بِالسَّيفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيتُم مِن وُلَاتِكُم شَيئًا تكرَهُونَهُ، فَاكرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنزِعُوا يَدًا مِن طَاعَةٍ»[2].

يعني: لا تطيعوه في المعصية، ولا تنزعوا يدًا من طاعة.

ولخطورة هذا الأمر أوصىٰ فيه رسول الله ﷺ بوصيَّته الَّتي هي وصيَّة مودِّع، فعن أبي نجيح العرباض بن سارية ﷺ قال: صَلَّىٰ بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ الصُّبحَ ذَاتَ يَوم، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَينَا، فَوَعَظَنَا مَوعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَت مِنهَا العُيُونُ، وَوَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله، كَأَنَّ هَذِهِ مَوعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعهَدُ إِلَينَا؟

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب: خيار الأئمة وشرارهم، حديث رقم (١٨٥٥)، عن عوف ابن مالك ﷺ.

فَقَالَ: «أُوصِيكُم بِتَقوَىٰ اللهِ»، -هل ذكر الصَّلاة، أو الصَّوم، أو برَّ الوالدين؟ لا-، قال: «أُوصِيكُم بِتَقوَىٰ اللهِ»، أدخل الدِّين كلَّه في تقوىٰ الله، وخصَّ من الدِّين أمرًا، فقال: «أُوصِيكُم بِتَقوَىٰ اللهِ، وَالسَّمعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِن عَبدًا حَبَشِيًّا»(١).

وعظَّم الرسول ﷺ هذا الأمر فجعله طريق الجنَّة، قال ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدخُلُونَ الجَنَّةَ، إِلَّا مَن أَبَىٰ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَن يَأبَىٰ؟ قَالَ: «مَن أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَن عَصَانِي فَقَد أَبَىٰ»(٢).

وقال ﷺ: «وَمَن أَطَاعَ الأَمِيرَ فَقَد أَطَاعَنِي، وَمَن عَصَىٰ الأَمِيرَ فَقَد عَصَانِي»(٣).

وعندما نجمعُ بين الحديثين يصير: مَن أطاع الأمير فقد أطاعَ الرَّسول، ومن أطاع الرَّسول دخل الجنَّة، ومَن عصىٰ الأميرَ فقد عصىٰ الرَّسول، ومَن عصىٰ الرَّسول دخل النَّار.

وأحلَّ الرَّسول ﷺ دمَ المؤمن إذا خرج عن جماعة المسلمين فقال: «مَن

---

(١) أخرجه أحمد (٢٨/ ٣٦٧ تحت حديث رقم ١٧١٤٢ - الرسالة)، وأبو داود، كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧) واللفظ له، والترمذي، أبواب العلم، باب: مَا جَاءَ فِي الأَخذِ بِالسُّنَّةِ وَاجتِنَابِ البِدَعِ، حديث رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (٤٢) و(٤٣) و(٤٤). وقال الترمذيُّ: «حسن صحيح»، وصحَّحه في «الإرواء» رقم (٢٤٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الِاعتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، باب: الِاقتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حديث رقم (٧٢٨٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، حديث رقم (٧١٣٧)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم (١٨٣٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أَتَاكُم وَأَمرُكُم جَمِيعٌ عَلَىٰ رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَن يَشُقَّ عَصَاكُم، أَو يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُم، فَاقتُلُوهُ» وفي لفظ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَن أَرَادَ أَن يُفَرِّقَ أَمرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضرِبُوهُ بِالسَّيفِ كَائِنًا مَن كَانَ»[1].

يعني: حتَّىٰ ولو كان معروفًا بالعلم والصلاح، ما دام عنده رأيُ خروج وخرَج.

وقال ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسلِمٍ، يَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلَّا بِإِحدَىٰ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفسُ بِالنَّفسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ لِلجَمَاعَةِ»[2].

ففسَّر مفارقة الجماعة بأنَّها ترك للدِّين، والإمام المزني يقرِّر هذا المعنىٰ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: حُكمِ مَن فَرَّقَ أَمرَ المُسلِمِينَ وَهُوَ مُجتَمِعٌ، حديث رقم (١٨٥٢)، عن عرفجة ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب: قَولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥]، حديث رقم (٦٨٧٨)، ومسلم، كتاب القَسَامَةِ وَالمُحَارِبِينَ وَالقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ، باب: مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ المُسلِمِ، حديث رقم (١٦٧٦)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

وَالإمسَاكُ عَن تَكفِيرِ أهلِ القِبلَةِ، وَالبَرَاءَةُ مِنهُم فِيمَا أحدَثُوا مَا لَم يَبتَدِعُوا ضَلَالًا، فَمَنِ ابتَدَعَ مِنهُم ضَلَالًا، كَانَ عَلَىٰ أهلِ القِبلَةِ خَارِجًا، وَمِنَ الدِّينِ مَارِقًا، وَيُتقَرَّبُ إِلَىٰ اللهِ ﷻ بِالبَرَاءَةِ مِنهُ، ويُهجَرُ ويُحتَقَرُ، وَتُجتَنَبُ غُدَّتُهُ، فَهِيَ أَعدَىٰ مِن غُدَّةِ الجَرَبِ.

الشرح

هذا المقطع فيه مسائل:

المسألة الأولىٰ: الإمسَاكُ عَن تَكفِيرِ أهلِ القِبلَةِ.

وهذا حق، دلت عليه الأدلة؛ عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَن صَلَّىٰ صَلاتَنَا، وَاستَقبَلَ قِبلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَذَلِكَ المُسلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخفِرُوا اللهَ فِي ذِمَّتِهِ»(١).

والله ﷻ يقول: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:١١].

عَن جَرِيرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: «استَنصِتِ النَّاسَ فَقَالَ: لَا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّارًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعضٍ»(٢).

---

(١) خرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: فَضلِ استِقبَالِ القِبلَةِ يَستَقبِلُ، بِأَطرَافِ رِجلَيهِ، حديث رقم (٣٩١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: الإنصات للعلماء، حديث رقم (١١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: معنىٰ قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا»، حديث رقم (٦٥).

عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَد بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا»(١).

وعَن عَبدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «أَيُّمَا امرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَد بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِن كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَت عَلَيهِ»(٢).

وعَن ثَابِتِ بنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَن حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيرِ الإِسلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَن قَتَلَ نَفسَهُ بِشَيءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعنُ المُؤمِنِ كَقَتلِهِ، وَمَن رَمَىٰ مُؤمِنًا بِكُفرٍ فَهُوَ كَقَتلِهِ»(٣).

فلا يطلق التكفير في مسألة، أو علىٰ معين إلا بدليل من الكتاب والسنة؛ فلا يكفر بمعصية ولا بذنب، ولا بمجرد بغضنا له أو كراهيتنا له، أو لشهوة أو لشبهة، لابد من دليل شرعي وحجة وبرهان؛ لأن من كفر مسلمًا فقد كفر! ولأن تكفير المسلم بدون مكفر حرام.

فالتكفير حق لله تعالىٰ ولرسوله ﷺ، ولا يجوز التقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، حديث رقم (٩١ - ٩٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: من كفَّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، واللفظ للبخاري، ومحل الشاهد عنده دون مسلم.

قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبعض المبتدعة يكون فيه من الايمان ما ليس في بعض فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتىٰ تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»اهـ[1].

فلا يجوز تكفير أهل القبلة بالذنوب والمعاصي، ما لم يقع ما يوجب التكفير والردة، بعد قيام الحجة، بثبوت شروط وانتفاء موانع.

المسألة الثانية: قوله: «وَالبَرَاءَةُ مِنهُم فِيمَا أحدَثُوا»، يعني: البراءة من المحدثات.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣].

في الآية الكريمة التحذير من اتباع المحدثات في الدين، فإنها سبل تصرف صاحبها عن الصراط المستقيم، وفيها أن السلامة باجتناب؛ أي: سبيل تفرق بالمسلم عن الصراط المستقيم وهو ما جاء به الرسول ﷺ.

عَن العِربَاضِ بنِ سَارِيَةَ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَومًا بَعدَ صَلَاةِ الغَدَاةِ مَوعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَت مِنهَا العُيُونُ وَوَجِلَت مِنهَا القُلُوبُ فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٥٠٢).

مَوعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَمَاذَا تَعهَدُ إِلَينَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «أُوصِيكُم بِتَقوَىٰ اللهِ، وَالسَّمعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِن عَبدٌ حَبَشِيٌّ؛ فَإِنَّهُ مَن يَعِش مِنكُم يَرَىٰ اختِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُم وَمُحدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَن أَدرَكَ ذَلِكَ مِنكُم فَعَلَيهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ»[1].

قال أبو المظفر السمعاني (ت٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنا أُمرنا بالاتِّباع، وندبنا إليه، ونهينا عن الابتداع وزجرنا عنه. وشعار أهل السنة: اتباعهم للسلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث»[2] اهـ.

قال قوام السنة الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي للمرء أن يحذر

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي في المقدمة، باب اتباع السنة، والترمذي في كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، حديث رقم (٢٦٧٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (٤٢، ٤٥).

والحديث قال الترمذي عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَد رَوَىٰ ثَورُ بنُ يَزِيدَ عَن خَالِدِ بنِ مَعدَانَ عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَمرٍو السُّلَمِيِّ عَن العِربَاضِ بنِ سَارِيَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ نَحوَ هَذَا حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ وَغَيرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَن ثَورِ بنِ يَزِيدَ، عَن خَالِدِ بنِ مَعدَانَ، عَن عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ عَمرٍو السُّلَمِيِّ، عَن العِربَاضِ بنِ سَارِيَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ نَحوَهُ وَالعِربَاضُ بنُ سَارِيَةَ يُكنَىٰ أَبَا نَجِيحٍ، وَقَد رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَن حُجرِ بنِ حُجرٍ عَن عِربَاضِ بنِ سَارِيَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ نَحوَهُ». اهـ

وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ ١٠٧)، حديث رقم (٢٤٥٥).

(٢) «الانتصار لأهل الحديث» لأبي المظفر السمعاني، بواسطة «صون المنطق والكلام» (ص ١٥٨).

محدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة. والسنة إنما هي التصديق لآثار رسول الله ﷺ وترك معارضتها بـ كيف، ولِمَ. والكلام والخصومات في الدين والجدال؛ محدث، وهو يوقع الشك في القلوب، ويمنع من معرفة الحق، الصواب، وليس العلم بكثرة الرواية وإنَّما هو الاتِّباع والاستعمال؛ يقتدي بالصحابة والتابعين، وإن كان قليل العلم، ومن خالف الصحابة والتابعين فهو ضال، وإن كان كثير العلم» اهـ[١].

وقال: «وذلك أنه تبين للناس أمر دينهم فعلينا الاتباع؛ لأن الدين إنما جاء من قِبل الله تعالىٰ، لم يوضع علىٰ عقول الرجال وآرائهم، قد بين الرسول ﷺ السنة لأمته، وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من الدين فقد ضل» اهـ[٢].

ويحذرون من البدعة، خاصة أنها بريد الكفر!

المسألة الثالثة: قوله: «وَالبَرَاءَةُ مِنهُم فِيمَا أحدَثُوا» اهـ.

أقول: البراءة من المحدثات تكون بما يلي:

- بترك مجالسة أصحاب البدع:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لا تجالس أهل الأهواء؛ فإنَّ مجالستَهم ممرضة للقلوب»[٣].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٨).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٤٠).

(٣) «الشريعة» للآجري (الشاملة - ص٦٠).

عن الحسن قال: «لا تجالس صاحب بدعة؛ فإنَّه يمرض قلبك»[١].

عن سفيان الثوري قال: «مَن جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدىٰ ثلاث:

- إما أن يكون فتنة لغيره.
- وإما أن يقع في قلبه شيء فيزل به فيدخله الله النار.
- وإما أن يقول: والله ما أبالي ما تكلموه، وإني واثق بنفسي.

فمن أمن الله علىٰ دينه طرفة عين سلبه إياه»[٢].

والبراءة منهم بالتحذير من كتب أصحاب البدع والمخالفات، والتحذير من الأخذ عمن عرف ببدعة؛ عقد أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي البكري السجزي (ت ٤٤٤هـ) في رسالته إلىٰ أهل زبيد، في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت الفصل الحادي عشر في الحذر من الركون إلىٰ كل أحد، والأخذ من كل كتاب؛ لأن التلبيس قد كثر والكذب علىٰ المذاهب قد انتشر؛ قال فيه: «اعلموا رحمنا وإياكم الله سبحانه، أن هذا الفصل من أولىٰ هذه الفصول بالضبط لعموم البلاء، وما يدخل علىٰ الناس بإهماله، وذلك أن أحوال أهل الزمان قد اضطربت، والمعتمد فيهم قد عز، ومن يبيع دينه بعرض يسير، أو تحببًا إلىٰ من يراه قد كثر، والكذب علىٰ المذاهب قد انتشر فالواجب علىٰ كل

(١) كتاب فيه ما جاء في «البدع» لابن وضَّاح، تحقيق بدر البدر، (ص١٠٤)، وبنحوه (ص١١٠).

(٢) كتاب فيه ما جاء في «البدع» لابن وضاح، تحقيق بدر البدر، (ص١٠٤).

مسلم يحب الخلاص ألا يركن إلىٰ كل أحد ولا يعتمد علىٰ كل كتاب، ولا يسلِّم عنانه إلىٰ من أظهر له الموافقة ...؛ فمن رام النجاة من هؤلاء، والسلامة من الأهواء فليكن ميزانه الكتاب والأثر-في كل ما يسمع ويرىٰ؛ فإن كان عالمًا بهما عرضه عليهما- واتباعه للسلف.

ولا يقبل من أحد قولًا إلَّا طالبه علىٰ صحَّته بآية محكمة، أو سنة ثابتة، أو قول صحابي من طريق صحيح... ؛ وليحذر تصانيف من تغير حالهم؛ فإنَّ فيها العقارب، وربما تعذَّر الترياق» اهـ[١].

ومن البراءة منهم الرد عليهم لمن تأهل في ذلك؛ بل الاشتغال برد البدعة وهتك أستار المبتدعين من الأعمال الصالحة المتعدية، خير من الاشتغال بنوافل العبادات غير المتعدية.

قيل للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا صام وصلىٰ واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل»[٢].

المسألة الرابعة: قوله: «مَا لَم يَبتَدِعُوا ضَلَالًا، فَمَنِ ابتَدَعَ مِنهُم ضَلَالًا، كَانَ عَلَىٰ أهلِ القِبلَةِ خَارِجًا، وَمِنَ الدِّينِ مَارِقًا». اهـ

أقول: مقابلته بين الحدث في الدين وابتداع الضلال، مع أن الاثنين إحداث

---

(١) انظر بعض القواعد والفوائد السلفية، من رسالة الإمام السجزي إلىٰ أهل زبيد، في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت، الفائدة ١٦، والعزو إلىٰ (ص٢٣١-٢٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣١).

في الدين وبدعة؛ تقتضي أنه يريد بهذا القسم ما كان من البدع مخرجًا من الملة، وهي البدع الكفرية، فإن قامت علىٰ أصحابها الحجة حكم بخروجهم عن الدين.

فالإحداث في الدين بدعة، ولكنه متفاوت، منه ما يخرج به صاحبه عن أهل القبلة، ويمرق من الدين، ومنه ما هو بدعة لكنها غير مخرجة من الملة.

فالأولىٰ نتبرأ من بدعتهم وحدثهم ولا نتبرأ منهم، فالأخوة الإيمانية لا تزال قائمة من وجوه، فهي أخوة إيمانية غير كاملة.

أما الثانية فهؤلاء أهل الهوىٰ والضلال الذي فارقوا أهل القبلة، ومرقوا من الدين لا أخوة إيمانية بيننا وبينهم، في أقوالهم، ومن قامت عليه الحجة حكمنا بكفره عينًا.

فالبدع ليست علىٰ درجة واحدة، ولا يعامل أهل البدع في حالهم معاملة واحدة؛ فيفرق بين الإحداث في الدين، والبدع الضلالة التي يخرج صاحبها عن أهل القبلة، ويمرق من الدين.

ويفرق بين المسلم الذي عُرف ببدعة وبين من لم يعرف ببدعة، ويفرق بين الداعية وغير الداعية، ويفرق بحسب الحال في التعامل معه، فهناك من يخشىٰ تأثيره ومن لا يخشىٰ تأثيره، وهناك من يرجىٰ بصحبته خيرًا له في تركه ما هو عليه، ومن لا يرجىٰ ذلك فيه.

فلكل حال حكم!

المسألة الخامسة: يلاحظ أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فرَّق بين أصحاب المعاصي والذنوب، وبين أصحاب الإحداث في الدين، وأصحاب الضلال.

قال ابن القيم: «وقال شيخنا: تزوجت الحقيقة الكافرة بالبدعة الفاجرة فتولد بينهما خسران الدنيا والآخرة؛ فإن قطع هذه العقبة وخلص منها بنور السنة واعتصم منها بحقيقة المتابعة وما مضىٰ عليه السلف الأخيار من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وهيهات أن تسمح الأعصار المتأخرة بواحد من هذا الضرب؛ فإن سمحت به نصب له أهل البدع الحبائل وبغوه الغوائل وقالوا: مبتدع محدث.

فإذا وفقه الله لقطع هذه العقبة طلبه علىٰ العقبة الثالثة: وهي عقبة الكبائر فإن ظفر به فيها زينها له وحسنها في عينه وسوف به وفتح له باب الإرجاء وقال له: الإيمان هو نفس التصديق فلا تقدح فيه الأعمال وربما أجرىٰ علىٰ لسانه وأذنه كلمة طالما أهلك بها الخلق وهي قوله: لا يضر مع التوحيد ذنب كما لا ينفع مع الشرك حسنة.

والظفر به في عقبة البدعة أحب إليه لمناقضتها الدين ودفعها لما بعث الله به رسوله وصاحبها لا يتوب منها ولا يرجع عنها، بل يدعو الخلق إليها ولتضمنها القول علىٰ الله بلا علم ومعاداة صريح السنة ومعاداة أهلها والاجتهاد علىٰ إطفاء نور السنة وتولية من عزله الله ورسوله وعزل من ولاه الله ورسوله واعتبار ما رده الله ورسوله ورد ما اعتبره وموالاة من عاداه ومعاداة من والاه، وإثبات ما نفاه ونفي ما أثبته، وتكذيب الصادق وتصديق الكاذب، ومعارضة الحق

بالباطل، وقلب الحقائق بجعل الحق باطلًا والباطل حقًّا، والإلحاد في دين الله وتعمية الحق علىٰ القلوب وطلب العوج لصراط الله المستقيم، وفتح باب تبديل الدين جملة» اهـ[1].

* * *

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٢٢٣).

وَيُقَالُ بِفَضلِ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ؛ فَهُوَ أَفضَلُ الخَلقِ وَأَخيَرُهُم بَعدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُثَنِّي بَعدَهُ بِالفَارُوقِ، وَهُوَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ؛ فَهُمَا وَزِيرَا رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَضَجِيعَاهُ فِي قَبرِهِ، وَنُثَلِّثُ بِذِي النُّورَينِ عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ ﷺ، ثُمَّ بِذِي الفَضلِ وَالتُّقَىٰ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ -رضي الله عنهم أجمَعِينَ-، ثُمَّ البَاقِينَ من العشرَةِ الَّذين أوجب لَهُم رَسُول الله ﷺ الجنَّة.

الشرح

قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «أفضل الخلق»؛ يعني: في هذه الأمَّة -أمَّة الرسول ﷺ-، و(ال) في «الخلق» للعهد الحضوري وهم بنو آدم، أو الذهني.

والصحابة هم أفضل هذه الأمة، وأفضل الخلق من بني آدم بعد الأنبياء، والرَّسول -عليه الصلاة والسلام- اختصَّه الله ﷻ بهؤلاء الصَّحابة الذين نقلوا لنا الدِّين، فصار الطَّعن في الصَّحابة طعنًا في الدِّين؛ إذ لا طريق لنا إلىٰ القرآن وإلىٰ السنَّة، وإلىٰ فقههما، وإلىٰ العمل بما فيهما من الأحكام، إلَّا عن طريق الصَّحابة، فإذا أُسقِطَ الصَّحابة وطُعِنَ فيهم ذهب الدِّين!

وكان في ذلك طعنٌ في الرَّسول ﷺ، إذ كيف يكونون هم صحابتَه وهم علىٰ هذا الطَّعن؛ ولذلك تجد أهل الفسق والزَّندقة إلىٰ يومِنَا هذا من طُرُقهم للطَّعن في الدِّين: الطَّعنُ في الصَّحابة.

وعليه؛ فإنَّ المسلم لا ينبغي له أن يستهين بهذا الباب، بل ينبغي أن ينتبه له غاية الانتباه.

ونشهد بفضل الصحابة جملة، ونشهد بالفضيلة بحسب التفصيل، فالمهاجرون لهم فضلهم علىٰ الأنصار، وأصحاب بدر لهم فضيلتهم علىٰ غيرهم، وهكذا، ونشهد بفضل من عينهم الرسول ﷺ، كالعشرة المبشرين بالجنة.

ونخلِصُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنهُم مِنَ المَحَبَّةِ بِقَدرِ الَّذِي أوجَبَ لَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ التَّفضِيلِ، ثُمَّ لِسَائِرِ أصحَابِهِ مِن بَعدِهِم -رضي الله عنهم أجمَعِينَ-.

وَيُقَالُ بِفَضلِهِم، وَيُذكَرُونَ بِمَحَاسِنِ أفعَالِهِم، وَنُمسِكُ عَنِ الخَوضِ فِيمَا شَجَرَ بَينَهُم، فَهُم خِيَارُ أهلِ الأرضِ بَعدَ نَبِيِّهِم، ارتَضَاهُمُ اللهُ ﷻ لنَبِيِّهِ، وَجَعَلَهُم أنصَارًا لِدِينِهِ، فَهُم أئِمَّةُ الدِّينِ، وَأعلَامُ المُسلِمِينَ -رضي الله عنهم أجمَعِينَ-.

الشرح

هذا هو الواجب مع الصَّحابة، بل إنَّ رسولَ الله ﷺ علَّمَنَا أن نسكتَ عمَّا يشجر بين الصَّحابة، فقال: «إِذَا ذُكِرَ أَصحَابِي فَأَمسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ النُّجُومُ فَأَمسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمسِكُوا»(١).

هذا تعليمُ الرَّسول ﷺ لنا، فلا نخوض فيما شجر بينهم، إنَّما نعتقدُ فضلَهم؛ وأنَّهم أحسنوا، وأنَّ مَن فعل منهم هذا الذي فَعَلَ إنَّمَا فعلَه اجتهادًا منه ظانًّا أنَّه الحقُّ والصَّواب، فهو بين الأجر والأجرين -رضي الله عنهم أجمعين-.

ومَن شَهد له رسولُ الله ﷺ منهم بالجنَّة نشهد له بالجنَّة، ومَن أثبت له ﷺ فضلًا نُثبت له هذا الفضل الذي أثبته، ونعلم أنَّهم خيرُ الأمَّة، لا نقول: إنَّهم

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨ تحت رقم ١٠٤٤٨- حمدي السلفي)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨- السَّعادة)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وصحَّحه بشواهده الألباني في «الصَّحيحة» حديث رقم (٣٤).

معصومون، ولكن نقول: إنَّهم خيرُ هذه الأمَّة، فالرَّسول ﷺ يقول: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»(١).

ويلحظ أنَّ الرَّسولَ ﷺ بيَّن أنَّ الصَّحابة طبقات؛ ففضَّل أهل بدر علىٰ غيرهم، وفضَّل أهلَ بيعة الرِّضوان وأهل الشَّجرة...، وقال مدافعًا عن بعض أصحابه: «هَل أَنتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي»(٢).

وهذا القول خاطب به بعض أفاضل الصحابة، وفيه إشارة منه -عليه الصلاة والسلام- إلىٰ أن أصحابه متفاضلون فيما بينهم، فقوله: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي»، يعني: الطَّبقة علىٰ العموم، ففضيلة العموم لا تنفي فضيلة الخصوص، فالتَّفضيل بين الصَّحابة هو من كلام الرَّسول ﷺ، وليس من عند أنفسنا، فهو الذي علَّمنا وأخبرنا أن أصحابه طبقات في الفضل، كما مرَّ في قوله: «هَل أَنتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي»؛ فإنه خاطب به صحابة مقابل صحابة.

وكما في قوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُم لَو أَنفَقَ مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدرَكَ مُدَّ أَحَدِهِم، وَلَا نَصِيفَهُ»(٣)؛ فإنه خاطب به صحابة مقابل صحابة، فهذا فيه

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: فَضلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، حديث رقم (٢٥٣٣)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: قَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَو كُنتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» برقم (٣٦٦١)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: قَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَو كُنتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، حديث =

بيانٌ من الرَّسول ﷺ أنَّ الصَّحابةَ دَرجاتٌ، لكنهم كلَّهم خيرُ النَّاس، ففضيلة العموم ثابتة بقوله: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»[١].

وفضيلة الخصوص ثابتة بأمثال هذه الأحاديث والآيات، فمثلًا من فضائل أهل بدر أنه لمَّا حصل ما حصل من حاطب بن أبي بلتعةَ ﷺ، واعتذر للنبيِّ ﷺ بأنه لم يفعل هذا كفرًا ولا ردَّةً عن الدِّين، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ قَد صَدَقَكُم»، قَالَ عُمَرُ: دَعنِي يَا رَسُولَ الله فَأَضرِبَ عُنُقَهُ، قال النبيُّ ﷺ: «لَقَد صَدَقَكَ يَا عُمَرُ»، وقال: «أَلَيسَ مِن أَهلِ بَدرٍ؟»، فَقَالَ: «لَعَلَّ الله اطَّلَعَ إِلَىٰ أَهلِ بَدرٍ فَقَالَ: اعمَلُوا مَا شِئتُم، فَقَد وَجَبَت لَكُمُ الجَنَّةُ، -أَو: فَقَد غَفَرتُ لَكُم-»[٢].

فنحن نُثبت فضيلة الصَّحابة كلهم، ونُثبت تفاضلهم فيما بينهم، ونُثبت تفاضل أفراد منهم، كُلٌّ بما ورد في حقِّه، كمن وصفه الرسول ﷺ بأنه أمين هذه الأمَّة، وهو أبو عبيدة عامر بن الجراح[٣]، وكمن وصفه الرَّسول ﷺ بأنه حواريُّه،

=

رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب: تَحرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ ﷺ، حديث رقم (٢٥٤١)، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، بابٌ قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ حديث رقم (٤٨٩٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: مِن فَضَائِلِ أَهلِ بَدرٍ ﷺ، وَقِصَّةِ حَاطِبِ بنِ أَبِي بَلتَعَةَ، حديث رقم (٢٤٩٤)، عن عليٍّ ﷺ.

(٣) روىٰ البخاري، كتاب المغازي، باب: قصَّة أهل نجران، حديث رقم (٤٣٨٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب: فَضَائِلِ أَبِي عُبَيدَةَ بنِ الجَرَّاحِ، حديث رقم (٢٤١٩)، عن أنس بن مالك ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ».

وهو الزبير بن العوَّام[١]، وكمن وصفه الرَّسول ﷺ بأنه الصِّدِّيق وأنه صاحبه، وهو أبو بكر الصِّدِّيق[٢].

فنحن نؤمن بفضلهم، ونُمسك عمَّا شجر بينهم، ونتعبَّد اللهَ بهذا، يعني: نحن نحتسب الأجر والثَّواب بهذا السُّكوت والتَّسليم بفضلهم.

(١) روىٰ البخاري، كتاب أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، باب: مناقب الزُّبير بن العوَّام، حديث رقم (٣٧١٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصَّحابة، باب: من فضَائِلِ طلحة والزُّبير، حديث رقم (٢٤١٥)، عَن جَابِرٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيرُ بنُ العَوَّامِ».

(٢) روىٰ البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عمر بن الخطاب، حديث رقم (٣٦٨٦)، عن أنس بن مالك ﷺ قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ أُحُدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثمَانُ، فَرَجَفَ بِهِم، فَضَرَبَهُ بِرِجلِهِ، قَالَ: «اثبُت أُحُدُ، فَمَا عَلَيكَ إِلَّا نَبِيٌّ، أَو صِدِّيقٌ، أَو شَهِيدَانِ».

وَلَا نَترُكُ حُضُورَ الجُمُعَةِ، وَصَلَاةٌ مَعَ بَرِّ هَذِهِ الأُمَّةِ وَفَاجِرِهَا لَازِمٌ، مَا كَانَ مِنَ البِدعَةِ بَرِيئًا، فَإِنِ ابتَدَعَ ضَلَالًا فَلَا صَلَاةَ خَلفَهُ، وَالجِهَادُ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ عَدلٍ أو جَائِرٍ، وَالحَجُّ.

الشرح

هذه من المسائل المهمَّة، وهي أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يرون أنَّ الجهاد والجمعة ماضيان مع كلِّ إمام برًّا كان أو فاجرًا.

وكلُّ كتب العقيدة تقول: والجهادُ ماضٍ مع كلِّ إمام برًّا كان أو فاجرًا[1].

قالوا: الجهاد، وأطلقوه ولم يُقيِّدوه، لا بأنه جهاد طلب، ولا بأنَّه جهاد دفع، ماذا يفيد هذا؟ يفيد أنَّ الإمامَ مطلوبٌ حتَّىٰ في جهاد الدَّفع، وهذا خلافُ مَا شاع عند بعض النَّاس؛ يقولون: جهاد الدَّفع لا يُشترط فيه إذن الإمام.

قد يقول قائل: فقد قيل: إنَّ جهادَ الدَّفع لا يُشترط فيه ما يُشترط في جهاد الطَّلب، فلا يُشترط فيه إذن الإمام!

فالجواب: من تتبَّع كلام الفقهاء يجدهم لمَّا قالوا: وجهاد الدَّفع لا يُشترط

(١) انظر منها: «أصول السنة» للإمام أحمد، (ص٤٣- المنار)، و«معتقد أهل السنة والجماعة» لحرب الكرماني، (ص٣٩- الدبيخي)، و«شرح السنة» للبربهاري، (ص٥٧- الجميزي)، و«اعتقاد أئمة الحديث» للإسماعيلي، (ص٧٥- الخميس)، و«أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين، (ص ٢٨٨- عبد الله البخاري)، و«لمعة الاعتقاد» لابن قدامة، (ص٣٨- وزارة الشئون الإسلامية)، و«منهاج السنة» لابن تيمية (٨/ ٥١٨).

فيه إذن الإمام، إنَّما أرادوا جهادَ الدَّفع الذي يكون من باب دفع الصَّائل، الَّذي أنتَ فيه في حال إمَّا قاتل أو مقتولٌ، فَهُنَا لا يقول لك الفقيهُ: لا بدَّ لك أن تستأذنَ الإمامَ، هنا قف وقاتل، فلا يُشترطُ هنا إذنُ الإمامِ، وهذا يُشير إلىٰ أنَّ الفقهاء يرون أنَّ جهاد الدفع علىٰ صورتين:

الصُّورة الأولىٰ: أن يهجمَ العدوُّ علىٰ أهل بلد، فإذا لم يقف أهل الجهة التي دخل منها العدوُّ في وجهه ويردُّوه؛ تمكَّن العدوُّ من البلد، فهنا نقول: لا تنتظروا إذنَ الإمام، قِفُوا وامنعُوا العدوَّ؛ لأنَّكم لو تأخَّرتم حتَّىٰ يأتيَ إذنُ الإمام سيتمكَّنُ العدوُّ.

الصُّورة الثَّانية: أن يكون العدوُّ قد تمكَّن في البلد، فهنا لا تتحرَّك إلَّا بإذن الإمام، بحيث إنَّ الإمام هو الذي يُنظِّم عمليَّة الجهاد.

وتجدون هذا التَّفصيل في كلام الإمام أحمدَ بن حنبل، ففي مسائل ابنه عبد الله: «سَمِعت أبي يَقُول: إِذا أَذن الإِمَامُ القَوم يَأتِيهم النَّفير، فَلَا بَأس أَن يخرجُوا، قلتُ لأبي: فَإِن خَرجُوا بِغَير إذن الإِمَام؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَن يَأذَن الإِمَام، إِلَّا أَن يكون يفاجئهم أَمرٌ من العَدو، وَلَا يُمكنهُم أَن يستأذنوا الإِمَام، فأرجو أَن يكون ذَلِك دفعًا من المُسلمين»[1].

ونقل هذا التَّفصيل ابن قُدامة في «المغني»[2] في الجهاد، وهو يوضِّح هذا

---

(١) «مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله» (ص ٢٥٨- الشَّاويش).

(٢) انظر: (٩/ ٢١٣-٢١٤- مكتبة القاهرة)، كتاب الجهاد، مسألة النفر عند ملاقاة العدوِّ في الحرب.

المعنىٰ، فمَن فهم من كلام الفقهاء أنَّ جهادَ الدَّفع لا يُطلب فيه إذنُ الإمام مطلقًا؛ صار كلامه معارِضًا لكلام أئمَّة العقيدة، والواقع أنَّه لا معارضة، فأئمَّة العقيدة يقولون في كل جهاد: لا بدَّ فيه من إذن الإمام، وبيَّن الفقهاء هذه الحالة الخاصَّة؛ وهي حالة ما إذا كان الجِهادُ جهادَ الدَّفع؛ من باب دفع الصَّائل الَّذي يكون فيه المرء إمَّا قاتلًا أو مقتولًا؛ يعني: إن تأخَّرتَ قُتلتَ، هذه الحالة هي الَّتي لا يُطلب فيها إذنُ الإمام، ولا يُطلب فيها إذن الوالدين، ولا يُطلب فيها السِّنُّ، لكن الحالة الأخرىٰ؛ وهي التي يدخل فيها العدوُّ إلىٰ بلد ويتمكَّن، فنقول: لا تتحرَّكوا إلَّا بإذن الإمام؛ ومكَّةُ في زمن الرَّسول ﷺ ألَا يُعتبرُ بلدًا إسلاميًّا استولىٰ عليه الكفَّار وطردوا منه المؤمنين؟ بلىٰ، إذن الرُّجوع إلىٰ مكَّة يوم الفتح كانَ من باب الدَّفع أو من باب الطَّلب؟ من باب الدَّفع، لا أحدَ تحرَّك إلَّا بإذن الرَّسول ﷺ، وكلُّ معاركه ﷺ في المدينة كانت من باب الدَّفع أو الطَّلب؟ كانت من باب الدفع؛ وتأمَّلوا: ففي غزوة بدر؛ اعترض النبيُّ ﷺ القافلة، فلمَّا لم يدركها رجع إلىٰ المدينة، فجاءت قريش بجيشها إلىٰ المدينة، فخرج الرَّسول ﷺ لدفعهم، وفي غزوة أُحدٍ هم جاءوا، ومع ذلك منع ابن عمر من القتال[1]. والصَّحابةُ لم يتحرَّكوا إلَّا بإذنه، وفي غزوة الخندق والأحزاب هم جاءوا كذلك، وحتىٰ خروجه من المدينة إلىٰ مكَّة أيضًا كان من باب الدَّفع.

---

(١) روىٰ البخاري، كتاب الشَّهادات، باب: بُلُوغِ الصِّبيَانِ وَشَهَادَتِهِم، حديث رقم (٢٦٦٤)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: بيان سن البلوغ، حديث رقم (١٨٦٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَرَضَهُ يَومَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابنُ أَربَعَ عَشرَةَ سَنَةً، فَلَم يُجِزنِي ثُمَّ عَرَضَنِي يَومَ الخَندَقِ، وَأَنَا ابنُ خَمسَ عَشرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي».

فكلُّ أحكام الجهاد التي نذكرُ أنَّها في باب الطَّلب هي في باب الدَّفع، إذن لا يصحُّ أن نقول: إنَّه لَا يُشترطُ في الدَّفع ما يُشترط في الطَّلب. والصورة الوحيدة التي تفارقها هي هذه التي ذكرناها فقط وهي صورة دفع الصائل، لكن الضُّلَّال صاروا يعلنون بين النَّاس أن هذا جهادُ دفع ويُخرجون النَّاس إلىٰ ساحة المعارك، ويقولون: لا تستأذن من والديك، ووليُّ الأمر إن منعك فهو عاصٍ، وهذا ظلم، فاهرب منه، واخرج ولا تسمع إليه! وهذا كلُّه غلطٌ، فلنتأمَّل المسألة جيِّدًا، ونفهم كلام أهل العلم علىٰ وجهه؛ فكتب العقيدة كلُّها مُطبقة علىٰ هذه العبارة: «نرىٰ الجهادَ مع كلِّ إمام برًّا كان أو فاجرًا»، فأطلقوا العبارة في الجهاد ولم يُقيِّدوها، فمعنىٰ هذا أنَّ هذا في الدَّفع كما هو في الطلب.

وقوله: «فَإِنِ ابتَدَعَ ضَلَالًا فَلَا صَلَاةَ خَلفَهُ».

أقول: يريد -والله أعلم- أنه لو ابتدع بدعة مكفرة، وقامت عليه الحجة فلا صلاة خلفه.

أمَّا إن ابتدع بدعة مكفرة، ولم تقم عليه الحجة، فلا يقال: لا صلاة خلفه، فقد صلىٰ أحمد بن حنبل خلف المأمون، وصلىٰ الصحابة خلف الحجاج.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم؛ فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور؛ صلىٰ خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين، ولم يقل أحد من الأئمة إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره، بل

مازال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور.

ولكن إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور، وأمكن الصلاة خلف من يُعلَم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد.

وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرىٰ؛ فهذه تصلىٰ خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم.

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب ألَّا يصلي إلا خلف من يعرفه، علىٰ سبيل الاستحباب؛ كما نقل ذلك عن أحمد؛ أنه ذكر ذلك لمن سأله ولم يقل أحمد إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله.

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق إلىٰ ديار مصر، وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع وكانوا باطنية ملاحدة، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية، أمر أصحابه ألَّا يصلوا إلا خلف من يعرفونه لأجل ذلك، ثم بعد موته فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر.

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين، ومن قال: إن

الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة.

وقد كان الصحابة -رضوان الله عليهم- يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلىٰ عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، وصلىٰ مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان علىٰ ذلك.

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلىٰ الضلال»[1]. اهـ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

وَقَصرُ الصَّلَاةِ فِي الأسفَارِ، وَالاختِيَار فِيهِ بَينَ الصِّيَامِ وَالإفطَارِ فِي الأسفَارِ إن شَاء صَامَ، وَإن شَاءَ أفطَرَ.

الشرح

ذكر مسائل هي من مسائل أحكام العبادات، لَمَّا خالف فيها بعض أهل البدع.

وممَّا ينبَّه عليه أنه ليس هناك شيء مخصوص اسمه عقيدةٌ؛ إنما تذكر المسائل بحسب المخالفين فيها من أهل البدع، لذلك نجد الإمام يذكر مسائل من أبواب الفقه، ويوصِي بها في رسالة السنَّة هذه؛ لأنها كلَّها سنَّة؛ ولذلك لا يوجد في العقيدة مسائل مخصوصة محصورة هي مسائل العقيدة، فأيُّ إمام في أيِّ عصر وفي أيِّ مكان إذا حصلت مخالفةٌ من أهل البدعة لأهل السنَّة في أيِّ باب من الدين، نصَّ علىٰ هذه المخالفة وجعلها من العقيدة.

وقد رأيتُ بعض الإخوة عمل للعقيدة الواسطية مُلحقًا بالمسائل التي نُصَّ عليها في الكتب الأخرىٰ، ولم تذكر في الواسطية، وكأنَّ مسائل العقيدة محصورة، وهذا ليس صحيحًا؛ لأنك إذا قلت: هذا مُلحق بما جاء في المسائل في كتب العقيدة، ولم يُذكر في الواسطيَّة، كأنَّك تُوهم أنَّ مسائل العقيدة محصورة، وأنَّ من لم يُورد هذه المسائل كلَّها قصَّر في إيراد مسائل العقيدة، وهذا غير صحيح، فأنا لو يُطلب مني كتابةُ العقيدة، سأُدخل الكلام في الليبرالية وفي العلمانية، وأدخل الكلام في الجماعات والأحزاب، وفي المظاهرات،

وسأدخل الكلام في القنوات، كلُّ هذا سأدخله، وأنبِّه علىٰ موقف أهل السنَّة منه، وقد يأتي زمن بعدنا لا تكون فيه هذه الأشياء، فيقولون: إنما ذكر الشيخُ هذه الأشياء؛ لأنَّها كانت في عصره، وقد تجدُ عندهم أحداثًا فيذكرونها، فلا يقال: إن مسائل العقيدة محدودة أو محصورة.

❊ ❊ ❊

هَذِهِ مَقَالَاتٌ وَأفعَالٌ اجتَمَعَ عَلَيهَا المَاضُونَ الأوَّلُونَ مِن أئِمَّةِ الهُدَىٰ، وَبِتَوفِيقِ اللهِ اعتَصَمَ بِهَا التَّابِعُونَ قُدوَةً وَرِضًا، وَجَانَبُوا التَّكَلُّف فِيمَا كُفُوا، فَسُدِّدُوا -بِعَونِ اللهِ- وَوُفِّقُوا، لَم يَرغَبُوا عَن الاتِّبَاعِ فَيُقَصِّرُوا، وَلَم يُجَاوِزُوهُ تَزَيُّدًا فَيَعتَدُوا، فَنَحنُ بِاللهِ وَاثِقُونَ، وَعَلَيهِ مُتَوَكِّلُونَ، وَإِلَيهِ فِي اتِّبَاعِ آثَارِهِم رَاغِبُونَ.

الشرح

هَذَا نقل الإجماع علىٰ ما ذكره من أمور السنة.

وذكر اتباع آثار من سلف من أئمة الدين، وهذا امتثال لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

* * *

فهذا «شرح السنة»، تحرَّيتُ كشفها وَأوضَحتُهَا؛ فَمَن وَفَّقَهُ اللهُ لِلقِيَامِ بِمَا أَبَنتُه مَعَ مَعُونَتِهِ لَهُ بِالقِيَامِ عَلَىٰ أَدَاءِ فَرَائِضِهِ بِالاحتِيَاطِ فِي النَّجَاسَاتِ، وَإِسبَاغِ الطَّهَارَةِ عَلَىٰ الطَّاعَاتِ، وَأَدَاءِ الصَّلَوَاتِ عَلَىٰ الاستِطَاعَاتِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ عَلَىٰ أهلِ الجِدَاتِ، وَالحَجِّ عَلَىٰ أهلِ الجدَة وَالاستِطَاعَاتِ، وَصِيَامِ الشَّهرِ لأهلِ الصِّحَّاتِ، وَخَمسُ صَلَوَاتٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: صَلَاة الوِترِ فِي كُلِّ لَيلَةٍ، وَرَكعَتَا الفَجرِ، وَصَلَاة الفِطرِ وَالنَّحرِ، وَصَلَاة كُسُوفِ الشَّمسِ وَالقَمَرِ إِذَا نَزَلَ، وَصَلَاة الاستِسقَاءِ مَتَىٰ وَجَبَ.

وَاجتِنَابُ المَحَارِمِ، وَالاحتِرَازُ مِنَ النَّمِيمَةِ، وَالكَذِبِ، وَالغِيبَةِ، وَالبَغي بِغَيرِ الحَقِّ، وَأن يُقَالَ عَلَىٰ اللهِ مَا لَا يُعلَمُ، كُلُّ هَذَا كَبَائِرُ مُحَرَّمَاتٌ.

وَالتَّحَرِّي فِي المَكَاسِبِ، وَالمَطَاعِمِ، وَالمَحَارِمِ، وَالمَشَارِبِ، وَالمَلَابِسِ، وَاجتِنَابِ الشَّهَوَاتِ، فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لِرُكُوبِ المُحَرَّمَاتِ؛ فَمَن رَعَىٰ حَولَ الحِمَىٰ؛ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أن يَقَعَ فِي الحِمَىٰ.

فَمَن يُسِّرَ لِهَذَا فَإِنَّهُ مِنَ الدِّينِ عَلَىٰ هُدًىٰ، وَمِنَ الرَّحمَةِ عَلَىٰ رَجَاءٍ.

وَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَىٰ سَبِيلِهِ الأقوَمِ، بِمَنِّهِ الجَزِيلِ الأقدَمِ، وَجَلَالِهِ العَلِيِّ الأكرَمِ.

وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَن قَرَأَ عَلَينَا السَّلَامَ، وَلَا يَنَالُ سَلَامُ اللهِ الضَّالِّينَ.

وَالحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

نُجِزَت الرِّسَالَةُ بِحَمدِ اللهِ وَمَنِّهِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأصحَابِهِ وَأزوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ، وَسَلَّم كَثِيرًا كَثِيرًا.

الشرح

وهذا ختام هذا الشرح، الذي أسأل الله أن يبارك فيه، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم.

وصلِّ اللهم علىٰ محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم أجمعين.

* * *

ملحق بأجوبة على الأسئلة

سؤال (١): بالنِّسبة للحديث الثَّابت عن النَّبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسعَةً وَتِسعِينَ اسمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَن أَحصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[١].

يقول: هل التَّأويل صحيح أن نقول: إنَّ من أسماء الله الكثيرة تسعةً وتسعين، من أحصاها إلىٰ آخر الحديث؟

الجواب: نعم هذا معنىٰ الحديث، معنىٰ هذا الحديث: أنَّ مِن أسماء الله الكثيرة تسعةً وتسعين اسمًا لها هذه الخصوصيَّة؛ أنَّ مَن أحصاهَا دخل الجنَّةَ، ذكر هذا ابن قيِّم الجوزية في «بدائع الفوائد»[٢] تحت قاعدة في صفات الله، ذكر في أثنائها أنَّ هذا هو معنىٰ هذا الحديث وبيَّنه، وأشار إلىٰ حديث ابن مسعود[٣] رضي الله عنه في كتابه المذكور[٤].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب: إنَّ لله مائة اسم إلَّا واحدًا، حديث رقم (٧٣٩٢)، ومسلم، كتاب الذِّكر والدُّعاء والتَّوبة والاستغفار، باب: في أسماء الله تعالىٰ وفضل من أحصاها، حديث رقم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) (١/ ١٦٧ - الكتاب العربي).

(٣) أخرجه أحمد، (٦/ ٢٤٦ تحت رقم ٣٧١٢ - الرسالة)، وابن حبان (٣/ ٢٥٣ تحت رقم ٩٧٢)، والحاكم (١/ ٦٩٠ تحت رقم ١٨٧٧)، ومحلُّ الشاهد منه قوله ﷺ: «أَسأَلُكَ بِكُلِّ اسمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيتَ بِهِ نَفسَكَ، أَو أَنزَلتَهُ في كِتَابِكَ، أَو استَأثَرتَ به في عِلمِ الغَيبِ عِندَكَ...».

(٤) «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٦).

سؤال (٢): في مسألة الجهة؛ قال أهل البدع: أنتم تقولون: إنَّ الَّذين يقولون بأنَّ الله لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال، هذا يدلُّ علىٰ أنَّ الله عدم، فنقول لكم: أين كان قبل هذا، فما جوابكم عن هذه الشبهة؟

الجواب: أن يقال: قد أجاب عن هذا الرسول ﷺ في حديث عمران بن حصين حيث قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**»، وفي رواية: «**ولم يكن شيء قبله**»[(١)].

وفي حديث أبي رزين العقيلي قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربُّنا ﷻ قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «**كان في عماء**»[(٢)].

هذا جواب الرسول ﷺ، هذا الخلق كله خلقه الله، ومنه هذه الجهات، فالله لا تحده هذه الجهات، وهو في العلوِّ المطلق مستوٍ علىٰ عرشه فوق سمواته، ولا يصحُّ أن نقول: إنَّ الله ﷻ في جهة من هذه الجهات، إنَّما الله مستو علىٰ عرشه فوق سمواته، ولمَّا أتىٰ الأشعريون وسألوا رسول الله ﷺ عن أوَّل هذا الأمر؛ يعني هذا الخلق؟ قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره**»، وفي رواية: «**لم يكن شيء**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ﴾، حديث رقم (٣١٩١)، والرواية الثَّانية: في كتاب التوحيد، باب: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، حديث رقم (٧٤١٨).

(٢) أخرجه أحمد (تحت رقم ١٦١٨٨- الرسالة)، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة هود، حديث رقم (٣١٠٩)، وابن ماجه، في الإيمان وفضائل الصحابة، باب: فيما أنكرت الجهمية، حديث رقم (١٨٢)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قبله»، ومعناها تُفسِّره الرِّوايات الأخرىٰ، فالله الأوَّل الَّذي ليس قبله شيء، قالوا له: أين كان الله؟ قال: «كَانَ فِي عَمَاء»، ليس هناك خلق، فنحن نُجيب بهذا الحديث؛ بكلام الرسول ﷺ.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣): هل في توحيد الرُّبوبيَّة النفي والإثبات، كما في توحيد الألوهيَّة وتوحيد الأسماء والصِّفات؟

الجواب: هذا كلامٌ مُجملٌ، نحتاج منه إلىٰ تفصيل، فإذا قصدَ أنَّه في توحيد الرُّبوبيَّة هناك نفيٌ وإثباتٌ، كأن تقول: لا خالق إلَّا الله، ولا رازق إلَّا الله، مثل هذا المعنىٰ نقول: نعم، هذا من النَّفي والإثبات الذي يُثبت به توحيد الرُّبوبية.

وإن كان المراد معنىٰ آخر فأَظهِره نسمعه وننظر ماذا تقصدُ.

وهذه طريقة أهل السنَّة والجماعة في الكلام المُجمل الَّذي يحتمل الحقَّ ويحتمل الباطل، فإنَّهم لا يردُّونه ولا يقبلونه، إنَّما يستفصلون؛ فمثلًا: لمَّا قال أحدهم في رسالة: «إنَّ اللهَ قديمٌ»، قال ابنُ تيمية[1]: ينبغي أن يُستفصَل ماذا يريد بـ(القديم)، فإذا أراد بـ(القديم) المعنىٰ الذي جاء في الحديث؛ أنَّه سبحانه الأوَّل الَّذي ليس قبلَه شيءٌ، قُلنا له: هذا معنىٰ صحيح، ولكن هذا اللَّفظ يُغني عنه هذا اللَّفظ، فإن استعمله بهذا المعنىٰ صحَّ، لكن إن أراد بـ(القديم) معنًىٰ آخر يُفيد تجدُّدًا وحدوثًا أو نحو ذلك من المعاني الباطلة فعندها نقول: لا، هذا

(١) انظر «منهاج السنة» (٢/ ١٢٣- رشاد)، و«الصفدية» (٢/ ٤٧- رشاد).

المعنىٰ باطل تنزَّه الله -سبحانه وتعالىٰ عن ذلك علوًّا كبيرًا-.

وهذه قاعدة أهل السنَّة في المسائل المُجملة؛ أنَّهم لا يردُّونها ولا يقبلونها حتَّىٰ يستفصلُوا.

❊ ❊ ❊

سؤال (٤): قال النبيُّ ﷺ: «خَيرُ النَّاسِ قَرنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»[(١)]. قال: ما معنىٰ «خيرُ النَّاس قرني» في الحديث، وهل هذا يَشمل الصَّحابةَ وغيرَهم؟

الجواب: خيرُ النَّاس: الخيريَّة الشرعيَّة؛ أي: أنَّ هؤلاء مِن أعدَل النَّاس، ومِن أَلزمِهم لاتِّباعي، ومِن أَلزمِهم لِسُنَّتي، فـ(خيرُ الناس قرني)؛ أي: الطبقة التي أنا فيها، (ثمَّ الَّذين يلونهم)؛ أي: الطَّبقة الَّتي تليهم، [واختلف السلف في تعيين مدة القرن فقيل: مائة سنة وهو الأشهر. وحكىٰ الحربي الاختلاف فيه من عشرة إلىٰ مائة وعشرين ثم قال: عندي أن القرن كل أمة هلكت فلم يبقَ منها أحد][(٢)].

وقد يُطلق القرن بمعنىٰ الطبقة، وهي دائرة بين عشرة إلىٰ عشرين سنة عند المحدثين والمؤرخين.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث رقم (٣٦٥١)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذيم يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم (٢٥٣٣)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) «مقدمة فتح الباري- هدي الساري» (ص١٧٢).

فخير النَّاس في هذه الأمَّة أصحابي ثم التابعون ثم تابعوهم، هذا معنىٰ هذا الحديث، فالخيريَّة المراد بها الخيريَّة الشَّرعيَّة الَّتي تقتضي أنَّ صاحبها مُلازم لشرع الله، مُتابعٌ لطاعته ﷻ، مُجتنبٌ لما نهىٰ عنه سبحانه، هذه هي الخيريَّة المقصودة؛ أي: أنَّ هؤلاء هم أكثر أمتي عدلًا، وأكثر أمَّتي طاعةً واتِّباعًا ولزومًا لِمَا أنا عليه، وهؤلاء هم الصَّحابة ثمَّ الَّذين يلونهم ثمَّ الَّذين يلونهم.

والتَّفضيل بالعموم لا يُنافي التَّفضيل بالخُصوص، فمثلًا: الصَّحابة أفضل من التَّابعين علىٰ العموم، لكن الصَّحابةَ فيما بينهم متفاضلون، فأهل بدر ليسوا كغيرهم من الصَّحابة، وأصحاب بيعة الرضوان ليسوا كغيرهم من الصحابة، والمهاجرون غير الأنصار وهكذا، لهم مناقب وفضائل ذكرها الرَّسول ﷺ.

وعليه؛ فالفضيلةُ العامَّة لا تُنافي الفضيلة الخاصَّة، بل والفضيلة الخاصَّة لا تُنافي الفضيلة الفرديَّة، فإنَّه مع كون الصَّحابة أفضل من التابعين، ومع كون المهاجرين أفضل من الأنصار، ومع كون أصحاب بيعة الرضوان أفضل من سائر الأنصار، ومع كون أصحاب بدر أفضل من غيرهم، إلَّا أنَّ أفضل الصَّحابة بالإجماع أبو بكر ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي رضي الله عنهم، ثم هذه الفضيلة لا تتنافىٰ مع فضائل فردية، مثل ما ذكر الرَّسولُ ﷺ: «**أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيدَةَ بنُ الجَرَّاحِ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب: قصة أهل نجران، حديث رقم (٤٣٨٢)، وفي كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب أبي عبيدة، حديث رقم (٣٧٤٤)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي عبيدة، حديث رقم (٢٤١٩)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقوله: «لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيرُ»[١].

وقال: «خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ سَيفٌ مِن سُيُوفِ اللهِ تَعَالَىٰ، سَلَّهُ اللهُ ﷻ عَلَىٰ المُشرِكِينَ»[٢].

ونحو ذلك، فهذه قواعد يذكرها العلماء في باب الفضائل ينبغي الانتباه إليها.

ولو سُئلنَا: مَن أفضلُ التَّابعين؟

فالجواب: جاء في الحديث أنَّه أويس القرني، حتىٰ إنَّ النبيَّ ﷺ طلب من الصَّحابة أن يسألوه الدعاء لهم، فعَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ خَيرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرُوهُ فَليَستَغفِر لَكُم»[٣]. وهم صحابة وهو تابعيٌّ.

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب: غزوة الخندق وهي الأحزاب، حديث رقم (٤١١٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل طلحة والزبير، حديث رقم (٢٤١٥)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٦ تحت رقم ٦٩٧- الراية)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٨٨٦ - شلتوت)، والشاشي في «المسند» (٢/ ٩٣ تحت حديث رقم ٦١٧- العلوم والحكم)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٢٦ تحت حديث رقم ٢٣٨٨- العزازي)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٤٤- العمروي)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وانظر «السلسلة الصحيحة» حديث رقم (١٢٣٧).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب: مِن فَضَائِلِ أُوَيسٍ القَرَنِيِّ، حديث رقم (٢٥٤٢).

سؤال (٥): بالنسبة لقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتلميذه الميموني، هل يخصُّ الصَّحابة، أم لسائر الذين جاءوا بعدهم؟

الجواب: قال أحمد للميموني: «يَا أَبَا الحَسَنِ، إِيَّاكَ أَن تَتَكلَّمَ فِي مَسأَلَةٍ لَيسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ!»[(١)]؛ فإن هذا الإمام إمَّا أن يكون من الصَّحابة، أو من غير الصَّحابة، ولا يكون إمامًا إلَّا وهو متَّبع للصَّحابة.

* * *

سؤال (٦): إذا مات شخص ونعرفُ أنه كافر، هل يجوز لنا أن نقول: هو في النَّار؟

الجواب: أهل السنَّة والجماعة يتجنَّبون الحكم علىٰ المُعيَّن بأنَّه من أهل النَّار، حتىٰ ولو كان كافرًا، يقولون: لأنَّنا لا ندري بما خُتِمَ له، ومِن أهل السنَّة مَن يرىٰ جواز الحُكم عليهم بالنَّار كابن العربي، قرَّر هذا في كتابه «أحكام القرآن»[(٢)].

---

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٢٤٥- التركي)، «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٢٩٦- الرسالة)، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢١/ ٢٩١).

(٢) ذكر ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «أحكام القرآن» (١/ ٥٠): أنَّ كثيرًا من أشياخه كان يقرِّر أنه لا يحكم علىٰ الكافر المعيَّن بأنه من أهل النار، وتعقَّب هذا بأن الصحيح عنده جواز لعنهم بأعيانهم كجواز قتالهم وقتلهم، وبما ورد من لعنه ﷺ لأعيان من الكفار.
قال ابن العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَالَ لِي كَثِيرٌ مِن أَشيَاخِي: إِنَّ الكَافِرَ المُعَيَّنَ لَا يَجُوزُ لَعنُهُ؛ لِأَنَّ عِندَ المُوَافَاةِ لَا تُعلَمُ، وَقَد شَرَطَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي هَذِهِ الآيَةِ فِي إِطلَاقِ اللَّعنَةِ المُوَافَاةَ عَلَىٰ الكُفرِ. وَقَد رُوِيَ عَن النَّبِيِّ ﷺ لَعنُ أَقوَامٍ بِأَعيَانِهِم مِن الكُفَّارِ.
=

وكلامُه في ذلك مُناقَش، فالرَّسول -عليه الصَّلاة والسَّلام- لمَّا دعا علىٰ الكفَّار الذين آذوا المسلمين، ماذا قال الله له؟ قال سبحانه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨]. وهو الرَّسولُ ﷺ،

=

وَفِي «صَحِيحِ مُسلِمٍ» عَن عَائِشَةَ رضي الله عنها: «دَخَلَ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَانِ فَكَلَّمَاهُ بِشَيءٍ فَأَغضَبَاهُ فَلَعَنَهُمَا»؛ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِعِلمِهِ بِمَآلِهِمَا.

وَالصَّحِيحُ عِندِي: جَوَازُ لَعنِهِ لِظَاهِرِ حَالِهِ، كَجَوَازِ قِتَالِهِ وَقَتلِهِ. وَقَد رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ عَمرَو بنَ العَاصِ هَجَانِي، قَد عَلِمَ أَنِّي لَست بِشَاعِرٍ فَالعَنهُ، اللَّهُمَّ وَاهجُهُ عَدَدَ مَا هَجَانِي» فَلَعَنَهُ. وَقَد كَانَ إِلَىٰ الإِسلَامِ وَالدِّينِ وَالإِيمَانِ مَآلُهُ، وَانتَصَفَ بِقَولِهِ: «عَدَدَ مَا هَجَانِي» .. وَلَم يَزِد لِيُعَلِّمَ العَدلَ وَالإِنصَافَ وَالِانتِصَافَ، وَأَضَافَ الهَجوَ إِلَىٰ البَارِي ﷻ فِي بَابِ الجَزَاءِ دُونَ الِابتِدَاءِ بِالوَصفِ لَهُ بِذَلِكَ، كَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الِاستِهزَاءُ وَالمَكرُ وَالكَيدُ، -سُبحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا-.

وَفِي «صَحِيحِ مُسلِمٍ»: «لَعنُ المُؤمِنِ كَقَتلِهِ»، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ ذِمِّيًّا يَجُوزُ إِصغَارُهُ فَكَذَلِكَ لَعنُهُ». اهـ

حديث: «اللهم إن عمرو بن العاص قد هجاني ...» أخرجه الروياني في «مسنده» (١/ ٢٥٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٣٨٥)، من طريق عيسىٰ بن عبد الرحمن عن عدي بن ثابت عن البراء، عن رسول الله ﷺ وذكره.

قال ابن أبي حاتم «علل الحديث» (٢/ ٢٦٢): سألت أبي عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب عن عيسىٰ بن عبد الرحمن السلمي قال: حدثني عدي بن ثابت، عن البراء، عن النبي أنه قال: «اللهم إن فلانًا هجاني وهو يعلم أني لست بشاعر فأهجوه فالعنه عدد ما هجاني».

قال أبي: هذا حديث خطأ إنما يروونه عن عدي عن النبي مرسلًا بلا براء. اهـ

لم ينفرد سهل بن حماد بروايته بذكر البراء، فقد رواه كذلك أحمد بن المفضل الحفري، عن عيسىٰ به، أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار»، فظاهر الإسناد أن الحديث حسن، وتقدم في الأصل أنه قد ورد ما يدل علىٰ نسخ ذلك، بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨].

وفعلًا تاب الله علىٰ بعض هؤلاء الَّذين آذوا المسلمين، والَّذين قنت عليهم الرَّسولﷺ في أوَّل الأمر، فأسلمَ وصلح حاله.

لذلك أهل السنَّة والجماعة يتجنَّبون الحكم علىٰ أحد بعينه أنَّه في النَّار إلَّا بهذا القيد، يقولون: إن خُتم عليه بالكُفر فهو من أهل النَّار، بل حتَّىٰ المسلم الذي يموت في أرض المعركة، يقولون: لا نشهد له بأنَّه شهيد إلَّا إذا خُتم له بالشَّهادة، يعني: لم يأتِ بما يُبطلها، ويحكمون حُكمًا عامًّا، فيقولون: هؤلاء الكفَّار؛ اليهودُ والنصارىٰ في النَّار، والمسلمون في الجنَّة، لكنَّ الحكمَ علىٰ العين وعلىٰ الفرد يقفون فيه؛ لأنَّهم يقولون: لا ندري بما خَتَم الله له، فيأتون بالكلام مقيَّدًا، يقولون: فُلان الكافر إذا خُتم له بالكفر فهو في النَّار.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاللَّعنةُ تجوزُ مُطلَقًا لِمَن لَعَنَهُ الله وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا لَعنَةُ المُعَيَّنِ فَإِن عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ كَافِرًا جَازَت لَعنَتُهُ، وَأَمَّا الفَاسِقُ المعَيَّنُ فَلَا تَنبَغِي لَعنَتُهُ؛ لِنَهيِ النَّبِيِّﷺ أَن يُلعَنَ عَبدُ الله بنُ حِمَارٍ الَّذِي كَانَ يَشرَبُ الخَمرَ[1]، مَعَ أَنَّهُ قَد لَعَنَ شَارِبَ الخَمرِ عُمُومًا مَعَ أَنَّ فِي لَعنَةِ المُعَيَّنِ -إِذَا كَانَ فَاسِقًا أَو دَاعِيًا إِلَىٰ بِدعَةٍ- نِزَاعٌ»[2]. اهـ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب: ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الدين، حديث رقم (٦٧٨٠)، ولفظه: عَن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: أَنَّ رَجُلًا عَلَىٰ عَهدِ النَّبِيِّﷺ كَانَ اسمُهُ عَبدَ الله، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضحِكُ رَسُولَ اللهﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّﷺ قَد جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَومًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ فَقَالَ رَجُلٌ مِن القَومِ: اللَّهُمَّ العَنهُ، مَا أَكثَرَ مَا يُؤتَىٰ بِهِ! فَقَالَ النَّبِيُّﷺ: «لَا تَلعَنُوهُ فَوَالله مَا عَلِمتُ إِنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ».

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥١١)، وانظر منه (٨/ ٣٣٥).

سؤال (٧): هذه أختٌ من تونس تسأل: هل يجوز لها أن تذهب للدِّراسة في المدرسة القرآنيَّة، لتعلُّم علم التَّجويد باستعمال وسائل النَّقل العامَّة المختلطة؟

الجواب: إذا كانت تقصد بالاختلاط أن فيها قسمًا للرِّجال وقسمًا للنِّساء، فالظَّاهر أنَّه لا حرج؛ لأنَّه هذا ليس بسفر، وليست فيه خلوة، أمَّا إذا كانت تقصد بالاختلاط أن يلتصق الرَّجل بالمرأة، ويمتزج الرِّجال بالنِّساء، وتحدُثُ مماسَّةٌ للجسد، فنقول: لا تركبي هذه الوسيلة؛ لأنَّها بهذه الصُّورة ذريعة للحرام، أو فيها أمور من الأمور المحرَّمة، إذن: نحن نقول: ركوب وسائل النَّقل التي للرِّجال وللنِّساء، ولكن الرجالَ في جنب، والنساء في جنب، ولا يحصل التصاق بالأجساد؛ لا مانع منه، وقد كان نساء المسلمين يركبن في القَوافل ويمشين المسافات، ولكن الرجال في حدة، والنساء في حدة، ولم يكن هذا الباب من الاختلاط المحرَّم المذموم، أمَّا إذا كانت القضية فيها التصاق، فنقول: لا؛ ولذلك ورد في الصَّحيح[1] عن السيِّدة عائشة رضي الله عنها أنَّها كانت إذا طافت بالكعبة تطوف في طرف المطاف بحيث إنَّها لا تلتصق بالرِّجال، ولا تكون بينهم؛ لأنَّ هذا لا يجوز.

(١) «صحيح البخاري» كتاب الحج، باب: طواف النساء مع الرجال، حديث رقم (١٦١٨).

سؤال (٨): كيف يحقِّق الإنسان العبوديَّة لله ربِّ العالمين؟

الجواب: يُحقِّق الإنسان العبودية لله ربِّ العالمين بأمرين:

الأمر الأوَّل: أن يَحرص علىٰ إخلاص العبادة لله وحده دون سواه.

الأمر الثاني: أن يَحرص علىٰ المتابعة، فلا يَعبُد الله إلَّا بما شرع، وهذا حقيقة شهادة أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله.

فإذا أخلص الإنسان العبادة لله، وتابع فيها شرع الله، فقد حقَّق العبوديَّة لله ﷻ وإذا أخلص لله ولم يُحقِّق المتابعة فإنه لم يُحقِّق العبودية لله ﷻ، قال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ [الملك:١-٢]، قال الفضيل بن عياض: ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ﴾: «أَخلَصُهُ وَأَصوَبُهُ»؛ قال: «إِنَّ العملَ إِذَا كَانَ خَالِصًا ولَم يَكُن صَوَابًا لَم يُقبَل، وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَم يَكُن خَالِصًا لَم يُقبَل حَتَّىٰ يَكُونَ خَالِصًا صوابًا، وَالخَالِصُ إِذَا كَانَ لِلَّهِ وَالصَّوَابُ إِذَا كَانَ عَلَىٰ السُّنَّةِ»[1].

فإذا أنت فعلتَ هذا حقَّقتَ العبوديَّة لله ﷻ.

* * *

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (ص٥٠-٥١- البشائر)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٥- السعادة)، والثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٣٥٦- إحياء التراث).

سؤال (٩): هل الظَّاهريَّةُ مذهب فقهيٌّ مُعتبرٌ؟

الجواب: الظَّاهريَّة مذهب فقهيٌّ مُعتبر عند أهل العلم، إلَّا في مسائلهم التي بَنوها علىٰ أصولهم المخالفة لِما عليه أهل العلم، وهم يُخالفون أهل العلم في أربعة أمور، فما بنوه من المسائل علىٰ هذه الأمور الأربعة فأهل العلم لا يعتبرونه:

الأمر الأوَّل: أنَّهم ردُّوا القيَاس، فما كان لهم من قول بنَوه علىٰ أساس أصلِهم في ردِّ القيَاس فأهل العلم لا يعتبرون به.

الأمر الثاني: أنَّهم حمَّلوا الاستصحاب فوق ما يحتمل، ومعلوم عند أهل العلم أنَّ محل إعمال الاستصحاب عند عدم وجود النَّص، وهم يَستصحبون؛ أي: يُعملون دليل الاستصحاب حتىٰ مع وجود النَّص.

فمثلًا: مسألة نفي زكاة عروض التِّجارة، أصل الظَّاهرية الَّذي بنَوا عليه هذا القول في نفي زكاة عروض التِّجارة أنَّهم حمَّلوا الاستصحاب ما لم يحتمل، وأعملوه مع وجود الدَّليل؛ قال الله ﷻ: ﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [الذاريات:١٩]، ونحوها من الآيات، فأثبت أنَّ في الأموال صدقةً، ومع وجود هذه العمومات لا يصحُّ أن نستصحب الأصل وهو براءة الذِّمَّة؛ لأنَّنا نقول: مع وجود هذه النُّصوص لا محلَّ لدليل الاستصحاب، فالأصلُ هنا أنَّ الذِّمَّة مشغولةٌ بصدقة المال، لكن هم عكسوا، فقالوا: نستصحب الأصل وهو براءة الذمَّة، فهذا إعمال للاستصحاب في غير محلِّه، وتحميل له لما لا يَحتمل، فأيُّ مسألة لهم بنَوها علىٰ هذا الوجه فهي مردودة.

الأمر الثَّالث: أنَّهم قالوا: الأصل في عقود النَّاس ومعاملاتهم البطلان، خلاف ما عليه الجمهور، فالأصل عند الجمهور في عقود النَّاس ومعاملاتهم؛ الحِلُّ والإباحة، في حين أن الظاهرية عكسوا، فعندهم إذا جاءت صورة من صور التَّعامل لا تُخالف النُّصوص قالوا: لا نقبلها حتىٰ يأتيَ نصٌّ يدلُّ عليها، والجمهور يقولون: نقبلها حتَّىٰ يأتي دليل يدلُّ علىٰ أنَّها لا تجوز.

الأمر الرَّابع: أنَّهم وقَفُوا عند ظاهر اللَّفظ، ولم يعتبروا المراد من اللَّفظ، يعني مثلًا: قال ابن حزم في «المحلَّىٰ»[(١)]: في قول الرسول ﷺ: «**وَالبِكرُ تُستَأذَنُ فِي نَفسِهَا، وَإِذنُهَا صُمَاتُهَا**»[(٢)]. ظاهر لفظ هذا الحديث أنَّ إذن البكر صُماتها، فلو تكلَّمت لم يعدَّ كلامها إذنًا! بينما لو سألنا أيَّ عربيٍّ، وقلنا له: ماذا تفهم من قول الرسول ﷺ: «وَالبِكرُ تُستَأذَنُ فِي نَفسِهَا، وَإِذنُهَا صُمَاتُهَا»، يقول: أنا أفهم أنَّك لا تزوِّجها حتىٰ تَستأذنَها، إمَّا أنَّها تسكت؛ لأنَّها حَيِيَّة، أو تقول لك: أنا موافقة. وابن حزم يقول: لا، لو تكلَّمت كان نطقها غير معتبر، يعني: لو قالت البكر: أنا موافقة، أقبل أن أتزوج بهذا الشاب، يقول ابن حزم: «لا ينعقد بهذا نكاح عليها»، فأَعمَل ظاهرَ اللَّفظ، ولم يُعمل المراد من اللَّفظ، فجمدوا علىٰ الظَّواهر.

فأيُّ مسألة للظَّاهريَّة مبنيَّة علىٰ أصل من هذه الأصول الأربعة فلا اعتبار

---

(١) (٩/ ٥٧ -٥٨- دار الفكر).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب: استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، حديث رقم (١٤٢١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

لهم فيها؛ ولذلك ما خالفوا فيه الإجماع ممَّا يرجع إلىٰ هذه المسائل الأربعة لا اعتبار بمخالفتهم فيه، أمَّا ما عَدَا هذا الأمر من مسائل العلم التي يقولونها، وليست مبنيَّة علىٰ هذا الكلام، فقولهم مُعتبَرٌ، وهم أصحاب مذهب مُعتبر، ويتميَّزون بحرصهم علىٰ اتِّباع الرَّسول ﷺ، وتعظيم أحاديثه ﷺ.

وداود بن عليٍّ كان في زمن الإمام أحمد بن حنبل، وكان العلماء يُثنون علىٰ علمه في الفقه، كما ذكر ذلك الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السير» [(١)]، وكان عبد العزيز بن عبد السلام المشهور بالعزِّ بن عبد السلام يقول: «مَا رَأَيتُ فِي كُتُبِ الإِسلام فِي العِلمِ مِثل «المحلَّىٰ» لابنِ حَزم، وَكِتَاب «المُغنِي» لِلشَّيخِ مُوَفَّق الدِّينِ»[(٢)].

فالمذهب الظَّاهريُّ مذهبٌ فقهيٌّ له قيمتُه وله مكانته إلَّا في هذه المسائل الأربعة؛ ولذلك كان الصَّحيحُ أنَّ خلاف الظَّاهريَّة في المسائل يُعتدُّ به في

---

(١) حيث قال في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٠٥- الرسالة): «نَدرِي بِالضَّرُورَةِ أَنَّ دَاوُدَ كَانَ يُقرِئُ مَذهَبَهُ، وَيُنَاظِرُ عَلَيهِ، وَيُفتِي بِهِ فِي مِثلِ بَغدَادَ، وَكَثرَةِ الأَئِمَّةِ بِهَا وَبِغَيرِهَا، فَلَم نَرَهُم قَامُوا عَلَيهِ، وَلا أَنكَرُوا فَتَاويه وَلا تَدرِيسَهُ، وَلا سَعَوا فِي مَنعِهِ مِن بَثِّهِ، وَبَالحَضرَةِ مِثلُ إِسمَاعِيلَ القَاضِي شَيخِ المَالِكِيَّةِ، وَعُثمَانَ بنِ بَشَّارٍ الأَنمَاطِيِّ شَيخِ الشَّافِعِيَّة، وَالمَرُّوذِيِّ شَيخِ الحَنبَلِيَّةِ، وَابنَي الإِمَامِ أَحمَدَ، وَأَبِي العَبَّاسِ أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ البِرتِيِّ شَيخِ الحَنَفِيَّةِ، وَأَحمَدَ بنِ أَبِي عِمرَانَ القَاضِي، وَمِثلُ عَالِمِ بَغدَادَ إِبرَاهِيمَ الحَربِيِّ. بَل سَكَتُوا لَهُ، حَتَّىٰ لَقَد قَالَ قَاسِمُ بنُ أَصبَغَ: ذَاكَرتُ الطَّبرِيَّ -يَعنِي: ابنَ جَرِيرٍ- وَابنَ سُرَيجٍ، فَقُلتُ لَهُمَا: كِتَابُ ابنِ قُتَيبَةَ فِي الفِقهِ، أَينَ هُوَ عِندَكُمَا؟ قَالَا: لَيسَ بِشَيءٍ، وَلَا كِتَابُ أَبِي عُبَيدٍ، فَإِذَا أَرَدتَ الفِقهَ فَكُتُبُ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدَ، وَنُظَرَائِهِمَا». اهـ

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩٣- الرسالة)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٢٩- الكتب العلمية)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٤- بشار عواد).

الإجماع، إلَّا فيما كان مبناه علىٰ هذه المسائل الأربعة، ونصَّ علىٰ هذه الأخطاء الأربعة للظَّاهرية ابن قيِّم الجوزية في كتابه: «إعلام الموقِّعين»، في المجلد الأوَّل[1].

* * *

سؤال (١٠): هل صحيح أنه إذا نزلت نازلة في بلد ما فإنَّه لا يُفتي في هذه النازلة إلَّا أهل هذه البلد، ولا يجوز أن يُفتيَ فيها غيرهم، وهل صحيح أنَّه لا يُفتِي الأقليَّات الموجودة في بلاد الكفر إلَّا أهل تلك البلاد؛ لأنَّهم أعلم بأحوالِهم وأوضاعِهم وواقعِهم؟

الجواب: هذه العبارة تحتاج مثل ما نقول نحن في مكَّة: سمكرة وتَصليح وضَبط، نقول: الأصل أن يُرجع في المسألة النَّازلة في بلد ما إلىٰ علماء البلد؛ لأنَّهم أعلم بها وأعلم بحال أهل البلد، لكن لا نقول: إنَّه لا تصحُّ فتوىٰ، ولا يصحُّ كلام إلَّا لعالم من أهل هذا البلد في هذه الفتوىٰ؛ لأنَّه قد يكون عالم من خارج هذه البلد نُقلت له الصُّورة كاملةً وصحيحةً، فيستطيع أن يتكلَّم فيها، فإطلاق القول هكذا؛ أنَّه لا يُفتي في نازلة تقعُ لأهل بلد إلَّا عالم أهل البلد، هذا الكلام بهذه الصُّورة غير مقبول، وفيه نظر، أمَّا لو تكلَّم إنسان، وقال: الأصل في المسائل النَّازلة في بلدٍ مَا أن يُرجع لعلماء هذه البلد، لأنَّهم أعلمُ بها، وأعلم بحال أهلها، فكلامُهم مقدَّم علىٰ غيرهم ممَّن لم يَعلم حالهم.

فنقول: هذا الكلام صحيح، فبهذه الطَّريقة نحن لا نَنفِي أن يتكلَّم عالم من

---

(١) (ص٣٣٨- ٣٤٦- عبد الرءوف سعد).

غير البلد في هذه المسألة، بشرط أن يكون هذا العالمُ قد علم حال هذه البلد وحال أهلها، وعلماءُ الجرح والتَّعديل إذا اختلف العلماء في جرح راوٍ أو تعديله، فوجدوا من بينهم عالمًا هو بلديُّ هذا الرَّاوي، قالوا: كلامُه مقدَّم علىٰ كلام غيره؛ لأنه أدرىٰ بحاله[1].

فالمناط علىٰ العلم بحال البلد والنَّازلة الواقعة فيهم، فإذا كان هذا العلم موجودًا عند غيرهم جاز لهم أن يتكلَّموا فيها، وإن كانت نازلةً عند أهل هذه البلد، وكذا بالنِّسبة للأقليَّات أو النَّاس الَّذين يوجدون في بلاد الكفر، فلا نقول: لا يتكلَّم عالم إلَّا ممَّن كان معهم، لا؛ يجوز أن يتكلَّم عالم، بشرط أن يكون عالمًا بحال أهل هذه النَّازلة، وما يتعلَّق بها وشأنهم فيها.

❊ ❊ ❊

سؤال (١١): ما الفرقُ بين المعنىٰ والكيف؟

الجواب: قد بيَّنا فيما سبق أنَّ المعنىٰ: هو دلالة اللَّفظ من حيث اللُّغة بحسَب السِّياق، أمَّا الكيف: فهو بمعنىٰ التَّمثيل والتَّشبيه، فتكييف الصِّفة بمعنىٰ التمثيل والتشبيه، فالاستواء ما معناه؟ معناه: العلوُّ والارتفاعُ، ما كيفيتُّه؟ الله أعلم، فنحنُ نُثبت المعنىٰ ونفوِّض في الكيف.

---

(١) روىٰ الخطيب البغدادي في «الكفاية في علم الرواية» (ص١٠٦- السورقي)، عن حمَّاد بن زيد، أنَّه قال: «أَهلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعرَفُ بِالرَّجُلِ». وأخرج ابنُ أبي حاتم في «مقدِّمة الجرح والتَّعديل» (ص٣٢٠- التُّراث العربي)، عن علي بن الحسين بن الجنيد، قال: «كان أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين يقولان في شيوخ الكوفيِّين: ما يقول ابن نمير فيهم؟».

لكن جاء في بعض كلام الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال في الأسماء والصِّفات: بلا معنىٰ؛ حيث قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنبَلٍ فِي الأَحَادِيثِ الَّتِي تُروَىٰ: «إِنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- يَنزِلُ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنيَا...، وَاللهُ يُرَىٰ...، وَأَنَّهُ يَضَعُ قَدَمَهُ... -وَمَا أَشبَهُ بِذَلِكَ-، نُؤمِنُ بِهَا وَنُصَدِّقُ بِهَا، وَلا كَيفَ وَلا مَعنَىٰ، وَلا نَرُدُّ شَيئًا مِنهَا»[1].

فماذا يريد الإمام أحمد بقوله: بلا معنىٰ؟ يريد بلا تكييف، أو بلا تأويل؛ لأنَّ بعضَهم لا يُثبتُ الصِّفةَ، فيقول مثلًا: اليدُ معناها القدرة والإحاطة، فالإمام أراد أن يقطع الطَّريقَ علىٰ التَّأويل باسم المعنىٰ؛ أي: المعنىٰ الذي يذهب إليه المؤولة، فقال: بلا كيف ولا معنىٰ، فلا يريد بقوله: بلا معنىٰ، نفيَ المعاني، إنَّما يُريد نفيَ التَّأويلات التي تفسَّر بها الصِّفات.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٢): هل أهل السُّنَّة يُثبتون لله المَكان؟

الجواب: أهل السنَّة والجماعة لا يُطلقون علىٰ الله ﷻ اسمًا ولا صفةً لم ترِد في الكتاب والسنَّة، لا يقولون المكان باسم المكان، إنَّما يقولون: الله مستوٍ علىٰ عرشه، فوق سمواته، فهذا فيه إثبات جهة ومكان بهذا المعنىٰ، هم لا يقولون: جهة ومكان، وإنَّما يقولون: الله مستوٍ علىٰ عرشه، فوق سمواته مُبايِنٌ لخلقه، هكذا يقولون، فإذا أردتَ المكان بهذا المعنىٰ، فنقول: نعم، أهل السنَّة والجماعة

---

(١) «إبطال التأويلات» (ص٤٥- النجدي)، و«ذم التأويل» (ص٢٢- البدر)، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٦٣).

يُثبتون لله المكان بهذا المعنىٰ، لا بمعنىٰ المكان المخلوق الذي تعرفه، فهم يقولون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

❊ ❊ ❊

سؤال (١٣): في قصة سبب تصنيف المزني لهذا الكتاب، أي «شرح السنة» للمزني، هل يُفهم منها أن أهل طرابلس كانوا أهل سنَّة؟

الجواب: نعم، والحمد لله كانت السنَّة منتشرةً، وأهل السنَّة منتشرون في المشرق وفي المغرب، الحاصل أنَّ أهل السنَّة كانوا موجودين في كل مكان، والحمد لله.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٤): ذكرتم أنه لا يُشترط في ثبوت الأسماء والصفات لله أكثر من وروده في نصوص الوحيين، ولا يُشترط أن ينصَّ عليه العلماء، قال: وأمس ذكرتم أنَّ (المشرِّعَ) ليس من أسماء الله، وكان إسنادكم في ذلك إلىٰ أنَّ العلماءَ لم ينصُّوا عليه، مع أنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورىٰ:١٣]؟

الجواب: أُعيدُ كلامي: الإخبار عن الله واسعٌ، فلك أن تخبر عن الله بما دلَّت النصوص، فنحن نقول: الله هو المُشرِّع، لكن لا نقول: من أسمائه ومن صفاته: (المُشَرِّعُ)، لم ينصَّ أحدٌ من العلماء بأنَّه المشرِّع، لكن نحن نُخبر عنه في باب الخبر، لا في باب التَّسمية، باب الخبر واسع لا يُشترط أن يكون مقابله

اسمًا أو صفة، فأنت تُخبر عن الله أنَّه موجود، وتُخبر عن الله أنه مُشرِّع، وتُخبر عن الله أنه قديم، لكن لا تقول: إنَّ الله اسمُه قديم، ولا تقول: إنَّ الله اسمه مشرِّع، لم يأت نصٌّ علىٰ هذا، هذا جاء في القرآن من باب الخبر، والقضية نفسها كذلك في الحديث، فما جاء من الصفات منصوصًا عليه في الحديث نُثبته، وما جاء من الصِّفات مُخبرًا عنه في الحديث نُخبر عنه كما أخبرَ الرَّسول ﷺ، فباب الخبر أوسع من باب التَّسمية والوصف.

استشكال آخر: سألني أخ عن كلمة التَّحريف في الأسماء والصِّفات؟

فأقول: التَّحريفُ يكون بالمعنىٰ ويكون باللَّفظ، بالمعنىٰ يعني: بالتَّأويل، وباللَّفظ يعني: يأتي للَّفظ، ويُحرِّفه بلفظ آخر، مثلما قال الله ﷻ لليهود: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [البقرة:٥٨]، قالوا: حنطة، حرَّفوا (حطَّة) إلىٰ (حنطة)، ودخلوا البابَ علىٰ استاههم، وهم يقولون: حِنطة. والمؤولون المحرِّفون للأسماء والصِّفات يُحرِّفون الاسم، ومثال التحريف الصرف؛ أنَّهم لمَّا يَأتون إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، فـ (الله) فاعل مرفوع، وهم يحذفون الضَّمة ويجعلونه بالفتح مفعولًا، فحرَّفوا الآية حتىٰ يتَّسق لهم المعنىٰ الذي يريدون، وممَّا هو قريبٌ من التَّحريف ومن التَّأويل أنهم يأتون بلفظ قريب من اللَّفظ القرآني، فمثلًا في قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣]، يقولون: (ناظرة) يعني: منتظرة، فيجعلون (ناظرة) بمعنىٰ الانتظار، أو يأتون بتركيب قريب، فمثلًا: (استوىٰ)، يقولون: استولىٰ، هذا تأويلٌ، لكن لمَّا أتوا بلفظ قريب من هذا اللَّفظ

فكأنَّهم يقولون: هذا اللفظ هو هذا اللفظ؛ إمَّا من باب النَّحت، وإمَّا من باب أنه يسوغ لغةً الإتيان به، فهذا شبيهٌ بالتحريف اللفظيِّ، وهو في الأصل تأويل للمعنىٰ؛ أي: تحريف معنويٌّ؛ فهناك تحريفٌ صِرف، وهناك تأويلٌ صِرف، وهناك ما هو بين البابين، وكلُّ تحريف لفظيٍّ هو تأويل معنويٌّ، وليس كلُّ تحريف معنويٍّ هو تحريف لفظيٌّ.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٥): ذكرتُم أنَّ بعضَ العلماء قال: يُغني عن ثبوت الحديث كثرةُ تداوله بدون تتبُّع السند، فكيف نجمع بين هذا وبين ما يتداول اليوم بين أئمة المنابر وغيرهم من أحاديث ضعيفة وموضوعة؟

الجواب: هذا مثل ما أشرتُ إليه؛ بابٌ فيه غموضٌ، يحتاج إلىٰ محاضرة، وسأذكر فيه لفتةً سريعةً، وراءها جملة كبيرة من الكلام:

هل طُرق الثبوت هي فقط من حيثُ الأسانيد؟ دَعُونَا نمثِّل في الحياة العادية: رجل يملك أرضًا، ما هو طريق ثبوت ملكيَّته للأرض؟

- الصَّكُّ؛ فإذَا لم يكن عنده صكٌّ لم يملك الأرض.

- الوثيقة؛ فإذا لم يكن عنده وثيقة لم يملكها.

- شهرتُها بين النَّاس، فإذا لم تكن مشتهرة بين النَّاس لم يملكها.

- حيازتها في اليد؛ لأنَّ الحيازة للأرض دليل التملُّك.

كم صار عندنا من طريقة لإثبات التملُّك؟ أربعة، وهكذا في الأحاديث

والروايات، هل طريقتنا في التصحيح والتضعيف هي طريقة واحدة من طرق إثبات النَّصِّ، وهي طريقة الرِّواية فقط؟ هناك طُرق أخرىٰ للثُّبوت غير الرِّواية.

- منها التَّداول بين العلماء.

-ومنها إجماعهم علىٰ النَّص.

-ومنها وجود قرائن تشهد له بغير الرواية؛ ولذلك نُقل عن الإمام أحمد وأبي زرعة شيء نحو هذا؛

[قال مهنا: قال أحمد: الناس كلهم أكفاء إلا الحائك والحجام والكساح. فقيل له: تأخذ بحديث: «كل الناس أكفاء إلا حائكًا أو حجامًا» وأنت تضعفه؟! فقال: إنما نضعف إسناده، ولكن العمل عليه.

وقال مهنا: سألت أحمد عن حديث معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبيِّ ﷺ أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة. قال: ليس بصحيح، والعمل عليه؛ كان عبدالرزاق يقول: معمر عن الزهري مرسلًا][1].

قَالَ أَبُو زُرعَةَ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ حَفصُ بنُ غَيَّاثٍ عَن مُحَمَّدِ بنِ قَيسٍ عَن حَبِيبِ ابن أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ لَا يُجِيزُ نِكَاحًا فِي عَامِ سَنَةٍ يَعنِي مَجَاعَةً. قِيلَ لِأَبِي زُرعَةَ: مَا تَرَىٰ فِي هَذَا؟ قَالَ: هُوَ مُرسَلٌ وَلَكِنَّ عمر أهاب أَن أَرُدَّ قَولَهُ»[2]. اهـ

أقول: الإمام أحمد وأبو زرعة علىٰ الأصل الذي ذكرته لك؛ وراجع كلام

---

(١) «المسوَّدة» (ص٢٧٤).

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٩).

ابن الصلاح حينما عرَّف الحديث الصحيح، فإن أوَّل قضيَّةٍ ذكرها تحت تعريف الحديث الصحيح -تحت التعريف- قال: «فَهَذَا هُوَ الحَدِيثُ الَّذِي يُحكَمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ بِلَا خِلَافٍ بَينَ أَهلِ الحَدِيثِ. وَقَد يَختَلِفُونَ فِي صِحَّةِ بَعضِ الأَحَادِيثِ لِاختِلَافِهِم فِي وُجُودِ هَذِهِ الأَوصَافِ فِيهِ، أَو لِاختِلَافِهِم فِي اشتِرَاطِ بَعضِ هَذِهِ الأَوصَافِ، كَمَا فِي المُرسَلِ، وَمَتَىٰ قَالُوا: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ» فَمَعنَاهُ: أَنَّهُ اتَّصَلَ سَنَدُهُ مَعَ سَائِرِ الأَوصَافِ المَذكُورَةِ، وَلَيسَ مِن شَرطِهِ أَن يَكُونَ مَقطُوعًا بِهِ فِي نَفسِ الأَمرِ، إِذ مِنهُ مَا يَنفَرِدُ بِرِوَايَتِهِ عَدلٌ وَاحِدٌ، وَلَيسَ مِنَ الأَخبَارِ الَّتِي أَجمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَىٰ تَلَقِّيهَا بِالقَبُولِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا فِي حَدِيثٍ: «إِنَّهُ غَيرُ صَحِيحٍ» فَلَيسَ ذَلِكَ قَطعًا بِأَنَّهُ كَذِبٌ فِي نَفسِ الأَمرِ، إِذ قَد يَكُونُ صِدقًا فِي نَفسِ الأَمرِ، وَإِنَّمَا المُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَم يَصِحَّ إِسنَادُهُ عَلَىٰ الشَّرطِ المَذكُورِ، وَاللهُ أَعلَمُ»[1].

فنبَّه علىٰ أنَّ هذا الحكم بالصحة هو فقط مِن جهة الرِّواية والأسانيد، وإلَّا فهناك طُرق أخرىٰ للتَّصحيح خارجة عن طرق الرِّواية، والفقهاء ممَّن يتوسَّع في هذه الطُّرق، والمشكلة حاصلة عندنا اليوم ممَّن جعل منافرةً ومعاداةً بين طريق المحدِّثين وطريق الفقهاء، فنشأ عندنا طلبة علم يرون أنَّ الفقهاء في وادٍ والمحدِّثين في وادٍ آخر، وأنَّ الفقهاء يُورِدُونَ الأحاديث الضَّعيفة، فكيف يستدلُّون بها! والواقع أنَّها ضعيفةٌ علىٰ طريقة المحدِّثين في الرِّواية، لكنَّها صحيحةٌ بطرق أخرىٰ ينبغي النَّظر فيها، وهذا الباب جهله الَّذين تكلَّموا في

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٣-١٤- عتر).

منهج المتقدِّمين والمتأخِّرين، وجهله الذين يطعنون علىٰ الفقهاء، وجهله الَّذين لم يفقهوا كلام أهل الحديث، وهناك كتابات متناثرة لأهل العلم في هذا الباب ممكن يُلقىٰ بها محاضرة[1].

❊ ❊ ❊

سؤال (١٦): ما الفرق بين الإرادة والمشيئة؟

الجواب: مِن أهل العلم مَن لا يُفرِّق بين الإرادة والمشيئة، ويقول: هما شيء واحد، ومن أهل العلم مَن يقول: الإرادةُ هي ما تعلَّق بالأمور الكونيَّة العامَّة، والمشيئة ما تعلَّق بأمور الخلق الَّذين لهم مشيئات، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٧): ما معنىٰ قاعدة: لازم القول ليس بقول؟

الجواب: العلماء -رحمهم الله- يقولون: لازم القول ليس بلازم، وهذه الكلمة جاءت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في المعنىٰ، حيث قال: «لا يُنسب لساكت قول»؛ فإن المفهوم في حكم المسكوت عنه، والله أعلم.

يعني: أحيانًا يتكلَّم الإنسان بكلام لا ينتبه لمَا يترتَّب عليه من لوازم، ولو سألته عن هذه اللَّوازم لردَّها؛ ولذلك يقولون: لازمُ القول ليس بلازم، يعني: أنَّك لمَّا تُحاكم عبارة المخلوق غير المعصوم حاكمه علىٰ ظاهر اللَّفظ في عباراته، أمَّا القرآن والسنَّة فلوازم ألفاظهما مرادة؛ لأنَّ الله حكيم عليم لطيف خبير، والرَّسولُ ﷺ أوتي جوامع الكلم، فالقرآن له منطوقٌ وله مفهومٌ، وله

(١) انظر: «مباحث في علوم الحديث» لمحمد بازمول (ص٥٧-٦٥)، دار الميراث النبوي.

إشارةٌ وله ظاهرٌ وله باطنٌ، فكلام الله يُفهم من جميع الوجوه؛ لأنَّه كلام من الحكيم العليم، اللَّطيف الخبير، أمَّا البشر فإنَّه قد يقول الكلام ولا ينتبه لمفهومه أو لمَا يترتَّب عليه؛ فلذلك يقول العلماء: لازم الكلام ليس بلازم في كلام العلماء، ولازم في كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٨): هل ورد نصٌّ يدلُّ علىٰ زيادة: مستوٍ بذاته؟

الجواب: كلمة: «بذاته»، يريد بها إثبات أنه استواء حقيقي علىٰ الوجه اللائق به ﷻ، فلا تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تحريف، فهو يوردها ردًّا لمن ينفي حقيقة الاستواء.

وإنما أنكر العلماء زيادتها في نحو: «وهو معنا بذاته»، فهذا كلام الحلوليَّة؛ فإنَّ كتب العقيدة مُطبقة علىٰ الاقتصار علىٰ قوله: مستوٍ فوق عرشه، وهو مع خلقه بعلمه، ولا يذكرون كلمة: بذاته.

❊ ❊ ❊

سؤال (١٩): شيخنا الفاضل؛ قلتم بأنَّ مَن أراد أن يفعلَ شيئًا إرادة جازمةً يؤجر عليه ولو لم يفعل، وكذلك إذا أراد إرادة جازمةً فعل سيِّئة يُكتب له سيِّئة، فكيف يُجمع بين هذا وبين قول الرَّسول ﷺ: «وَمَن هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَم يَعمَلهَا، لَم تُكتَب، وَإِن عَمِلَهَا كُتِبَت»[1]. أو كما قال ﷺ؟

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بَابُ: إِذَا هَمَّ العَبدُ بِحَسَنَةٍ كُتِبَت، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَم تُكتَب، حديث رقم (١٣٠).

الجواب: معنىٰ: «إذا همَّ العبدُ بالحسنة ولم يَفعلها؛ كُتبت له حسنة، وإذا همَّ العبدُ بالسَّيِّئة ولم يفعلها؛ كُتبت له حسنة»، المراد بالهمِّ هنا هذه الإرادة الجازمة، وذلك أنَّ وقوع الفعل من ابن آدم يمرُّ بعدَّة مراحل، فهو أوَّلًا يأتي خاطرة ثمَّ فكرة ثمَّ إرادة ثمَّ إرادة جازمة، الإرادة الجازمة لا يتخلَّف عنها الفعل إلَّا لمانع خارج عنه، فمثلًا: إنسانٌ سمع أنَّ وراءَه نساءً يتكلَّمنَ، المفترض أن يغضَّ بصرَه ويمضيَ ولا ينظر، فأراد إرادةً جازمةً أن ينظر فالتفتَ لينظر، فلمَّا التفت لينظر وجد هناك جدارًا أو حاجزًا يمنعُه من رؤية النِّساء، فهذا حصلت منه إرادة جازمة للفعل تخلَّف عنها الفعلُ بسبب وجود حاجز خارج عن إرادته، فهذا يأثمُ، كقصَّة الثلاثة نفر الذين انطبقت عليهم الصَّخرة، قَالَ أحدهم: «اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي ابنَةُ عَمٍّ، مِن أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَنِّي رَاوَدتُهَا عَن نَفسِهَا فَأَبَت، إِلَّا أَن آتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَطَلَبتُهَا حَتَّىٰ قَدَرتُ، فَأَتَيتُهَا بِهَا فَدَفَعتُهَا إِلَيهَا، فَأَمكَنَتنِي مِن نَفسِهَا، فَلَمَّا قَعَدتُ بَينَ رِجلَيهَا، فَقَالَت: اتَّقِ اللهَ وَلا تَفُضَّ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمتُ وَتَرَكتُ المِائَةَ دِينَارٍ»[1].

فهذه إرادةٌ جازمةٌ، منع مانع من حصول الفعل وهو خوف الله، فهذا يُكتب له حسنة؛ لأنه امتنع من هذا لأمر حسن، أمَّا لو امتنع لأمر خارج عن إرادته ليس من معنىٰ حَسن فإنَّه ستُكتب له سيِّئة، فمعنىٰ قوله ﷺ: «إذا همَّ العبد»؛ أي: أراد

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، حديث رقم (٣٤٦٥)، ومسلم، كتاب الرقاق، باب: قِصَّةِ أَصحَابِ الغَارِ الثَّلَاثَةِ وَالتَّوَسُّلِ بِصَالِحِ الأَعمَالِ، حديث رقم (٢٧٤٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

إرادة جازمة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾، هذا الهم، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، هذا المانع.

فالهمُّ هنا بمعنىٰ الإرادة الجازمة، وبهذا فسَّره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوىٰ[1]. عندما شرح هذا الحديث بيَّن أنَّ المراد بالهمِّ في هذا الحديث: هو الإرادة الجازمة التي لا يتخلَّف عنها الفعلُ إلَّا لمانع خارج عن صاحب هذه الإرادة، فأنت تفسِّر الحديث بما ذكره شيخ الإسلام؛ مِن أنَّ المرادَ بالهمِّ هو الإرادة الجازمة التي لا يتخلَّف عنها الفعل، وإلَّا فلو كان المعنىٰ كما تُريد لكان لك أجر بمجرد خاطرة؛ لو خطرت معصية ومرَّت فلك أجر، ولو خطرت حسنة فلك أجر، أو بمجرد فكرة أو إرادة عابرة، لكن العلماء قالوا: المراد الإرادة الجازمة.

وعلىٰ هذا النسق ما جاء عن أبي كبشة الأنماري ﷺ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ هَذِهِ الأُمَّةِ مَثَلُ أَربَعَةِ نَفَرٍ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا وَعِلمًا، فَهُوَ يَعمَلُ بِهِ فِي مَالِهِ يُنفِقُهُ فِي حَقِّهِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ عِلمًا وَلَم يُؤتِهِ مَالًا، فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لِي مِثلُ مَالِ هَذَا، عَمِلتُ فِيهِ مِثلَ الَّذِي يَعمَلُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَهُمَا فِي الأَجرِ سَوَاءٌ.

وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا وَلَم يُؤتِهِ عِلمًا، فَهُوَ يَخبِطُ فِيهِ يُنفِقُهُ فِي غَيرِ حَقِّهِ، وَرَجُلٌ

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٧٣٥ وما بعدها).

لَم يُؤتِهِ الله مَالًا وَلَا عِلمًا، فَهُوَ يَقُولُ: لَو كَانَ لِي مَالٌ مِثلُ هَذَا، عَمِلتُ فِيهِ مِثلَ الَّذِي يَعمَلُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: فَهُمَا فِي الوِزرِ سَوَاءٌ»[1].

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٠): كيف يكون التَّفويض الصَّحيح كما كان عليه بعض السلف؟

الجواب: التفويض الصَّحيح هو التفويض في الكيف لا في المعنىٰ، فالسَّلف يُفوِّضون في الكيف ولا يُفوِّضون في المعنىٰ، بينما الأشاعرة ومَن تبعهم من أهل البدع يُفوِّضون في المعنىٰ ويُفوضون في الكيف، وهذا التفويض بهذه الصورة تعطيل، وليس بتنزيه لله ﷻ.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢١): إذا قلنا: إنَّ الملائكة يحومون حولَ العَرش، ألَا نكون قد أثبتنا لله حدًّا؟

الجواب: نحن نقول: حول العرش، والله مستوٍ علىٰ عرشه، مِن أين لك أنَّ العرش مُحيط بالله؟ أنت تثبت أشياءَ من ذهنك، نحن نقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، بمعنىٰ: علا وارتفع، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡۚ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَقِيلَ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر:٧٥]، ما قال: حافِّين حول الله، فمن أين لك أنَّ العرش محيط

---

(١) أخرجه أحمد (٢٩/ ٥٥٢ تحت رقم ١٨٠٢٤ - الرسالة)، والترمذي، أبواب الزهد، باب: مَا جَاءَ مَثَلُ الدُّنيَا مَثَلُ أَربَعَةِ نَفَرٍ، حديث رقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب: النية، حديث رقم (٤٢٢٨)، قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وقال الألباني: صحيح. «صحيح سنن ابن ماجه» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧)، وحسَّنه محقِّقو المسند.

بالله، فأنت صرتَ تثبت لوازم المخلوقين، ونحن نقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

* * *

سؤال (٢٢): هل مَن يقرأ سورة الإخلاص له أجر قراءة ثلث القرآن؟

الجواب: معنىٰ الحديث أن من قرأ سورة الإخلاص عدل قراءة ثلث القرآن من حيث معانيه، وليس في الأجر؛ لأن مَن قرأ عشرة أجزاء كان له بكلِّ حرف حسنةٌ، والحسنة بعشر أمثالها، فلا يتساوىٰ أجره مع أجر من قرأ سورة الإخلاص، وإنَّما أراد الرَّسول ﷺ عدل الثُّلث في المعنىٰ؛ مثلما جاء عن جُوَيرِيَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِن عِندِهَا بُكرَةً حِينَ صَلَّىٰ الصُّبحَ، وَهِيَ فِي مَسجِدِهَا، ثُمَّ رَجَعَ بَعدَ أَن أَضحَىٰ، وَهِيَ جَالِسَةٌ، فَقَالَ: «مَا زِلتِ عَلَىٰ الحَالِ الَّتِي فَارَقتُكِ عَلَيهَا؟» قَالَت: نَعَم، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَد قُلتُ بَعدَكِ أَربَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَو وُزِنَت بِمَا قُلتِ مُنذُ اليَومِ لَوَزَنَتهُنَّ: سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ، عَدَدَ خَلقِهِ وَرِضَا نَفسِهِ وَزِنَةَ عَرشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»[1]؛ أي: كلُّ ما تضمَّنه مجلسكِ ذلك من معاني التَّنزيه والتَّسبيح لله ﷻ تعدله هذه الكلمة، لا من حيث الأجر؛ فإنَّ الأمَّة مُجمعة علىٰ أنَّ الرَّجُل لو قال باللَّفظ: (سبحان الله ترليون)، لم تُكتب له إلَّا تسبيحة واحدة، وبهذا استدلَّ العلماء علىٰ أنَّ الرَّجل لو قال لزوجته: أنت طالقٌ ثلاثًا، لم يكن طلَّقها إلَّا طلقة واحدة، حتَّىٰ يُكرِّر: طالق، طالق، طالق.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذِّكرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوبَةِ وَالِاستِغفَارِ، باب: التَّسبِيحِ أَوَّلَ النَّهَارِ وَعِندَ النَّومِ، حديث رقم (٢٧٢٦).

سؤال (٢٣): وردت كثيرٌ من الأسئلة علىٰ مسألة الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم، وهل أنَّ الحديث القدسي المعنىٰ واللفظ من الله ﷻ، أم أن المعنىٰ من الله ﷻ واللفظ من النبيِّ ﷺ؟

الجواب: أرجح الأقوال أنَّ الحديث القدسيَّ لفظُه ومعناه من عند الله، ولكنَّه ليس بقرآن، فهو ليس مجموعًا بين دفَّتَي المصحف، وليس متعبَّدًا بتلاوته، ولا يُشترط في ثبوته ما يُشترط في ثبوت القرآن، وليس بمُعجز، ومن الأحاديث القدسيَّة ما صحَّ سندُها، ومنها ما لم يصحَّ سندُها، هذا أرجحُ الأقوال؛ لأنَّه ظاهر اللَّفظ؛ فإنَّ الرَّسولَ ﷺ يقولُ: قال الله تعالىٰ؛ ويذكرُه، والصَّحابيُّ يُعبِّر عن هذا فيقول: قال الرَّسولُ ﷺ فيمَا يرويه عن رَبِّه؛ فإنَّ ظاهرَ هذا اللَّفظِ أنَّ هذا الَّذي يوردُه بعد هذا هو من كلام الله لفظًا ومعنًىٰ، ونفرِّق بينَه وبين القرآن بما ذكرنا.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٤): إذَا عُرِّف الإيمان بأنَّه نطقٌ باللِّسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح، فأين يكون عمل القلب؟

الجواب: أهل السُّنَّة والجماعة يُعبِّرون عن الإيمان بقولهم تارةً: الإيمان قول وعمل، ويَعنون بالقول؛ قول اللِّسان وقول القلب، وبالعمل عمل القلب والجوارح، وتارة يقولون: قول باللسان واعتقاد بالجَنان وعمل بالجوارح، ويُدخلون في الاعتقاد الذي بالجنان عمل القلب، والقضية يعني مجرَّد اصطلاح ولفظ، وإلَّا فإنَّ أعمال القلوب داخلة في الإيمان، وقد تكلَّم في أعمال القلوب وأنواعها ابن تيميَّة في رسالة اسمُها: «التُّحفة العراقيَّة في

الأعمال القلبية»[١]. وهي مفيدة جدًّا.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٥): ذكر فضيلتُكم في حديث النَّبيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ»[٢]. أنَّ هذه الكلمات شرعيَّة وكونيَّة، فكيف نجمع بين هذا القول والقول أنَّ التَّعوُّذ لا يكون بمخلوق، وكلمات الله الكونية مخلوقة؟

الجواب: أستغفر الله، أستغفر الله، نحن قلنا هذا؟! هل تعتقد أنَّ كلمات الله الكونيَّة مخلوقة؟! لا، كلام الله كلُّه غير مخلوق، فهو صفة من صفاته، منه هذا الذي أنزله لنَا؛ وهو الَّذي قلنا عنه أنَّه الكلام الشَّرعيُّ، ومنه كلامه الكوني، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]. فكلام الله علىٰ أيِّ وجه هو غيرُ مخلوق، بل هو صفةٌ من صفاته، فكلامه الكوني غير مخلوق؛ وهو الذي يخلق الكون ويُدبِّره سبحانه، وكل يوم هو في شأن ﷻ؛ لأنه صفة من صفاته غير مخلوق، ولكن أهل العلم يُفرِّقون بين هذا الكلام والقرآن، ويقولون: هذا كلام تشريعيٌّ وهذا كلام كونيٌّ، وإلَّا فكلُّ كلامه ﷻ غير مخلوق.

❊ ❊ ❊

---

(١) وهي مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، وطُبعت أيضًا محقَّقة بتحقيق ودراسة: د/ يحيي بن محمد بن عبد الله الهنيدي، نشرتها مكتبة الرشد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

(٢) سبق تخريجه.

سؤال (٢٦): «دَائِمَاتٌ أَزلِيَّاتٌ، وليست بمُحدَثَات فَتَبيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد»، ما معنىٰ هذا الكلام؟

الجواب: يعني كلام الله ليس بمحدث، يعني ليس بمخلوق، لو كان مخلوقًا لَباد، فكلامه ﷻ ليس بمخلوق، بل هو صفة من صفاته، لو كان محدثًا مخلوقًا فإنَّه يلحقُه أن يُباد وأن يُزال؛ ولذلك لم يَرِد أنَّ القرآن يُباد ويُزال، ولكن جاء أنَّ الله يرفعُه من المصاحف، منه بدأَ وإليه يعودُ، فالمصنِّف يقول: «وَكَلِمَاتُ الله، وَقُدرَةُ الله، وَنَعتُهُ وَصِفَاتُهُ، كَامِلَاتٌ غَيرُ مَخلُوقَاتٍ، دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيسَت بِمُحدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد»، فكلمات الله دائمات أزليَّات لا آخر لها، وصفاته ﷻ لا تبيد وليست بمحدثة.

لو قال لنا قائل: وصف الله القرآنَ بأنَّه مُحدث! قال العلماء: (محدث)؛ أي: في سماعكم له، وفي سماع الرَّسول ﷺ له، هذا معنىٰ المُحدَث، لا أنَّه هو كلامٌ محدَثٌ، هذا معنىٰ كلام المصنِّف، وهو يريد الرَّدَّ علىٰ المعتزلة الذين يقولون: إنَّ كلام القرآن مخلوق.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٧): إذا قلنا إنَّ الكلام المراد به ما فيه حركةُ اللِّسان والشَّفتين، فيلزم منه إثبات اللسان والشَّفتين لله ﷻ؟

الجواب: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله! أُعيد: القاعدةُ في إثبات الأسماء والصِّفات أنَّنا نُثبتها لله علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله من غير تشبيه ولا تَحريف، ولا تعطيل ولا تكييف، فنحن نُثبتها من غير تشبيه، أنت حينما تقولُ: إنَّ الكلام

لا بدَّ فيه من شفتين ولسان، فأنت تقيس كلام الله بكلام البشر، والله ﷻ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١]، فنحن نعيد ونزيد ونقول: حينما نُثبت الصِّفة لله ﷻ، نُثبتُها علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله، من غير تَشبيهٍ ولا تحريفٍ، ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ، فلمَّا نقول: إنَّ من صفات الله أنَّه يتكلَّم كما شاءَ بما شاءَ، وأنَّ من كلامه هذا القرآنَ المنزَّلَ، فنحن نثبت له صفة الكلام علىٰ الوجه اللَّائق بجلاله، ونعلم أنَّ الكلامَ معناه: ألفاظ ومعان، فإذا كُتب كان هذه الحروف المكتوبة، فنقول: هذا كلام الله، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فهذا كلام الله، هل جاء في هذا الكلام إثبات شفة أو إثبات أسنان أو إثبات لسان؟! فلمَّا نقول: إنَّه لا بدَّ من شفاه ولسان؛ فمعناه أنَّنا نَقيس كلام الله بكلام المخلوقين، إذن أنت ما فهمت القاعدة، فأعد سماع هذه المحاضرة والمحاضرة الأولىٰ حتىٰ تضبط هذه القاعدة.

ولمَّا نُثبت لله السَّمع، هل معناه أنَّ له أذنًا مثل آذاننا؟!

أو لمَّا نثبتُ البصر، هل معناه أنَّ له بصرًا مثل بصرنا؟!

نقول: الله أعلم، نثبت البصر ونثبت السَّمع، ولا نُمثِّل ولا نُشبِّه ولا نُكيِّف، ونقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

وإذا كنَّا نقول: إنَّ مِن مخلوقات الله ما يعجز الذِّهن عن تخيُّلها، فما بالكم بالله، الله ﷻ، أخبرنا أنَّ له عينًا فأثبتنا له عينًا، والرَّسول ﷺ أخبرنا أنَّ اللهَ له

عينان، قال ﷺ: «وَإِنَّ رَبَّكُم لَيسَ بِأَعوَرَ»[١]. فتُثبت لله عينين، هل العين فيها جفون أو رموش أو حواجب؟! هل أخبرنا اللهُ بهذا؟! ونحن لمَّا نسأل عن هذا، ونتكلَّم عن هذا، معناه أنَّنا نقيسُ اللهَ بمخلوقاته، واللهُ ﷻ علَّمنا أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٨): هل الكفَّار يَمرُّون علىٰ الصِّراط؟

الجواب: ظاهر النُّصوص أنَّ الخلق كلُّهم سيمرُّون علىٰ الصِّراط، أمَّا الكفَّار فتأخذهم الكلاليب، وتُسقطهم في قَعر جهنَّم.

❊ ❊ ❊

سؤال (٢٩): ذكرتُم أنَّ التَّثبيت في القبر هو في الحياة الدنيا، أليس هذا التثبيت هو عند استقرار الموت؟

الجواب: التثبيت في قوله تعالىٰ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٧]، عند الفتنة التي تحصل في القبر حينما يُسأل: من ربُّك؟ وما دينك؟ ومن رسولك؟ والقبر في الحياة الدنيا[٢].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب: ذكر الدَّجال، حديث رقم (٤٤٠٢)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط السَّاعة، باب: ذِكرِ الدَّجَّالِ وصفته وما معه، حديث رقم (٢٩٣٣)، عن أنس ابن مالك ﷺ.

(٢) هذا أحد القولين في الآية، قال في «زاد المسير في علم التفسير» (٢/ ٥١٢): «قوله تعالىٰ: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ فيه قولان: أحدهما: أن الحياة الدنيا: زمان الحياة علىٰ =

وهو أول منازل الآخرة.

يقول ابن قيِّم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرُّوح لَهَا بِالبدنِ خَمسَة أَنوَاع من التَّعَلُّق مُتَغَايِرَة الأَحكَام:

أَحدهَا: تعلقهَا بِهِ فِي بطن الأُم جَنِينًا.

الثَّانِي: تعلقهَا بِهِ بعد خُرُوجه إِلَىٰ وَجه الأَرض الروح.

الثَّالِث: تعلقهَا بِهِ فِي حَال النَّوم فلهَا بِهِ تعلق من وَجه ومفارقة من وَجه.

الرَّابِع: تعلقهَا بِهِ فِي البرزخ؛ فَإِنَّهَا وَإِن فارقته وتجردت عَنهُ؛ فَإِنَّهَا لم تُفَارِقهُ فراقًا كليًّا بِحَيثُ لَا يبقىٰ لَهَا التِفَات إِلَيهِ أَلبَتَّةَ.

الخَامِس: تعلقهَا بِهِ يَوم بعث الأجساد، وَهُوَ أكمل أَنوَاع تعلقهَا بِالبدنِ، وَلَا نِسبَة لما قبله من أَنوَاع التَّعَلُّق إِلَيهِ؛ إِذ تعلق لَا يقبل البدن مَعَه موتًا وَلَا نومًا وَلَا فَسَادًا»[1]. اهـ

فالتَّعلُّقات الأربعة الأولىٰ قبل بعث الأجساد.

وفي كلِّ عالم للرُّوح تعلُّق بالبدن يختلف عنها في العالم الآخر، فمثلًا في الدُّنيا الرُّوح تَبَعُ الجسد، في القبر الجسدُ تَبعُ الرُّوح، في الآخرة تكونان سويًّا،

=

وجه الأرض، والآخرةُ: زمان المساءلة في القبر، وإلىٰ هذا المعنىٰ ذهب البراء بن عازب، وفيه أحاديث تعضده. والثاني: أن الحياة الدنيا: زمن السؤال في القبر، والآخرةُ: السؤال في القيامة، وإلىٰ هذا المعنىٰ ذهب طاوس، وقتادة». اهـ

(١) «الروح» (ص٤٣-٤٤- الكتب العلمية).

أمَّا في عالم الذَّر، فالله أعلم كيف كان الحال.

فالحاصل: أنَّ الإنسانَ يمرُّ بهذه العوالم، وأوَّل عالم من عوالم الآخرة الَّذي يكون فيه الجسد تابعًا للرُّوح، والرُّوح هي الأصل، هذا العالم هو الذي يقع فيه الفتنة والسُّؤال، أمَّا عند الموت فقد يموت المؤمن فجأةً، قد يموتُ ولا ينطق بالشَّهادة، هذا ليس محل موضع التثبيت، موضع التثبيت هو موضع السُّؤال؛ ولذلك جاء في حديث عُثمَانَ بنِ عَفَّانَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِن دَفنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيهِ، فَقَالَ: «**استَغفِرُوا لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسأَلُ**»(١).

وهذا نصٌّ في المسألة، فإن التثبيت حال السؤال في القبر، وهو بالنسبة لنا في الحياة الدنيا، وبالنسبة للميت أول منازل الآخرة، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٠): الكلام إنَّما يضاف إلىٰ من قاله مبتدئًا، كيف نفهم القاعدة علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٤٠]؟

الجواب: هذه القاعدة قد نصَّ عليها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الواسطية» وغيرها، ولو أكملتَ كلامه؛ لعلمتَ الجواب، فشيخ الإسلام يقول:

---

(١) أخرجه أبو دواد، كتاب الجنائز، باب: الِاستِغفَارِ عِندَ القَبرِ لِلمَيِّتِ فِي وَقتِ الِانصِرَافِ، حديث رقم (٣٢٢١)، والحاكم (١/ ٥٢٦ حديث رقم ١٣٧٢- عطا)، وقال: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ علىٰ شرط الإسناد»، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، والألبانيُّ في «أحكام الجنائز» (١/ ١٥٦ ط/ الرابعة).

«فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَىٰ مَن قَالَهُ مُبتَدِئًا، لَا إِلَىٰ مَن قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا»[1]. اهـ

فلا يُنسبُ القرآنُ إلىٰ جبريل عليه السلام؛ لأنَّه إنَّما هو مرسَل به، والذي ابتدأ الكلام ومنه بدأ الكلام هو الله، فالكلام كلام الله، وهذه فائدة قولنا: القرآن كلام الله، منه بدأ؛ يعني: لا يُنسب إلىٰ غيره، إنَّما يُنسبُ له، فلا يُنسب إلىٰ الرَّسول وهو جبريل عليه السلام، ولا يُنسب إلىٰ محمد ﷺ؛ لأنه لم يَبتدِئ منه الكلام، هذا معنىٰ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وعليه؛ فالآية تصدِّق كلامه، فإنَّ الله تعالىٰ لمَّا نسب القرآن إلىٰ جبريل عليه السلام قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾؛ أي: هو الذي يبلِّغه؛ ولذلك وصفه بالرِّسالة؛ وصفه بأنه رسول؛ أي: يبلِّغ، وإلَّا فما معنىٰ وصفه بالرِّسالة، أُرسل بماذا؟ هذا موضوع رسالته وهو هذا القول ليبلِّغه، فالآية علىٰ المعنىٰ الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

* * *

سؤال (٣١): هل أجساد بني آدم توزن كذلك، وهل للميزان لسانٌ؟

الجواب: لم يرد في الحديث أنَّ أجساد بني آدم كلهم توزن، إنَّما الذي وردَ أنَّ الأعمال توزن.

---

(١) «العقيدة الواسطية» (ص٩٠ أضواء السَّلف، ط/الثانية)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٤٤ و٤٠١).

عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحمَنِ: سُبحَانَ اللهِ العَظِيمِ، سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ»(١).

والصحائف توزن، كما في حديث البطاقة.

عن عَبد الله بنَ عَمرِو بنِ العَاصِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَستَخلِصُ رَجُلًا مِن أُمَّتِي عَلَىٰ رُءُوسِ الخَلَائِقِ يَومَ القِيَامَةِ، فَيَنشُرُ عَلَيهِ تِسعَةً وَتِسعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَتُنكِرُ مِن هَذَا شَيئًا؟ أَظَلَمَتكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ قَالَ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَلَكَ عُذرٌ، أَو حَسَنَةٌ؟ فَيُبهَتُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَىٰ، إِنَّ لَكَ عِندَنَا حَسَنَةً وَاحِدَةً، لَا ظُلمَ اليَومَ عَلَيكَ، فَتُخرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ، فِيهَا: أَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: أَحضِرُوهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تُظلَمُ»، قَالَ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ»، قَالَ: «فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، وَلَا يَثقُلُ شَيءٌ بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»(٢).

وقد جاء عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﷺ، عَن رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأتِي الرَّجُلُ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: فضل التسبيح، حديث رقم (٦٤٠٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء، حديث رقم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣- الميمنية)، (١١/ ٥٧١، حديث رقم ٦٩٩٤- الرسالة)، «سنن الترمذي» في أبواب الإيمان، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَن يَمُوتُ وَهُوَ يَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، حديث رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه في كتاب الزهد، بَابُ: مَا يُرجَىٰ مِن رَحمَةِ اللهِ يَومَ القِيَامَةِ، تحت رقم (٤٣٠٠)، والحديث صححه الألباني، وصححه الأرناؤوط في تحقيقه لـ«سنن ابن ماجه»، وقال محققو المسند: «إسناده قوي». اهـ

العَظِيمُ السَّمِينُ يومَ القِيَامَةِ، لاَ يَزِنُ عِندَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، وَقَالَ: اقرَءُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]»[١]. ودلالته محتملة.

وفي قصَّة ابنِ مسعود أنَّه كان رجلًا ضئيلًا قصيرًا نحيفًا، فتَسلَّق مرةً شجرةً ليُخرج منها أغصانًا يَتسوَّك بها، فمرَّ هواء فانكشفت سيقانه، فظهرت ضآلَتها، فضحك بعضُ الصَّحابة مِن هيئة سيقان عبد الله بن مسعود وصغرها وضآلتها، فقال النبيﷺ: «مِمَّ تَضحَكُونَ؟» قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، مِن دِقَّةِ سَاقَيهِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمَا أَثقَلُ فِي المِيزَانِ مِن أُحُدٍ»[٢].

فذكر أن ساقيه أثقل في الميزان من جبل أحد، وهذا للأعمال الصالحة، فقد مشىٰ بها صاحبُها إلىٰ طاعات الله، وعَمِلَ بها في وجوه الخير؛ ومع ذلك فإن ثبتت هذه الدلالة، فينبغي اعتقاد حصول وزن للأجساد بالميزان.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَد يُمكِنُ الجَمعُ بَينَ هَذِهِ الآثَارِ بِأَن يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحًا؛ فَتَارَةً تُوزَنُ الأَعمَالُ، وَتَارَةً تُوزَنُ مَحَالُّهَا، وَتَارَةً يُوزَنُ فَاعِلُهَا، وَاللهُ أَعلَمُ»[٣]. اهـ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، بَابُ: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [الكهف:١٠٥] الآيَةَ، حديث رقم (٤٧٢٩)، ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث رقم (٢٧٨٥).

(٢) أخرجه أحمد (٧/ ٩٧-٩٩ تحت رقم ٣٩٩١- الرسالة)، وابن حبان (١٥/ ٥٤٦ تحت رقم ٧٠٦٩) وغيرهما، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في «الصحيحة» حديث رقم (٣١٩٢).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٩٠- طيبة).

أمَّا هل للميزان لسان؛ فالظَّاهر أنَّ الميزانَ كالميزان الَّذي نعرفه، له كفَّتان وبينهما لسانه؛ ليعرف استواء الكفتين، ومن ثَمَّ ثِقَل إحدَاهما عن الأخرىٰ، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٢): كيف نجمع بين كون الميِّت يسمع قرع نعال أصحابه، والحديث الذي جاء في النَّهي عن المشي بالنِّعال في المقابر[1]؟

الجواب: ما وجه المعارضة؟! لا يظهر وجه معارضة، فالرَّسول ﷺ يُخبرنا أنَّ الميِّت يسمع قرع نعالهم، فهذا يفيد أنَّه حيٌّ في القبر حياةً برزخيَّةً، ومن هذه الحياة البرزخيَّة ومراعاتها شرعًا أنَّنا لا نسير بالنِّعال بين القبور مراعاةً لأصحاب القبور، هل يوجد تناقض؟! المَنهيُّ عنه أن يسير علىٰ القبور بالنِّعال، فإذا أردت أن تدخل بين القبور وتدعس عليها، لا تطأ القبورَ بالنِّعال، أمَّا السماع فإنه يسمع قرع نعالهم في الطَّريق الذي يكون قريبًا إلىٰ القبور، ونحن نرىٰ المقابر فيها طرقات، فإذا وصلنا مثلًا إلىٰ هذا الحوض الذي فيه قبور، وأردنا أن ندخل لا ندخل بنعالنا، نخلع النعال ونُدخِل الميِّت في القبر وندفن ونخرج، فإذا خرجنا ولبسنا

---

(١) إشارة لحديث بشير بن الخصاصية ﷺ، وفيه: «فَإِذَا رَجُلٌ يَمشِي فِي القُبُورِ عَلَيهِ نَعلَانِ، فَقَالَ ﷺ: «يَا صَاحِبَ السِّبتِيَّتَينِ، وَيحَكَ أَلقِ سِبتِيَّتَيكَ». أخرجه أحمد (٣٤/ ٣٨٢ تحت رقم ٢٠٧٨٧- الرسالة)، وأبو داود، كتاب الجنائز، باب: المشي في النعل بين القبور، حديث رقم (٣٢٣٠) واللَّفظ له، والنَّسائي: كتاب الجنائز، باب: كَرَاهِيَةُ المَشيِ بَينَ القُبُورِ فِي النِّعَالِ السِّبتِيَّةِ، حديث رقم (٢٠٤٨)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، باب: مَا جَاءَ فِي خَلعِ النَّعلَينِ فِي المَقَابِرِ، حديث رقم (١٥٦٨)، وصحَّحه الألبانيُّ في «أحكام الجنائز» (ص١٣٦-١٣٧).

نعالنا ومشينا كان هناك قرع، فالقرع يكون في الطرقات التي بين أماكن القبور، أمَّا وَطءُ القبور بالنِّعال فهذا نهىٰ رسول الله ﷺ عنه.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٣): هل هناك فرق بين المنهج والعقيدة، وهل الفرق بينهما له أثر في الواقع؟

الجواب: لا فرقَ بينهما، نحن قلنا: إن ما في القلب يلزم أن يظهر أثره علىٰ الجوارح، والشاعر الجاهليُّ يقول:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفىٰ علىٰ الناس تعلم[1]

فالمنهج مبنيٌّ علىٰ العقيدة، فهما متلازمان، فمَن ادَّعىٰ أنه يوجد لإنسان منهجٌ خلاف معتقده، فهذا توهَّم صورة لا وجود لها، أو هي موجودة في المنافقين؛ لأنَّهم اعتادوا أن يقولوا: السلوك الظاهر والأعمال الظاهرة هي المنهج، والعقيدة هي ما يكون في القلب؛ فإذا اختلف وافترق السُّلوك الظَّاهر والأعمال الظَّاهرة عمَّا في القلب فهذه صفة المنافقين.

أمَّا المؤمن وأهل الإسلام فكلُّ أعمالهم تصدر عمَّا في عقيدتهم، حتَّىٰ صاحب البدعة في بدعته وفي ضلالته لا بدَّ أن يتصرف بمقتضىٰ اعتقاده، فإنهم لمَّا يأتون للحديث عن كلام الله وأنه مسموع، يعدلون عن كلمة: أنَّ الله تكلَّم به، إلىٰ كلمة: «فتلقَّاه» أو «فأوحاه إليه»، حتىٰ لا يقولوا بهذه الكلمة، فالمنهج ملازمٌ

(١) قائله زهير بن أبي سلمىٰ، من معلقته الشهيرة «ديوانه» (ص١١١ الكتب العلمية)، وانظر: «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لابن الأنباري (ص٢٨٩ عبد السلام هارون).

للعقيدة، والعقيدة ملازمة للمنهج، وهذا يدلُّ علىٰ هذا، والفصل بينهما صورةٌ لا توجد عندنا في الشَّريعة إلَّا في المنافقين.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٤): الخروج علىٰ ولاة الأمور؛ البعض يقول: الخروج الشعبي علىٰ ولي الأمر لا يسمىٰ خروجًا، وإنما الخروج والخوارج هو خروج فئة فقط علىٰ ولي الأمر، هل هذه العبارة صحيحة؟

الجواب: هذا الكلام غيرُ صحيح، الواجب علىٰ أمَّة المسلمين في أيِّ جهة من الجهات تكون، وعليها وليُّ أمر يقوم فيهم بكتاب الله، وبشرع الله، ويقيم فيهم الصَّلوات، أن يسمعوا له ويطيعوا، والرَّسولُ ﷺ جعَل مُجرَّد إقامةِ الصَّلاة مانعةً من الخروج، فقال: «**لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»[1]. فوَليُّ الأمر في أيِّ جهةٍ من الجهات إذا أقامَ في النَّاس شرعَ الله، وسمح لهم بإقامة الصَّلاة، وهم يقيمون الصَّلاةَ براجتهم، لا يَجوزُ لهم الخروج عليه، لا فئات ولا مجموعات ولا جماعة.

ولا يمكن أن تقول في كلِّ ما يُسمَّىٰ اليوم بـ(الرَّبيع العربي): إنَّ كلَّ فئات المجتمع خرجُوا، هذا غيرُ صحيح.

ولو حصل هذا فإنَّه يُعتبر أيضًا خروجًا، إلَّا إذا كان (خرجوا) بمعنىٰ أنَّهم أرادوا تغييره بدون إراقة دماءٍ، وبدون اختلال للأمن، وتمكَّنوا من هذا، فهذا

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب: خِيَارِ الأَئِمَّةِ وَشِرَارِهِم، حديث رقم (١٨٥٥)، عن عوف بن مالك ﷺ.

أمرٌ آخرُ، إذا رأينا منه كفرًا بواحًا، فعن عبادة بن الصَّامت قال: دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَايَعنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَينَا: «أَن بَايَعَنَا عَلَىٰ السَّمعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنشَطِنَا وَمَكرَهِنَا، وَعُسرِنَا وَيُسرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَينَا، وَأَلَّا نُنَازِعَ الأَمرَ أَهلَهُ، إِلَّا أَن تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم مِنَ اللهِ فِيهِ بُرهَانٌ»[1]. فانظروا قوله: «وَأَثَرَةٍ عَلَينَا»، يعني: هذا المتولِّي يستأثر بأمور الدُّنيا علينا؛ بالأموال وببيت المال وبما تُخرجُه الأرضُ؛ يستأثرُ هو ومَن معه علىٰ سائر النَّاس في دولتهم، ومع ذلك بايعنَا رسولَ الله ﷺ علىٰ السَّمع والطَّاعة في عُسرنا ويُسرنا ومَنشطنا ومَكرهنا، علىٰ ألَّا ننازع الأمر أهله، علىٰ أثرة تكون علينا.

وحالٌ وحيدٌ فقط يجوز فيه الخروج؛ وذلك إذا توفَّرت خمسة شروط: ما لم نرَ كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان:

الأمر الأول: قال: «إِلَّا أَن تَرَوا»، والمراد رؤيَة بصريَّة، يعني: أن نرىٰ أمرًا متأكدِّين تمام التَّأكد من حدوثه، لا مجرَّد خبر أو مجرَّد شيء متوهم.

الأمر الثاني: في قوله: «إِلَّا أَن تَرَوا كفرًا»، فجاء بواو الجماعة، معناه: لا يكفي في هذا الأمر شخصٌ واحد، بل لا بدَّ أن يكونوا جماعةً.

الأمر الثالث: في قوله: «كفرًا»، فلا يكفي أن تقول عن الوالي: إنَّه ارتكب المعصية الفلانية، أو فعلَ الذَّنب الفلانيَّ؛ كأن يشرب الخمر أو يزنيَ أو يُرابِي،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب: قَولِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَتَرَونَ بَعدِي أُمُورًا تُنكِرُونَهَا»، حديث رقم (٧٠٥٦)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وُجُوبِ طَاعَةِ الأُمَرَاءِ فِي غَيرِ مَعصِيَةٍ، وَتَحرِيمِهَا فِي المَعصِيَةِ، حديث رقم (١٩٠٧).

لا بدَّ أن يكون الأمرُ كفرًا.

الأمر الرابع: أن يكون هذا الكفر بواحًا، يعني: ظاهرًا.

الأمر الخامس: أن يكون هذا الكفر البواحُ الظَّاهر، عندنا فيه من الله برهان، يعني: لا يوجد فيه اختلافٌ؛ لأنَّ وجود الاختلاف معناه: وجود احتمال أن يكون الحاكمُ متأوِّلًا، والتَّأويل من موانع التَّكفير.

عند توفر هذه الشروط الخمسة يجوز الخروج علىٰ وليِّ الأمر، ولكن متىٰ يجب، ومتىٰ لا يجب؟

نقول: يجوز الخروج بتوفر هذه الشُّروط الخمسة، ويجب إذا تأكَّدتَ أنَّك في حال الخروج لا يترتَّب عليه إراقة دماء المسلمين، وأنَّه سوف يأتي من هو أحسن منه، أمَّا إذا توفرت هذه الشُّروط الخمسة، وكان في الخروج إراقة الدِّماء، أو أنَّك لا تضمن أن يأتيَ مَن هو أحسنُ منه، فنقول لك: لا تخرج، حقنًا لدماء المسلمين، وحِفظًا لأموالهم، ولعدم إضاعة ما هم فيه من الحال الذي هم راضون به في الأصل، فلا تخرج لأنَّه يترتَّب عليه إراقة هذه الدِّماء، فالزم الصبر حتىٰ يُفرِّجها الله، ادعُ الله، وأصلح نفسَك، وراقب نفسَك، وتوجه إلىٰ الله بالدُّعاء، وإن شاء الله سيصلح الأمر، أمَّا إن خرجتَ علىٰ هذا الحال، وأرقتَ الدِّماء، فالخروج في هذه الحال في الأوَّل فيه مفسدة إراقة الدماء، فينهىٰ ابتداء عنه، لكن إن حصل الخُروج وقد توفرت الشروط الخمسة، دون بقية الأمور، فالكلام في الفتنة بعد حُدوثها غير الكلام فيها قبل حُدوثها، فصاروا يَخشون علىٰ الَّذين خرجوا، فإنَّهم يقومون بنصرهم إلَّا مَن لم تَتبيَّن له الأمور، وخَشِيَ

أنَّ الغلبة تكون للوَالي، فيَخشىٰ من استحرار القتل، ولنقس علىٰ ما حصل في ليبيا من كلام أهل العلم.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٥): نريد منكم -حفظكم الله- تفصيلَ مسائل العذر بالجهل؟

الجواب: إنَّ تكفير المعيَّن لا يكون إلَّا بعد قيام الحُجَّة، وقيام الحجَّة تكون بأمرين: بثبوت شروط وانتفاء موانع.

فالشروط هي:

- التَّحقُّق من العلم المنافي للجهل.

- والتَّحقُّق من الإرادة المنافية لخلافِها.

والموانع أربعةٌ: الجهلُ، والإكراهُ، والخطأُ، والتَّأويلُ.

- أمَّا الجهل؛ فدليله قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

- وأمَّا الإكراه؛ فدليله قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل:١٠٦].

- وأمَّا الخَطأ؛ فدليلُه حديثُ الرَّسول ﷺ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيهِ، مِن أَحَدِكُم كَانَ عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ بِأَرضٍ فَلَاةٍ، فَانفَلَتَت مِنهُ وَعَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنهَا، فَأَتَىٰ شَجَرَةً، فَاضطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَد أَيِسَ مِن رَاحِلَتِهِ، فَبَينَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِندَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِن شِدَّةِ الفَرَحِ: اللهُمَّ

أَنتَ عَبدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخطَأَ مِن شِدَّةِ الفَرَحِ»[١].

فَلم يحكم الرَّسولُ ﷺ بكفره مع أنَّه أخطأ من شدَّة الفرح.

- وأمَّا التأويل؛ فدليله حديث الرَّجل الذي قال لبنيه لَمَّا حَضَرَهُ المَوتُ: «إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحرِقُونِي، ثُمَّ اطحَنُونِي، ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَئِن قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا» فهذا الرجل شك في قدرة الله علىٰ البعث، «فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَأَمَرَ اللهُ الأَرضَ فَقَالَ: اجمَعِي مَا فِيكِ مِنهُ، فَفَعَلَت، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ خَشيَتُكَ، فَغَفَرَ لَهُ»[٢].

والجهل معناه عدم العلم.

وعدمَ العلم تارةً يكون بتقصير، وبعدم بذل الوسع في طلب العلم، وتارةً يكون مع بذل العلم وعدم التَّقصير؛ يعني: يكون جهلُه هو مبلغُ علمه.

الجهل الذي يُعذر به هو النَّوع الثَّاني وليس النَّوعَ الأوَّلَ، فمثلًا: إنسانٌ يفعل أمورًا كُفريَّةً؛ يطوف بقبر، أو يتوسَّل بقبر، يعني: يعملُ شيئًا ممَّا يخالف التَّوحيدَ، والعلماء وأهل العلم موجودون، ولا يذهب لسؤالهم: هل يجوز هذا أو لا يجوز؟ يسمع كلامًا؛ أنَّ أهلَ العلم يقولون: هذا شركٌ، ولا يذهب للتَّثبُّت: هل هذا الذي يفعله شرك أو لا؟ مُعرضٌ عن العلماء، وما يسأل وما يتعلَّم وكل

(١) أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب: فِي الحَضِّ عَلَىٰ التَّوبَةِ وَالفَرَحِ بِهَا، حديث رقم (٢٧٤٧)، عن أنس بن مالك ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: حدث الغار، حديث رقم (٣٤٨١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب: فِي سعةِ رَحمةِ اللهِ تعالَىٰ وَأَنَّها سَبقَت غَضبَهُ، حديث رقم (٢٧٥٦)، عن أبي هريرة ﷺ.

الأمر متيسر له، فهذا الجهل الذي يقع فيه جهل لا يعذر به؛ لأنه ناتج عن تقصيره في السؤال، بل وإعراضه عنه وتوليه.

وإذا رأيتم العلماء تكلَّموا في مسألة معيَّنة، وقالوا: الجهل لا يُعذرُ به هنا، يعنون به هذه الحالة، التي هي الجهل بسبب تقصير منه مع قُدرتِه علىٰ بذل الوسع في طلَب العلم، ومع توفر العلماء، ومع إمكان سماعه أنَّ الذي فعله خطأ ومع ذلك لا يَلتفت.

أمَّا إنسان في مكان ليس فيه علماء، والمسكين يظنُّ أنَّ هذا من الدِّين، ولا أحدَ بلَّغه أنَّ هذا لا يجوز، وما عنده علماء، وحاول وما وجد أحدًا يُبيِّنُ له أنَّ الذي هو فيه خطأ، فهذا إن مات، فهل نقول: إنَّه ماتَ مشركًا؟ لا، نقول: يُعذر بجهله؛ لأنَّ هذا مبلغه من العلم، وعلىٰ هذا يُحمل كلام الإمام محمَّد بن عبد الوهَّاب في فتاواه لمَّا قال: «وإذا كنَّا لا نكفِّر مَن عبد الصَّنم الذي علىٰ قبر عبد القَادر، والصَّنم الَّذي علىٰ قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم وعدم من يُنَبِّهُهم، فكيفَ نكفِّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفِّر ويقاتل؟!»[1]. فيُحمل علىٰ أنَّ هذا الَّذي عند القبر جاهل، وهذا مبلغه من العلم، وما عنده علماء يرجع إليهم، ولا أحد عنده يعرِّفه، فلا يكفَّر حتىٰ يُعرَّف، فالجهل الذي يُعذر به هو النوع الثاني؛ ولذلك يُضبط بهذا؛ أنَّ الجهل الذي يُعذر به هو الذي ينتج عن غير تقصير، مع بذل الوسع في طلب العلم.

---

(١) «الدرر السنية» (١/ ١٠٤- السادسة)، و«فتاوىٰ ومسائل» الشيخ محمد بن عبد الوهاب، (ص١١- الأطرم).

ولذلك بعضُ الشَّباب يرتبك لمَّا يجد العالم يكتب في مسألة مثلًا، فيقول: انظر لم يعذر هذا الشخص بجهله، فيقول: إن هذا العالم لا يعذر بالجهل، لكن العالم يقول لك: لا، هذا الحديث فيه دلالة علىٰ أنَّ هذا النوع من الجهل لا يُعذر فيه، خذوا مثالًا: حديثُ مسيء الصَّلاة؛ دخل المسجد وصلَّىٰ ركعتين، وجاء سلَّم علىٰ الرَّسول ﷺ، فقال له الرَّسول ﷺ: «ارجع فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَم تُصَلِّ -ثلاث مرات-»[1]. لم يعذره بجهله، ما قال: هذا جاهلٌ، لِمَ؟ لأنَّه كان الواجب عليه أن يسأل؛ ولذلك في المرَّة الثالثة قال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غيره، فعلِّمني، قال: نعم. إذن، فعلَّمه الصَّلاة.

وفيه أنَّ الجاهل إذا قصَّر في معرفة أمر لا يُعذر بجهله، أمَا ترىٰ أنَّ الرَّسول ﷺ حكم علىٰ صلاته أنَّها باطلة وما عذره بجهله، ولمَّا رأىٰ حذيفة بن اليمان رَجُلًا يُصَلِّي فَطَفَّفَ، قَالَ لَهُ: «مُنذُ كَم تُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: مُنذُ أَربَعِينَ عَامًا، قَالَ: مَا صَلَّيتَ مُنذُ أَربَعِينَ سَنَةً، وَلَو مِتَّ وَأَنتَ تُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ لَمِتَّ عَلَىٰ غَيرِ فِطرَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ»[2]. مع أن حذيفة هو الذي يقول: إنَّ النَّاس في آخر

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، حديث رقم (٧٥٧)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب: وُجُوبِ قِرَاءَةِ الفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكعَةٍ، حديث رقم (٣٩٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النَّسائي، كتاب السَّهو، باب: تطفيف الصلاة، حديث رقم (١٣١٢)، وأخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: إذا لم يتم الركوع، حديث رقم (٧٩١)، بلفظ: «رَأَىٰ حُذَيفَةُ رَجُلًا لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، قَالَ: مَا صَلَّيتَ، وَلَو مُتَّ مُتَّ عَلَىٰ غَيرِ الفِطرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللهُ مُحَمَّدًا ﷺ عَلَيهَا».

الزَّمان يدخلون الجنَّة بقولهم لا إله إلَّا الله، مع أنَّهم لا يدرون صلاة ولا صيامًا ولا نسكًا ولا صدقة[1]. فلماذا يقول لهذا الرَّجل: لو متَّ لمتَّ علىٰ غير الفطرة؛ لأنَّ جهلَه في هذه الصَّلاة جهلٌ واقع بتقصير منه، مع عدم بذل الوسع في السُّؤال، والرُّجوع إلىٰ العلماء، مع تَوافر أهل العلم، فالجهل الَّذي يُعذر به هو الجهل الَّذي يقع بغير تقصير مع بذل الوُسع في التَّعلُّم، فيكون هذا الجهل الَّذي فيه هو مَبلغُه من العلم، ليس عنده غيرُه، فهذا يُعذر به، أمَّا ما عدا ذلك فلا يعذر به.

مثال: في بعض البلاد العوام يطوفون بالقبور ويتمسَّحون بها، لو سألت العلماء لقالوا لك: هذا شرك، لكن ما حكم هؤلاء الناس الذين يفعلون هذا الفعل؟

---

(١) إشارة إلىٰ ما أخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب: ذهاب العلم والقرآن، حديث رقم (٤٠٤٩)، والحاكم في (٤/ ٥٢٠ رقم ٨٤٦٠)، ولفظه: عَن حُذَيفَةَ بنِ اليَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَدرُسُ الإِسلَامُ كَمَا يَدرُسُ وَشيُ الثَّوبِ، حَتَّىٰ لَا يُدرَىٰ مَا صِيَامٌ، وَلَا صَلَاةٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسرَىٰ عَلَىٰ كِتَابِ اللهِ ﷻ فِي لَيلَةٍ، فَلَا يَبقَىٰ فِي الأَرضِ مِنهُ آيَةٌ، وَتَبقَىٰ طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ الشَّيخُ الكَبِيرُ وَالعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدرَكنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ هَذِهِ الكَلِمَةِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَنَحنُ نَقُولُهَا»، فَقَالَ لَهُ صِلَةُ: مَا تُغنِي عَنهُم: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَهُم لَا يَدرُونَ مَا صَلَاةٌ، وَلَا صِيَامٌ، وَلَا نُسُكٌ، وَلَا صَدَقَةٌ؟ فَأَعرَضَ عَنهُ حُذَيفَةُ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيهِ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يُعرِضُ عَنهُ حُذَيفَةُ، ثُمَّ أَقبَلَ عَلَيهِ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: «يَا صِلَةُ، تُنجِيهِم مِنَ النَّارِ» ثَلَاثًا. قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» برقم (٨٧).

أقول: في «فتاوىٰ» الشيخ ابن باز[١] رَحِمَهُ اللَّهُ يُكفِّرهم، يقول: هؤلاء كفَّار؛ لأنهم في بلد إسلامي وعندهم علماء، ويسمعون من خلال وسائل الإعلام المختلفة كلام أهل التوحيد في بيان أن هذا شرك، وأن هذا لا يجوز، ومع ذلك لم يستفيدوا منهم، ولم يرجعوا إليهم، ولم يتثبَّتوا في الموضوع، فالجهلُ نَاتج عن تقصير منهم وإعراض منهم من هذا الباب، فهذا جهلٌ لا يُعذرون به، أما الشيخ ابن عثيمين[٢]، والشيخ الألباني[٣] فيقولان: لا، هؤلاء يعذرون؛ لأنَّهم فتَّحوا أعينهم وأهلُهم كذا يفعلون، ويَرَونَ المشايخَ في المعاهد الكُبرىٰ التي عندهم يفعلون هذه الأمور، ويسمعون منهم تشويهَ سُمعةِ أولئك العلماء الموحِّدين الَّذين يقولون: إنَّ هذا شرك، فهذا عذر، مثلُ ما عذرَ ابن تيمية عوامَّ الرَّافضة ولم يعذر علماءَهم[٤].

هل نقول: إنَّ الشَّيخ ابن باز لا يَعذر بالجهل؟ لا، الشَّيخ يعذر بالجهل، ولكن تنزيل المسألة علىٰ الواقع، يكون بالنَّظر لنوع الجهل؛ هل هو من هذا النوع فيعذر؟ أو من هذا النوع فلا يعذر؟ فالاجتهاد والتفاوت حصل في هذا.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: «مجموع فتاوىٰ العلَّامة ابن باز» (١/ ٤٩ -٥١- الشُّويعر).

(٢) انظر: «مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين» (٢/ ١٢٧-١٣٨).

(٣) «فتاوىٰ جدَّة-الأثر-» (١١/ ٤٨:١٨:٠١)، نقلًا عن: «موسوعة الألباني في العقيدة» (٥/ ٧٤٥).

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٤٥٢-٤٥٣).

سؤال (٣٦): يطلب منكم أن توضحوا قضيَّة جنس العمل في الإيمان، وهل العمل شرط في كمال الإيمان؟

الجواب: جنس العمل هي مسألة التَّلازم بين الظَّاهر والبَاطن، بمعنىٰ أنَّه لا إيمان إلَّا بعمل، فمن قال إنَّ لديه إيمانًا فلا بدَّ أن يظهر أثرُه علىٰ الجوارح، لا بدَّ من أن يأتيَ بعمل من الطَّاعات يدلُّ علىٰ هذا الإيمان الَّذي في القلب، هذه مسألة جنس العمل، فأهل السنَّة يشترطون أنَّه لا بدَّ أن ينفعل ظاهر الإنسان بما في قلبه، كما قال ﷺ: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضغَةً، إِذَا صَلَحَت صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَت، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلبُ**»[1].

لكن هل نقول: الأعمال شرط صحَّة؟

أقول: هذه العبارة مُجملةٌ إذ تحتمل معنيَين:

المعنىٰ الأوَّل: تحتمل أنَّه لا إيمانَ إلَّا بعمل، وأنَّه لا بدَّ لكلِّ إيمان من عمل، فالعمل شرط في صحَّة الإيمان، بمعنىٰ التَّلازم الذي ذكرناه قبل قليل، فهذه العبارة صحيحة، لكن هي عبارة موهمة مجملة توهم بمذهب الخوارج.

المعنىٰ الثاني: يحتمل أن يكون معنىٰ: العمل شرط في صحَّة الإيمان؛ أنَّ مَن أنقص من العمل بطل إيمانه، وهذا مذهب الخوارج الذين يُبطلون الإيمان بالمعصية.

لو قال قائل: العمل شرط في كمال الإيمان، فنقول: يا أخي فصِّل، ماذا تريد

---

(١) سبق تخريجه.

بقولك: العمل شرط في كمال الإيمان؟ قال: أنا أريد أنَّ الإيمان ينقص بدون الطَّاعات ويزيد بالطَّاعات، فالإيمان لا بدَّ أن يكون له عملٌ، لكن إن عَمِلَ الطَّاعةَ زادَ، وإن عَمِلَ المعصية نقص، فالعمل شرطٌ لكمال الإيمان؛ يعني: أن العملَ شرطٌ في زيادة الإيمان؛ يعني: أنَّ الإيمان يزيد بالطَّاعة وينقص بالمعصية، فنقول: هذا معنىً صحيح، لكن غير عبارتك؛ لأنها موهمةٌ بمذهب الإرجاء؛ لأنَّك إذا قلتَ: العملُ شرطٌ في كمال الإيمان، فكأنَّك جعلتَ الإيمانَ صحيحًا بلا عمل، وإنَّما العمل فقط من أجل المرتبة والدَّرجة كما هو قول المرجئة، فعبارتُك توهم بالإرجاء، فعدِّلها إذا كنت تريد المعنىٰ الأوَّل، وأسلَمُ لك أن تقول عبارة السَّلف: الإيمان يكملُ بالطَّاعة وينقص بالمعصيَة.

❊ ❊ ❊

سؤال (٣٧): هل المقصود بكلام المزني رَحِمَهُ اللَّهُ في البراءة من أهل البدع: الذين ابتدعوا بدعة مكفِّرة، أم الذين ابتدعوا بدعة غير مكفِّرة؟

الجواب: أمَّا إذا كانت البدعةُ مكفِّرةً، وقامت الحجَّة علىٰ صاحبها فهذا يعامل معاملةَ الكفَّار، وأمَّا إذا لم تَقُم الحجَّة علىٰ صاحبها، فهذا يُعامل بالطَّريقة الَّتي قالَها المصنِّف حتىٰ يُعرَّف ويُنظر ما يفعل بعد ذلك، فإن رجعَ وتابَ فالحمد لله، وإن لم يرجع ولم يتُب؛ فنحن مستمرُّون معه علىٰ نفس البَراءة التي ذكرَها الإمامُ المزنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وإذا تأمَّلنا عِبارات الأئمَّة في معاملة أهل البدع؛ فإنَّنا لا نجدُ فيهَا استثناءً بمحبَّتهم لإيمانِهم، أو بمحبَّتهم لإسلامهم، أو بمحبَّتهم لطاعتهم، لا نجدُ هذا

الاستثناء؛ لأنَّ الَّذي فعلَه هذا المبتدع أمرٌ خطيرٌ يُخشَىٰ علىٰ النَّاس أن يتأثَّروا به، حتىٰ ولو كانت بدعته غير مكفِّرة، ما دامت بدعة، حتىٰ المزنيُّ لم يفصِّل في هذا الأمر، لكن ممكن أن نقول: البدع أنواع، هناك بدع تتعلَّق بالعبادات والأعمال، وهناك بدع تتعلَّق بالاعتقادات؛ فبدعُ الأعمال مثالها: أن يفعل الإنسان فعلًا في الصَّلاة، كملازمة المصافحة بعد الصَّلاة، هذا بدعة، وهو يصلِّي معنَا، ويستقبل قبلتنا، لكن يصافح بعد الصَّلاة، نقول: هذه بدعة، أو أن يلتزم عبارة يداوم عليها، ونحو ذلك، فنقول: هذه بدعةٌ، فليس هذا الذي يعنيه أهل العلم في كلامهم عن أهل البدع والأهواء، وإن كان هذا من أهل البدع، لكن ليس هو الذي نعنيه في كلامنا عن أهل البدع والأهواء، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥
بين يدي الشرح: ٧
المقدمة الأولىٰ: في بيان معنىٰ العنوان، وإطلاقات السنة. ٧
المقدمة الثَّانية: سبب كتابة المزني لهذا الكتاب..... ٨
المقدمة الثالثة: المزني من تلاميذ الشافعي المجتهدين ٨
المقدمة الرَّابعة: استفادة المزني من فقه أئمَّة الحنفية ١٠
المقدمة الخامسة: القيمة العلمية لهذه الرسالة ١٢
سند الرسالة المشتمل علىٰ بيان سبب التأليف، وفيه فوائد:.....١٣-١٤
الأولىٰ: الإشاعات والأقوال ضد أهل السُّنَّة موجودة منذُ العصور الأولىٰ ... ١٤
الثانية: أنَّ أهل السُّنة يَهتمُّ بعضُهم لِمَا يسمعه من القَالَة في حقِّ الآخر ١٤
الثالثة: سبيل القضاء علىٰ قالَة السُّوء هو الرُّجوع إلىٰ مَن نُسبت إليه ١٥
الرابعة: سبب حصر المزني رسالته في هذه المسائل القليلة ١٥
الخامسة: العالم في هذه الأحوال لا يُطيل الكلام، ويقتصر علىٰ مواضع الإشكال ١٦

السَّادسة: ما سألوا عنه هو من عيون مسائل هذا الباب ١٦
مسألة: طُرق التحمُّل ثمانية ١٦
قوله: «عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُم بِالتَّقوَىٰ» ١٨
قوله: «وَفَّقَنَا وَإِيَّاكُمْ لِمُوَافَقَةِ الهُدَىٰ» ٢٠
قوله: «وَتَدرَأُ بِهِ عَنكَ شُبَهَ الأَقَاوِيلِ» ٢٢
قوله: «وَزَيغَ مُحدَثَاتِ الضَّالِّينَ» ٢٣
قوله: «وَقَد شَرَحتُ لَكَ مِنهَاجًا مُوضِحًا، لَم آلُ نَفسِي وَإِيَّاكَ فِيهِ نُصحًا» ٢٤
قوله: «الحَمدُ للهِ أَحَقُّ مَن ذُكِرَ، وَأَولَىٰ مَن شُكِرَ، وَعَلَيهِ أُثنِيَ» ٢٥
الشروط الخمسة لحمد الله وشُكره ٢٦
قوله: «الوَاحِدُ الصَّمَدُ» ٢٧
قوله: «الَّذِي لَيسَ لَهُ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، جَلَّ عَنِ المَثِيلِ، فَلَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا عَدِيلَ» ٢٧
ثلاث قواعد في الأسماء والصفات ذكرها ابن تيمية في «الواسطية» . ٢٧-٢٨
إثبات صفة العُلوِّ لله ﷻ ٢٩
الإجماع علىٰ أن القول بالحلول والاتِّحاد كفر، وما يلزم عليه من لوازم باطلة ٣٢
الحلول والاتحاد فكرة جاءت من اليهوديَّة ٣٣
قوله: «أَحَاطَ عِلمُهُ بِالأُمُورِ، وَأَنفَذَ فِي خَلقِهِ سَابِقَ المَقدُورِ» ٣٥
مراتب القدر الأربع ٣٦

إرادةَ الله ومشيئته نوعان: كونيَّةٌ وشرعية ٣٩
الكلام علىٰ الملائكة ٤٢
الخلاف في مَن الأفضل: التَّقيُّ الطَّائع من بني آدم أو الملائكة ٤٣
الواجب الإيمان بالملائكة جُملة، وتفصيلًا، وأفرادًا ٤٣
الإشارة إلىٰ قصَّة آدم، وبيان أن خروجه من الجنَّة كان بقدر سابق ٤٨
قوله: «ثُمَّ خَلَقَ لِلجَنَّةِ مِن ذُرِّيَّتِهِ أهلًا... وخلق من ذريته للنار أهلًا...» ٥٠
نُكتة: محل الفقه والفهم عند أهل السنة هو القلب لا العقل ٥٢
الكلام علىٰ مسألة الإيمان، وبيان التلازم بين الظاهر والباطن ٥٣
بيان المراد بـ (جنس العمل) ٥٤
طريقة أهل السنة التَّفصيل في الكلام المُجمل ٥٦
عبارة (جنس العمل) لم ترد في كلام السَّلف ٥٦
بيان أنَّ القول والعمل متلازمان ٥٧
بيان معنىٰ: «لَم يَعْمَل خَيرًا قطُّ» ٥٨
تفاضل أهل الإيمان (زيادة الإيمان ونقصانه) ٥٩
قوله: «وَلَا يَخرُجُونَ بِالذُّنُوبِ مِنَ الإيمَانِ» ٦٠
قوله: «وَلَا نُوجِبُ لِمُحسِنِهِم الجِنَانَ .. ولا نشهد علىٰ مسيئهم بالنار» ٦٠
قوله: «وَالقُرآنُ كَلَامُ الله تعالىٰ، وَمِن لَدُنهُ، وَلَيسَ بِمَخلُوقٍ فَيَبِيدُ» ٦١
أنواع الصفات كمالًا ونقصًا، وبيان ما يوصف به الله منها (الهامش) ٦٣

كلمات الله نوعان: كونية وشرعية ٦٤
قوله: «جَلَّت صِفَاتُهُ عَن شَبَهِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ، وَقَصُرَت عَنهُ...» ٦٥
قوله: «قَرِيبٌ بِالإِجَابَةِ عِندَ السُّؤَالِ، بَعِيدٌ بِالتَّعَزُّزِ لَا يُنَالُ» ٦٧
قوله: «عَالٍ عَلَىٰ عَرشِهِ، بَائِنٌ مِن خَلقِهِ، مَوجُودٌ وَلَيسَ بِمَعدُوم...» ٦٨
بعض القواعد في باب الأسماء والصفات من كلام ابن القيم (الهامش) ٦٨
قوله: «وَالخَلْقُ مَيِّتُونَ بِآجَالِهِم، عِندَ نَفَادِ أَرزَاقِهِم، وَانقِطَاعِ آثَارِهِم» ٦٩
معنىٰ قوله ﷺ: «وينسأ له في أثره» ٧٠
قوله: «ثُمَّ هُم بَعدَ الضَّغْطَةِ فِي القُبُورِ مُسَاءَلُونَ» ٧٣
قوله: «وَبَعدَ البِلَىٰ مَنشُورُونَ...» ٧٦
الدَّليل الأخلاقي علىٰ البعث ٧٧
قوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ٨٠
قوله: «وأهلُ الجَنَّةِ يَومَئِذٍ فِي الجَنَّةِ يَتَنَعَّمُونَ» ٨٤
مسألة رُؤية المؤمنين لربهم ﷻ ٨٥
نكتة: ذكر المصنف كلمة (أعينهم) لينفي التَّأويل ٨٦
نكتة ثانية: الاستدلال بـ ﴿عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ علىٰ ثبوت
الرؤية ٨٧
من أصول أهل السنَّة طاعة ولاة الأمور، والصبر عليهم، وترك الخروج ٨٩
شُبهات وأجوبتها: ٩١

- الاستدلال بحديث: «أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» علىٰ مشروعية الإنكار العلني علىٰ الولاة ٩١
- الاستدلال بإنكار أبي سعيد علىٰ الإمام أمام النَّاس ٩٣
- القول بأنَّ هذا الإنكار من باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر ٩٣
- القول بأنَّ الإمام إذا أمر بمعصية سقطت طاعته بالكلية ٩٤
الإمسَاكُ عَن تَكفِيرِ أهلِ القِبلَةِ ٩٧
قوله: «وَالبَرَاءَةُ مِنهُم فِيمَا أحدَثُوا» ١٠١
كيف تحصل البراءة من المحدثات ١٠١
قوله: «مَا لَم يَبتَدِعُوا ضَلَالًا...» ١٠٣
تفريق المصنف بين أصحاب المعاصي، وبين أصحاب الإحداث في الدين .. ١٠٥
أفضل هذه الأمة، وأفضل الخلق بعد الأنبياء، صحابة رسول الله ﷺ ١٠٧
الواجب مع الصَّحابة -رضوان الله عليهم- ١٠٩
بيان أن الصَّحابة طبقات في الفضل ١١١
الجهاد والجمعة ماضيان مع كلِّ إمام برًّا كان أو فاجرًا ١١٣
صور جهاد الدَّفع، ووجوب اشتراط إذن الإمام فيه إلا في حالة واحدة..... ١١٤
قوله: «فَإِنِ ابتَدَعَ ضَلَالًا فَلَا صَلَاةَ خَلفَهُ» ١١٦
أهل العلم يذكرون في كتب الاعتقاد ما اقتضت الحاجة بيانه مما خالف فيه أهل البدع ولو كان من المسائل الفقهية..... ١١٩

نقل المصنف إجماع العلماء علىٰ المسائل المذكورة في رسالته ١٢١
ملحق بأجوبة علىٰ الأسئلة: ١٢٤
سؤال (١): عن التأويل الصحيح لحديث: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا» ١٢٤
سؤال (٢): عن الجهة وأين كان الله قبل أن يخلق الخلق؟ ١٢٥
سؤال (٣): هل في توحيد الرُّبوبيَّة النفي والإثبات كما في توحيد الألوهيَّة وتوحيد الأسماء والصِّفات؟ ١٢٦
سؤال (٤): ما معنىٰ (خيرُ النَّاس قرني)، وهل يَشمل الصَّحابةَ وغيرَهم؟ .. ١٢٧
سؤال (٥): عن قول أحمد للميموني، هل هو خاص بالصحابة فقط؟ ١٣٠
سؤال (٦): إذا مات شخص ونعرفُ أنه كافر، هل نقول: هو في النَّار؟ ١٣٠
سؤال (٧): عن حكم ركوب المرأة في وسائل النقل المختلطة ١٣٣
سؤال (٨): كيف يحقِّق الإنسان العبوديَّة لله ربِّ العالمين؟ ١٣٤
سؤال (٩): هل الظَّاهريَّةُ مذهب فقهيٌّ مُعتبرٌ؟ ١٣٥
سؤال (١٠): حول إفتاء العلماء في نوازل غير بلدانهم ١٣٨
سؤال (١١): ما الفرقُ بين المعنىٰ والكيف؟ ١٣٩
سؤال (١٢): هل أهل السُّنّة يُثبتون لله المَكان؟ ١٤٠
سؤال (١٣): عن أهل طرابلس زمن المزني، هل كانوا أهل سنة؟ ١٤١
سؤال (١٤): استشكال حول قاعدة: لا يُشترط في ثبوت الأسماء والصفات أكثر من وروده في نصوص الوحيين ١٤١

استشكال آخر: عن كلمة التحريف في الأسماء والصفات ١٤٢
سؤال (١٥): عن طرق ثبوت الحديث ١٤٣
سؤال (١٦): ما الفرق بين الإرادة والمشيئة؟ ١٤٦
سؤال (١٧): ما معنىٰ قاعدة: لازم القول ليس بقول؟ ١٤٦
سؤال (١٨): عن زيادة: «بذاته» في قولنا: مستو بذاته ١٤٧
سؤال (١٩): استشكال كون العبد يؤجر أو يؤزر علىٰ إرادته الجازمة للفعل ولو لم يفعله ١٤٧
سؤال (٢٠): كيف يكون التَّفويض الصَّحيح كما كان عليه بعض السلف؟.. ١٥٠
سؤال (٢١): إذا قلنا: إنَّ الملائكة يحومون حولَ العَرش، ألَا نكون قد أثبتنا لله حدًّا؟ ١٥٠
سؤال (٢٢): هل مَن يقرأ سورة الإخلاص له أجر قراءة ثلث القرآن؟ ١٥١
سؤال (٢٣): عن معنىٰ الحديث القدسي، والفرق بينه وبين القرآن ١٥٢
سؤال (٢٤): إذَا عُرِّف الإيمان بأنَّه نطقٌ باللِّسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالجوارح، فأين يكون عمل القلب؟ ١٥٢
سؤال (٢٥): عن كلمات الله الكونية، وهل هي مخلوقة؟! ١٥٣
سؤال (٢٦): «دَائِمَاتٌ أَزلِيَّاتٌ، وليستْ بمُحْدَثَات فَتَبِيدُ، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيدُ»، ما معنىٰ هذا الكلام؟ ١٥٤
سؤال (٢٧): إذا قلنا أنَّ الكلام المراد به ما فيه حركةُ اللِّسان والشَّفتين، فيلزم منه إثبات اللسان والشَّفتين لله ﷻ؟ ١٥٤

سؤال (٢٨): هل الكفَّار يَمرون علىٰ الصِّراط؟ ١٥٦
سؤال (٢٩): ذكرتُم أنَّ التَّثبيت في القبر هو في الحياة الدنيا، أليس هذا التثبيت هو عند استقرار الموت؟ ١٥٦
سؤال (٣٠): الكلام إنَّما يضاف إلىٰ من قاله مبتدئًا، كيف نفهم القاعدة علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾؟ ١٥٨
سؤال (٣١): هل أجساد بني آدم توزن كذلك، وهل للميزان لسانٌ؟ ١٥٩
سؤال (٣٢): كيف نجمع بين كون الميت يسمع قرع نعال أصحابه، والحديث الذي جاء في النَّهي عن المشي بالنِّعال في المقابر؟ ١٦٢
سؤال (٣٣): عن الفرق بين المنهج والعقيدة، وهل له أثر في الواقع؟ ١٦٣
سؤال (٣٤): عن مقولة: الخروج الشعبي علىٰ ولي الأمر لا يسمىٰ خروجًا، وإنما الخروج هو خروج فئة فقط علىٰ ولي الأمر؟ ١٦٤
شروط جواز الخروج علىٰ ولي الأمر، وشرط وجوب ذلك ١٦٥
سؤال (٣٥): نريد منكم حفظكم الله تفصيلَ مسائل العذر بالجهل؟ ١٦٧
قيام الحُجَّة شرط في تكفير المعين، وتكون بثبوت شروط وانتفاء موانع ١٦٧
سؤال (٣٦): عن قضيَّة جنس العمل في الإيمان، وهل العمل شرط في كمال الإيمان؟ ١٧٣
سؤال (٣٧): عن المقصود من كلام المزني في البراءة من أهل البدع.....١٧٤
فهرس الموضوعات ١٧٧